

فلسفة

الجزية في مصر الإسلامية

دكتور

فتحي ابراهيم محمد محمد

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

مقدمة

خلق الله الانسان في أحسن صورة، وخلق له الأرض ليعيش عليها ويعمرها، وجعل له زينة يتزين بها أثناء الحياة الدنيا، تمثلت في تملك الأموال والتعزز بالاولاد، قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١) ففي المال جمالاً ونفعاً وفي البنون قوة ودفعاً، وقدم المال علي البنون لأنه أعم من الأبناء في الزينة، فهو يشمل كل الأفراد وجميع الأوقات، ذلك أنه زينة في حد ذاته، إضافة لكونه سبب في بقاء النفس وحفظها.

وخلق الانسان مجبول علي حب المال حريص علي الحصول عليه واقتنائه، قال تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ (٢)، فالمال قسيم الروح وصنو النساء والأبناء قال تعالى: ﴿رَيْنُ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُمَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٣)، وللوقوع الشديد للمال علي النفس البشرية سواء من يدفعه أو يستحصل عليه، حذر القرآن الكريم من المساس بالأموال بغير حق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوهُا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٤).

والمال أيضاً قوام الأعمال، وضرورة من ضرورات الحياة، وركن من أركان الدنيا، فبالعلم والمال يبني الناس ملكهم، وتملك المال بالطرق المباحة فطرة سليمة، إذ به تنتظم أحوال الناس ومعاشهم، وهو معني مذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (٥)، ويكفي المال فضلاً أنه يُمكِن صاحبه من العيش بكرامة يعطي ولا يطلب ينفق ولا يسأل، قال صلي الله عليه وسلم: ﴿اليد العليا خير من اليد السفلي، واليد العليا المنفقة والسفلي السائلة﴾ (٦).

وإذا كان المال مهم جداً للأفراد، فإنه أكثر أهمية بالنسبة للحكومات والدول، فالمال عصبها الاقتصادي ويدها الطولي في التنمية والتقدم والسيطرة، فالدولة القوية هي التي تقوم

(١) سورة الكهف، جزء من الآية رقم (٤٦).

(٢) سورة الفجر، الآية رقم (٢٠).

(٣) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم (١٤).

(٤) سورة البقرة، الآية رقم (١٨٨).

(٥) سورة النساء، جزء من الآية رقم (٥).

(٦) صحيح مسلم، حديث رقم (١٠٣٣)؛ صحيح البخاري، حديث رقم (١٤٢٧).

علي اقتصاد قوي يغدق عليها موارد متعددة ومتنوعة، فبه تستطيع الدولة خدمة مواطنيها وإقامة بنيتها التحتية وتسيير مرافقها ومصالحها ومؤسساتها العامة، وتوفير الأمان النفسي والاجتماعي لمواطنيها، وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وتحديد اتجاهات سياستها الخارجية سواء السلم أو الحرب.

لذلك تسعى الدول الحديثة تسعى لتعظيم قدرتها المالية، فتوجه كل إمكانياتها المادية والمعنوية لتحقيق ذلك، مستخدمة كل الوسائل المتاحة لها السياسية والعسكرية والاقتصادية، دون الالتزام بقيم أو مبادئ عليا ودون أي اعتبار لحقوق ومكتسبات الأخر، طالما أنها تحد من قدرتها علي كسب المال، فطالما وجدت القدرة لا تعترف السياسة الخارجية بأي شئ يحول دون تلبية الاحتياجات المجتمعية وتحقيق الإشباع العام للدولة وأفرادها.

والدولة الإسلامية لديها إيديولوجيتها ونظمها الإقتصادية والمالية، التي تعمل معاً في توافق وتناغم واضح دون تعارض أو تضارب مع مبادئ الشريعة، إذ أن قواعدها منبثقة من شرعية واحدة ممثلة في القرآن والسنة والإجتهد، وأهم هذه المبادئ، الإيمان بالله عز وجل، وأن الانسان هو خليفة الله في أرضه، وأن الانسان مخلوق لعبادة الله وحده، وأن الناس متساوون لا فضل بينهم إلا بالتقوي والعمل الصالح، وأن جميع المخلوقات والأموال مسخرة لهم لتساعدهم علي القيام بهذه المهمة.

وللأموال في الإسلام فلسفة بالنسبة للمسلم وغير المسلم، فالمال أحد أسباب القرب من الله دخول الجنة، فهو يرفع درجات المسلم ويرتقي به إلي أعلي عليين، إذ اكتسبه بالأساليب الشرعية، وأنفقه في منفعة العباد ووجوه الخير، ولم يترك الشرع غير المسلم دون الأخذ بيده إلي طريق الحق والنجاة وجعله عنصر فاعل في المجتمع، بدعوته إلي الإسلام بالرفق واللين والحسني، ووضع له القواعد والنظم التي تهديه إلي ذلك، وفرض منها علي غير المسلمين المقيمين في المجتمع الإسلامي ما يحقق هذ المنهج المتكامل الذي يربط الدنيا بالدين.

وقد وضع الشرع الإسلامي نظام مالي متكامل لجميع قواعد الجزية، بداية من تحديد

الخاضعين لها والمعفون منها، مروراً ببيان أحكامها، والأسباب التي تؤدي إلى سقوطها، ومقدارها، ووقت وجوبها، وإجراءات ربطها واسلوب تحصيلها، وانتهاءً باستخدام إيراداتها وأموالها بما ينفع الجماعة ويحقق مبدأ الخلافة في الأرض.

وإعمالاً لبشري النبي صلى الله عليه وسلم بفتح مصر ودخول أهلها في الإسلام، قائلاً: "إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يذكر فيها القيراط، فإذا فتحتوها فأحسنوا إلي أهلها، فإن لهم ذمة ورحماً"، لذلك كان فتح مصر ضمن أولي اهتمامات الصحابة - رضي الله عنهم - وتم ذلك في بواكير الإسلام في خلافة عمر بن الخطاب وطبق فيها الشرع الإسلامي قوانينه ونظمه، وخضع الملايين من سكان مصر لنظام الجزية، مع بعض التعديلات التي سمحت بمبادئ الشريعة الغراء، واستمر تطبيق هذا النظام علي عدد من سكان مصر لأكثر من اثني عشر قرناً من الزمان، حتي صدر أمر الوالي سعيد بإلغائه سنة ١٨٥٥م.

استناداً إلي ذلك سنقسم هذه الدراسة إلي مبحث تمهدي يوضح وجود الجزية في شرائع الأمم السابقة علي الإسلام، ويهتم الفصل الأول منهما بدراسة تطبيق الجزية في مصر، وينشغل الفصل الثاني بدراسة حصيللة الجزية ونهاية تطبيقها.

والله الموفق ،

دكتور/ فتحي ابراهيم محمد محمد

مبحث تمهيدي: الجزية في شرائع الأمم السابقة علي الإسلام

الشريعة الإسلامية ليست بدعاً من الأديان، ولم يكن المسلمون كذلك بين الأمم، حين أخذوا الجزية من الأمم التي دخلت تحت ولايتهم وظلوا علي شرائعهم، فالشريعة اليهودية والمسيحية يُعارضها الجزية وإنما أفرا العمل بها وأضفا عليها شرعية دينية، وفرضت الأمم الغالبة ضريبة علي رؤوس الأمم المغلوبة، والتاريخ البشري أصدق شاهد علي ذلك. وسنقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول: الجزية في الشريعة اليهودية والمسيحية، المطلب الثاني: الجزية لدي الأمم السابقة علي الإسلام.

المطلب الأول: الجزية في الشريعة اليهودية والمسيحية

اهتم الكتاب المقدس بشقيه القديم والجديد بالنظم المالية، وأفرد النصوص للنظم الضريبية، وبصفة خاصة الضريبة علي الأشخاص، التي منحها شرعية دينية، وسنتناول ذلك في فرعين، الفرع الأول: الجزية في الشريعة اليهودية، الفرع الثاني: الجزية في الشريعة المسيحية.

الفرع الأول: الجزية في الشريعة اليهودية

العهد القديم يوضح أن أساس شرعية الجزية موجود في أسفار التوراة، فهو يقرر أنه من الطبيعي وجود تمايز بين البشر، وأن هذا التمايز مقرر لصالح اليهود، وهدفه إعلاء شأن اليهود، وتطبيقاً لذلك يعفون من الجزية باعتبارهم شعب الله المختار، فاليهود المتغلبين علي الأرض لا يخضعون للجزية، جاء في سفر زكريا: "وأقطع كبرياء الفلسطينيين.. فيبقي هو أيضاً لإلهنا، ويكون كأمر في يهوذا وعقرون كيبوسي.. فلا يعبر عليهم بعد جابي الجزية"^(١).

ويؤكد العهد القديم أن من حق الأقوياء لما يتمتعوا به من منح ومزايا أن يفرضوا ضرائب وتكاليف علي الضعفاء، جاء في سفر أمثال: "يد المجتهدين تسود، أما الرخوة فتكون تحت الجزية"^(٢).

(١) سفر زكريا، الاصحاح ٩، الآيات ٦-٨.
(٢) سفر أمثال، الاصحاح ١٣، الآية (٢٤).

ويؤكد اليهود أن الجزية ضريبة إلهية، فهي مشروعة بنصوص العهد القديم، ومخصصة لخدمة هيكل الرب، مستندين إلي ما جاء الأسفار، وبصفة خاصة سفر الخروج الذي نص علي أن: "للرأس نصف، نصف الشاقل بشاقل القدس، لكل من اجتاز إلي المعدودين من ابن عشرين سنة فصاعدا. لست مئة ألف وثلاثة آلاف وخمس مئة وخمسين. وكانت مئة وزنة من الفضة لسبك قواعد المقدس وقواعد الحجاب. مئة قاعدة للمئة وزنة. وزنة للقاعدة. والألف والسبع مئة شاقل والخمسة والسبعون شاقل صنع منها رزز للأعمدة وغشي رؤوسها ووصلها بقضبان"^(١).

وإذا كان الكتاب المقدس قرر جزية علي رؤوس أتباعه من اليهود، وهم المختارون المفضلون علي سائر البشر، فمن باب أولي فرض الجزية علي الاجناس المنحطة الوضيعة، لذلك أخذ أنبيائهم الجزية من الأمم المغلوبة حين غلبوا بعض الممالك، فقد أخذ النبي يوشع الجزية من الكنعانيين بعد أن انتصر عليهم وسمح لهم بالبقاء في الأرض ولم يطردهم منها، جاء في سفر قضاة: "لم يطرد منسي أهل بيت .. فعزم الكعنايون علي السكن في تلك الأرض، وكان لما تشدد إسرائيل أنه وضع الكنعانيين تحت الجزية ولم يطردهم طرداً .. وزيلون لم يطرد سكان .. فسكن الكنعانيون في وسطه وكانوا تحت الجزية"^(٢).

ويذكر سفر يوشع أن نبي الله داود عليه السلام كان يستحصل علي الجزية من الموآبيين بعد أن انتصر عليهم وأخضعهم لسلطانه، فقد جاء فيه: "حارب داود الفلسطينيين وأخضعهم واستولي علي عاصمتهم جت، وقهر أيضاً الموآبيين وجعلهم يرقدون علي الأرض في صفوف متراسة، وقاسهم بالحبل، فكان يقتل صفيين ويستبقي صفاً، فأصبح الموآبيون عبيدا لداود يدفعون له الجزية"^(٣).

ونبي الله سليمان عليه السلام كان متسلطاً علي جميع الممالك من النهر إلي أرض فلسطين والي تخوم مصر، وكانت الممالك التي تسلط عليها تخضع له وتقدم له الجزية طول

(١) سفر الخروج، الاصحاح ٣٨، الآيات من ٢٤-٢٨.

(٢) سفر قضاة ١، الاصحاح الأول، الآيات ٢٧-٣٠.

(٣) سميث وفاندايك، ترجمة كتاب الحياة، سفر صموئيل الثاني، الاصحاح ٨، الآيات (١-٢).

مدة حكمه، ولم يتخلي عن جبايتها منهم أبداً، جاء في سفر الملوك: "وامتد سلطان سليمان علي جميع الممالك الواقعة ما بين نهر الفرات إلي أرض الفلسطينيين وحتى تخوم مصر، فكانت هذه الممالك تقدم له الجزية وتخضع له كل أيام حياته"^(١).

وأكد الكتاب المقدس أن السياسة اليهودية تقوم علي أنه متي تمكنوا من تحقيق الانتصار والحاق الهزيمة بالغير، يفرض الحاكم جميع المهزمين عبيداً له ويفرض الجزية عليهم، جاء في سفر يوشع: "فلم يطردوا الكنعانيين الساكنين في جازر، فسكن الكنعانيون في وسط أفرايم إلي هذا اليوم، وكانوا عبيداً تحت الجزية"^(٢)، ويؤكد اليهود في نفس السفر فرضهم الجزية علي المهزمين من الكنعانيين، حيث جاء فيه: "وكان لما تشدد بنو إسرائيل جعلوا الكنعانيين تحت الجزية ولم يطردوهم طرداً"^(٣).

ولأهمية العوائد المالية التي كانت تضيفها أموال الجزية لمالية اليهود، ولحب اليهود المال حباً جما يفوق أصولهم وفروعهم وأزواجهم، تم تخصيص أحد مناصب الحكم المعاونة للملك لتولي شئون الجزية، جاء في سفر صوائيل: "كان يوأب علي جميع جيش إسرائيل، وبنايا بن يهوئاداع علي الجلادين والسعادة، وأدورام علي الجزية"^(٤).

ولم يسلم اليهود أنفسهم من دفع الجزية للدول التي تسلطت عليهم من عراقيون وفرنس ورومان وغيرهم، فقد وصف سفر مراثي مدينة أورشليم وهي تحت الجزية بهذا الوصف: "كيف جلست وحدها المدينة الكثيرة الشعب! كيف صارت كأرملة العظيمة الأمم، السيدة في البدان صارت تحت الجزية"^(٥)، كما دفعها اليهود اختياريّاً للهيكل، ففي عهد الملك نحميا كان كل إسرائيلي يدفع جزية اختيارية مساهمة في نفقة الهيكل"^(٦).

(١) سميث وفاندايك، ترجمة كتاب الحياة، سفر الملوك الأول، الاصحاح ٤، الآية (٢١).

(٢) سفر يوشع، الاصحاح ١٦، الآية (١٠).

(٣) سفر يوشع، الاصحاح ١٧، الآية (١٣).

(٤) سفر صوائيل الثاني، الاصحاح ٢٠، الآيات ٢٣-٢٤.

(٥) سفر مراثي إرميا، الاصحاح الأول، الآية (١).

(٦) جاء في سفر نحميا: "وأقمنا علي أنفسنا فرائض: أن نجعل علي أنفسنا ثلث شاقل كل سنة لخدمة بيت الهنا، لخبز الوجوه والتقدمة الدائمة والمحرقّة الدائمة والسبوت والأهلة والمواسم والأقداس وذبائح الخطية للتكفير عن إسرائيل، ولكل عمل بيت الهنا". نحميا، الاصحاح ١٠، الآيات (٣٢-٣٣).

الفرع الثاني: الجزية في الشريعة المسيحية

المسيحية لم تنتقص شيئاً من شرائع اليهودية، فالمسيحية وليدة الموسوية ومكملة لها^(١)، فقد جاء المسيح متمماً للناموس لا ناقضاً له، جاء في إنجيل متي: "لا تظنوا أنني جئت لانقض الناموس أو الأنبياء. ما جئت لانقض بل لأكمل"^(٢)، لذلك لم يذكر المسيح عليه السلام كلمة واحدة تلغي شرعية الجزية، بل أنه أمر بتقديم هذه الضريبة للحكام، فعندما سئل الفريسيون المسيح عليه السلام عن مدي جواز دفع الجزية للرومان أجاب بالإيجاب، جاء في إنجيل متي: "فقل لنا: ماذا تظن؟ أيجوز أن تعطي جزية لقيصر أم لا" فعلم يسوع خبثهم وقال: "لماذا تجربونني يامراؤون؟ أروني معاملة الجزية". فقدموا له ديناراً. فقال لهم: "لمن هذه الصورة والكتابة؟" قالوا له: "لقيصر". فقال لهم: "أعطوا إذا ما لقيصر لقيصر وما لله الله"^(٣).

وقد أوضح انجيل متي شيوع الجزية وانتشارها في العهود الأولى للمسيحية، فقد كانت الأمم الغالبة تأخذها من الأمم المغلوبة، ولم ينكر متي وجود هذه الضريبة قبل الإسلام: "فلما دخل البيت سبقه يسوع قائلاً: "ماذ تظن يا سمعان؟ ممن يأخذ ملوك الأرض الجباية أو الجزية، أمن بنيهم أم من الأجانب؟" قال له بطرس: "من الأجانب" قال له يسوع: "إذا البنون أحرار"^(٤).

بل أن الانجيل يقرر أن المسيح عليه السلام لم يجد غضاضة في مجالسة ومحبة العشارين الذين يقبضون الجزية ويسلمونها للرومان، وأصطفي منهم متي ليكون أحد رسله الاثني عشر^(٥)، بل أنه عليه السلام دفع الجزية للرومان وأمر أتباعه بالإسراع بدفعها لهم، كما كما أمرهم بتسهيل عمل الجباة وعدم إعاقة، ففي إنجيل متي أن المسيح عليه السلام قال لبطرس: "ولكن لئلا نعثرهم، اذهب إلي البحر وألق صنارة، والسمة التي تطلع أولاً خذها،

(١) رينهارت دوزي، ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، ترجمة كامل كيلاني، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٦٣.

(٢) انجيل متي، الاصحاح ٥، الآية ١٧.

(٣) انجيل متي، الاصحاح ٢٢، الآيات ١٧-٢١.

(٤) انجيل متي، الاصحاح ١٧، الآيات ٢٤-٢٥.

(٥) وفيما يسوع مجتاز من هناك، رأي إنساناً جليساً عند مكان الجباية، اسمه متي. فقال له: اتبعني. فقام وتبعه، وبينما هو متكي في البيت، إذا عشارون وخطاة كثيرون قد جاءوا واتكأوا مع يسوع وتلاميذه. انجيل متي، الاصحاح ٩، الآيات (٩-١٠).

ومتي فتحت فاما تجد إستارا، فخذة وأعطهم عني وعنك" (١).

ولما كانت الجزية مشروعة وموجبها التمايز علي الغير حتي لو كان من أبناء ملته وجلدته، فإن المسيحيين الكاثوليك فرضوا الجزية علي أهل ملتهم من الأرثوذكس الخاضعين لهم، مما جعل الكثير منهم يترك المذهب الأرثوذكسي ويتحول إلي الكاثوليكية.

واعتبر العهد الجديد أداء الجزية حقاً مشروعاً للملوك والسلطين المتغلبة، وجعل مصدر هذا الحق دينياً لكي يظفي عليه القدسية والشرعية، وقد أكد القديس بولس علي ذلك في رسالته لأهل رومية قائلاً: "لتخضع كل نفس للسلطين الفائقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلطين الكائنة هي مرتبة من الله، حتي إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة، فالحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة بل للشريرة. أفتريد أن لاتخاف السلطان؟ افعل الصلاح فيكون لك مدح منه، لانه خادم الله للصلاح، ولكن إن فعلت الشر فخف، لأنه لا يحمل السيف عبثاً، إذ هو خادم الله، منتقم للغضب من الذي يفعل الشر، لذلك يلزم أن يخضع له ليس بسبب الغضب فقط، بل أيضاً بسبب الضمير، فإنكم لأجل هذا توفون الجزية أيضاً، إذ هم خدام الله مواظبون علي ذلك بعينه، فأعطوا الجميع حقوقهم، الجزية لمن له الجزية، الجباية لمن له الجباية، والخوف لمن له الخوف، والإكرام لمن له الإكرام" (٢).

برر القديس يوحنا حض القديس بوليس الأفراد علي الالتزام بدفع الجزية للحكام، بأن أداء الجزية فيه تحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع، إذ أن الحكام هم خدام الله مواظبون علي ذلك، يسهرون مجاهدون من أجل سلام البلد من الأعداء ومن أجل مقاومة الأشرار وللصوص والقتلة، فحياتهم مملوءة أتعاباً وسهر، بينما تدفع الجزية لتعيش في سلام يحرم منه الحكام أنفسهم، هذا ما دفع الرسول بولس أن يوصينا لا بالخضوع للحكام فحسب وإنما الصلاة من أجلهم لكي نقضي حياة هادئة مطمئنة.

(١) انجيل متي، الاصحاح ١٧، الآية ٢٧.
(٢) رسالة بولس الرسول إلي أهل رومية، الاصحاح ١٣، من ١-٧.

ويذهب القمص ملطي إلي أبعد من ذلك، إذ يعتبر أن الجزية ليست هبة أو عطية من الأفراد للحكام، بل هي دين مستحق وواجب الأداء علي الأفراد لشخص الحكام وليس لجمع مصلحة الأمة قائلًا أن كلمة أعطوا في الأصل اليوناني تعني ردوا، فما نقدمه من جزية أو تكريم للحكام ليس هبة منا، وإنما هو إيفاء لدين علينا لهم.

المطلب الثاني: الجزية لدي الأمم السابقة علي الإسلام

حكومات قبل الإسلام كانت تفرض ضرائب علي الطبقة الفقراء والمتوسطة، أما الملوك والأمراء ورجال الدين ومن لهم صلة بهم فقد كانوا معفين من التكاليف المالية، مما ترتب عليه عيش الطبقات الفقيرة في حرمان وتبعية تكاد تصل إلي حد العبودية للأمراء والأثرياء.

ترتب علي فداحة الضرائب التي تحملتها الطبقات الفقيرة أنها اعتبرت السلطة الحاكمة غير ممثلة لها ولا ممثلة للمصلحة العامة، وإنما اعتبرتها عدوها الأكبر الذي لاهم له إلا ابتزاز أموالها وامتصاص دمها من غير مقابل أو منفعة تعود عليها من ذلك، لذلك تم النظر إلي الضرائب علي أنها عبئاً ثقيلاً ينبغي التهرب منها متي استطاع إلي ذلك سبيلاً.

وكانت الشعوب القديمة لاتعني بمالية الحكومة من حيث وارداتها أو مصروفاتها، إذا كانوا يعتبرونها مما يخص الملك وتابعيه من الوزراء والعمال، وفي المقابل كانت حكومات هذه الشعوب لاتهتم إلا بتوفير المال للخزانة الملكية، مستعملة في ذلك كافة الطرق المشروعة والغير مشروعة، فلم تكن توجه معظم هذه الحكومات قسماً كبيراً من عنايتها إلي العدل في فرض الضريبة أو إلي توزيع عبئها توزيعاً مناسباً بين طبقات الأمة، أو إلي انفاق الواردات العامة فيما ينفع الناس ويزيد رفاهية المجتمع.

وكانت ضريبة الرؤوس من أهم إيرادات الدول القديم، فهي ليست من مبتدعات الإسلام، بل هي سابقة عليه، إذ كانت مقررة عند مختلف الأمم التي سبقته، فكانت معروفة وعرف سائد في الإمبراطورية الأشورية والفارسية واليونانية والرومانية والبيزنطية وغيرها من الإمبراطوريات التي قامت علي استخدام القوة المسلحة.

فعندما إشتد ساعد الرعاة من الهكسوس وتغلبوا علي مصر وحكموها، أذاقوا بني اسرائيل العذاب وجعلوهم خدماً لهم وأثقلوهم بالأعباء يبنون ويحريثون ويزرعون، وكل من لم يكن منهم في خدمتهم فرضوا عليه الجزية^(١).

والإمبراطورية الآشورية فرضت ضريبة علي رؤوس الخاضعين لها، فقد أشارت حوليات الملك الاشوري تغلات بلابر الثالث (٧٤٥-٧٢٧ ق.م) عن جزية سنوية متحصلة من (زبيني) ملكة بلاد العرب (شمال غرب شبه الجزيرة العربية)، كذلك قدمت الملكة (شمس) جزية إلي العاهل الاشوري ممثلة في قطعان من الجمال والنياق^(٢).

وعندما تغلب العمالقة علي اليهود ظهوروا عليهم وفرضوا الجزية علي رؤوس بني إسرائيل، يقول الطبري: "كانت بينو إسرائيل يقاتلون العمالقة وكان ملك العمالقة جالوت وأنهم ظفروا علي بني اسرائيل فضربوا عليهم الجزية وأخذوا ثورتهم"^(٣).

وأشار الكتاب المقدس إلي أن الآشوريين أيضاً فرضوا الجزية علي اليهود، جاء في سفر ملوك الثاني: "وَصعد عليه شلمناسر ملك آشور، فصار له هوشع عبداً ودفع له جزية، ووجد ملك آشور في هوشع خيانة، لأنه أرسل رسلا إلي سوا ملك مصر، ولم يؤد جزية إلي ملك آشور حسب كل سنة"^(٤).

كما كانت الإمبراطورية الفارسية تستحصل علي جزية دورية كبيرة من المدن الخاضعة لها، وكان أول من سن تنظيم للجزية من الفرس كسري أنو شروان (٥٣١-٥٧٩م)، فهو الذي رتب أصولها وجعلها طبقات^(٥)، فقد ذكر ابن الأثير أن كسري أنو شروان أمر عماله في البلاد بجباية الجزية من الناس، وبناء علي ذلك ذهب بعض الباحثين إلي أن الجزية فارسية الأصل.

(١) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ب. ت، ص ٢٣٢.
(٢) د/ سهيلة مرعي مرزوق، لمحة عن المرأة في المجتمع العربي القديم، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد (١٢)، حزيران، ٢٠١٣، ص ٣.
(٣) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
(٤) سفر ملوك الثاني، الأصحاح ١٧، الآيات (٢-٤).
(٥) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة د/ فوزي فهميم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت، ص ١٥، ١٧، ٩٩، ١١٩، ١٢٩.

وأشار الكتاب المقدس إلي أن الفرس كذلك ضربوا جزية علي رؤوس اليهود، جاء في سفر عزرا: "ليعلم الملك أن اليهود الذين سعدوا من عندك إلينا قد أتوا إلي أور شليم وبينون المدينة العاصمة الردية ... ليكن الآن معلوماً لدي الملك أنه إذا بنيت هذه المدينة وأكملت أسوارها لايؤدون جزية ولا خراجاً ولاخفارة... وقد كان ملوك مقتدرون علي أورشليم وتسلطوا علي جميع عبر النهر، وقد أعطوا جزية وخراجاً وخفارة" (١).

وعندما انهزم العراقيون القدياء من الفرس، فرض عليه الفرس دفع جزية دورية مقابل الإبقاء عليهم وعدم قتلهم، وأشار الكتاب المقدس إلي ذلك فجاء فيه: "ويسقط أشور بسيف غير رجل، وسيف غير إنسان يأكله فيهرب من أمام السيف، ويكون مختاروه تحت الجزية" (٢).

وكانت مصر أيضاً في جزء من تاريخها القديم تدفع جزية للفرس، لعدم احتلال الفرس لها، وكانت هذه الجزية عبارة عن كمية كبيرة من المنتجات والحبوب المصرية، بالإضافة إلي جزية نقدية قدرها سبعمائة تالنت (١٧٥٠٠٠ جنيتها استرليني تقريبا) (٣).

وعندما تفوقت الإمبراطورية الفارسية علي نظيرتها الرومانية، عقد كسري معاهدة صلح مع قيصر علي أن يؤدي إليه الأخير جزية سنوية محددة (٤)، لكن بعد أن تمكن هرقل من هزيمة كسري وتحقيق النصر الذي ذكره القرآن الكريم في سورة الروم (٥)، توقفت روما عن دفع هذه الجزية.

كما فرض اليونان ضريبة رأس علي سكان سواحل آسيا الصغري في القرن الخامس قبل الميلاد، مقابل حمايتهم من هجمات الفينيقيين، إذ كانت فينيقيا آنذاك تابعة للفرس، فهان علي سكان تلك السواحل الدفع لليونانيين مقابل حماية رؤوسهم.

وعندما حل الرومان والبيزنطيين محل الإمبراطورية الإغريقية وأخضعوا الأخيرة

(١) سفر عزرا، الاصحاح ٤، الآيات (١٢-١٣، ٢٠).

(٢) سفر إشعياء، الاصحاح ٣١، الآية (٨).

(٣) د/ ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٧٣.

(٤) أحمد بن داود الدينوري، الاخبار الطوال، تحقيق/ عبدالمنعم عامر وآخر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ب. ت، ص٦٩.

(٥) قال تعالى: ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ. سورة الروم، الآيتان (٢، ٣).

لسلطانهم، وضعوا الجزية علي جميع الأمم والشعوب التي أخضعوها، فقد سجل التاريخ أن الرومان حينما انتصروا علي غاليا(فرنسا)، فرضوا علي واحد من أهلها جزية تراوحت ما بين تسعة جنيهاً وخمسة عشر جنيهاً في السنة.

كذلك كانت الحيرة تدين بالطاعة للرومان وتؤدي إليهم الجزية والخراج^(١)، وعندما احتل الرومان مصر أجبروا المصريين علي دفع الحد الأقصى لضريبة والتي قدرت بأربعين دراخمة، أي حوالي عشرة دنانير رومانية^(٢).

وأدي توسع الإمبراطورية البيزنطية في فرض الضرائب خلال النصف الأول من القرن السابع الميلادي إلي أن كان كل شئ سائراً في الإمبراطورية البيزنطية علي وجه جعلها مضرب المثل في فخامة عاصمتها فتدفقت إلي خزائن ملوكها مبالغ هائلة مما جبي من الضرائب إلا أنها كانت تزرح تحت أعباء نظام حكم استبدادي ساحق^(٣).

فالجزية إذا ليست من ابتكار الإسلام وابتداعه، وإنما كان لها قواعد منظمة في الشرائع السماوية السابقة عليه، وكانت الحالة العامة بين الأمم القديمة كانت تألف الجزية ولا تأنفها، وتعتبرها أحد المكونات الأساسية في نظامها الضريبي، وعندما أتى الإسلام أقر هذا النظام ووضع له الضوابط والقواعد التي تتناسب مع مبادئه السمحة.

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ج ١٠، دار المنار، مصر، ط ٢، ١٣٦٨هـ، ص ٣٤٤.

(٢) نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، ترجمة د/آمال الروبي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ٤٦؛ د/مصطفى العبادي، الامبراطورية الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٦٧؛ صبري ابو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠١، ص ١٠١.

(٣) د/ احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ب . ت، ص ٤٨٤.

الفصل الأول: تطبيق الجزية في مصر

دخلت مصر في اقليم الدولة الإسلامية وأصبحت جزء منه منذ أوائل العهد الإسلامي، وطبقت فيها التشريعات والنظم الإسلامية، سواء السياسية أو الإدارية أو المالية أو الاجتماعية، والتزم سكانها بهذه النظم باعتبارهم جزء من دار الإسلام، وكان من شأن ذلك أن أعفي جانب من سكانها من ضريبة الجزية وخضع لها آخرون، بمقدار معين تحدد وقت خضوع مصر للحكم الإسلامي، وحصلت الضريبة وفق إجراءات وأساليب محددة تتلاءم مع المنهج الإسلامي وظروف الكلفين بها.

وسنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: المبحث الأول: اقرار الجزية في مصر، المبحث الثاني: الفئات الخاضعة والمعفاة من الجزية، المبحث الثالث: مقدار الجزية، المبحث الرابع: اجراءات ربط وتحصيل الجزية.

المبحث الأول: اقرار الجزية في مصر

المشككين الغربيين من أمثال ا. ل. بتشر وفان فلوتن، يزعمون أن الإسلام انتشر بحد السيف، وأن الفاتحين المسلمين عرضوا القرآن في يد والسيف في اليد الأخرى، ضاربين بالخيار الثاني الذي أتاحه الشارع لغير المسلمين المقيمين في دار الإسلام عرض الحائط، وهو أداء الجزية مع بقائهم علي دينهم ومعتقداتهم، بهدف النيل من الإسلام والقدح فيه وفي تسامحه مع غير المسلمين.

فقد فتحت مصر صلحاً مع أقباطها^(١)، بعد أن لقن المسلمون الروم دروساً متكررة

(١) اختلف العلماء والمؤرخون بشأن فتح مصر، هل فتحت صلحاً أم عنوة، فمنهم من قال: إن مصر فتحت بصلح، احتج بما ذكره القضاعي وغيره، وقالوا: إن الأمر لم يتم إلا بما جري بين عبادة بن الصامت وبين المقوقس، فقد سأل المقوقس الصلح فبعث إليه عمرو بعبادة ابن الصامت فصالحه المقوقس علي القبط، وعلي ذلك أكثر العلماء والمؤرخين، منهم عقبة بن عامر، ويبيد بن أبي حبيب، والليث بن سعد وغيرهم. ومنهم من قال: "إن مصر فتحت عنوة وأن عمرو كتب لعمر أن الاسكندرية فتحت عنوة" مثل عبدالله بن هبيرة، وابن وهب. جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، حسن المحاضرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، ط ١، ١٩٦٧، ص ١٢١. وقد حسم ابن عبد الحكم هذه المسألة قائلاً: "أن عمرو لما فتح الاسكندرية، اختلف الناس علي عمرو في قسمهم، فكان أكثر المسلمين يريدون قسمها، فقال عمرو: لا اقدر علي قسمها حتي أكتب إلي أمير المؤمنين. فكتب إليه يعلمه بفتحها وشأنها، وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب عمر: لا تقسمها وذرهه يكون خراجها فيئاً للمسلمين، وقوة لهم علي جهاد عدوهم. فردهم عمرو بن الخطاب لعهد كان قد دم لهم"، وفي موضوع آخر يؤكد ابن عبد الحكم علي أن فتح مصر كان صلحاً

وهزائم قاسية، بالرغم صلوات قسسهم وتسايحهم ووجود الصلبان في صفوفهم^(١)، ومع بداية ولوج المسلمين أرض مصر طلب المقوقس التفاوض معهم^(٢)، فبعث له عمرو بن العاص وفداً ممثلاً للمسلمين علي رأسه عبادة بن الصامت والمقداد بن الأسود، للقيام بهذه المهمة، فعرض الوفد علي المقوقس المنهج الإسلامي في التعامل مع غير المسلمين، متمثلاً في قول رسول الله صلي الله عليه وسلم: "إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلي إحدي ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن ما أجابوك إليها فأقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلي الإسلام فإن أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلي التحول من دارهم إلي دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما علي المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري علي المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفئ شئ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم"^(٣).

كما عرض الوفد علي المقوقس مضمون كتاب الخليفة عمر بن الخطاب - خليفة ذلك العصر - لعامله عمرو بن العاص بشأن معاملة أقباط مصر بعد الظفر، والذي جاء فيه: "عرض علي صاحب الإسكندرية أن يعطيك الجزية علي أن تخيروا من في أيديكم من سبيهم بين الإسلام وبين دين قومه، فمن اختار منهم الإسلام فهو من المسلمين له مالهم

متشهداً بحديث يحيي بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: "كان فتح مصر بعضها بعهد ذمة وبعضها عنوة، فجعلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه جميعاً ذمة، وحملهم علي ذلك، فمضي ذلك فيهم إلي اليوم"، وفي موضع ثالث قرر ابن عبد الحكم أنه بعد فتح الإسكندرية أصبحت مصر كلها صلحاً قائلاً: "فكانت مصر صلحاً كلها بقريضة دينارين دينارين علي كل رجل". ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٢. وحدث آخرون الأجزاء التي فتحت صلحاً والأجزاء التي فتحت عنوة قائلاً: "أن مصر فتحت كلها عنوة إلا الإسكندرية فإنها فتحت صلحاً". د/ وهبه الزيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٦٠٨.

(١) د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، ط ٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٠.
(٢) اسم المقوقس أو قيرس أو سيرس، أتى من كلمة قوقاز أو القفقاس أسقف ملكاني المذهب (أي مذهب خلقونية الذي أقره الإمبراطور) أرسله هرقل عام ٦٣١م ليكون بطريك لكنيسة الاسكندرية بالإضافة إلي كونه نائباً عن هرقل في حكم مصر، وكان الهدف من إرسال المقوقس هو انقاذ البلاد من الخلاف الديني وبث الأمل لدي المصريين في زوال الاضطهادات وراقة الدماء وإعادة الهدوء والسكينة للكنيسة، من خلال التوفيق بين المذهبين المسيحيين العظميين الخلقيدوني والمونوفيزتي. / عبدالعزیز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقرزي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط ١، ٢٠١١، ص ٤٢.
(٣) صحيح مسلم، حديث رقم (١٧٣١) .

وعليه وما عليهم، ومن اختار دين قومه ضع عليه من الجزية ما يوضع علي أهل دينه"^(١).

وبعد تدبر المقوقس الأمر واستشارة حاشيته وأبناء جلده فيما عرضه عليه الوفد، رد علي عمرو بن العاص قائلاً: "لقد كنت أخرج الجزية إلي من هو أبغض إلي منكم: فارس والروم، فإن أحببت أن أعطيتك الجزية"^(٢)، أما الروم فأمرهم معلق علي رأي إمبراطورهم"^(٣)، فبالنسبة للرومان المتواجدين علي أرض مصر، لم يقطع المقوقس أمرهم وتركه معلق علي قرار الإمبراطور، ذلك أن المقوقس لم يكن ممثلاً للإمبراطور البيزنطي بالنسبة للقوات الرومانية"^(٤)، باعتباره حاكم مختص بالشئون الإدارية والمالية، دون أمور الحرب والقتال والسياسة الخارجية، فقد انحصر اختصاص المقوقس العامل المحلي للإمبراطور، بالنسبة للشئون العسكرية في الإشراف علي التجنيد وقرار النظام داخل الجيش والنظر في مسائل الأحوال الشخصية للجنود، دون قيادة الجيش أو التدخل الشئون الحربية"^(٥).

وانتهت المفاوضات بين الأقباط والمسلمين، بطلب المقوقس هدنة أربعة أيام تبقي الجيوش الإسلامية خلالها حيث موقعها، يشاور ويراجع خلالها المقوقس أقباط مصر، باعتباره كبيرهم والمتحدث بإسمهم والمتولي الرسمي لجميع شئونهم، ويراسل فيها رئيسه إمبراطور الروم في القسطنطينية، بشأن قواته ورعاياه من الرومان في مصر، إذ أن المعاهدات من مسائل السياسة الخارجية التي يلزم إقرار الإمبراطور لها تصديقه عليها لسريانها وتنفيذها"^(٦).

وعلي ذلك سنقسم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب، المطلب الأول: موقف الرومان المتواجدين في مصر من الجزية، المطلب الثاني: موقف أقباط مصر وسكانها من الجزية، المطلب الثالث: وصف الجزية التي طبقت في مصر.

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٤، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦.
(٢) عبدالرحمن بن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٩١.
(٣) محمد عبد العاطي بن أبي الفتح المنوفي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، مكتبة ملتزميه، القاهرة، ب. ت، ص ٢٠.
(٤) د/ حسين مؤنس، تاريخ الحضارة المصرية "العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي"، ج ٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ب. ت، ص ٣٣٩.
(٥) د/ طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
(٦) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة د/ فوزي فهمي، مرجع سابق، ص ١٢٠.

المطلب الاول: موقف الرومان المتواجدين في مصر من الجزية

علي إثر ما إنتهي إليه الإجتماع بين والي مصر وبين وفد المسلمين، كتب المقوقس إلي الإمبراطور الروماني يُلِّمه بتفاصيل الموقف في مصر، الذي بدوره حذر المقوقس وقبحه علي ما قام به وأنكر عليه تصرفه، وقرر رفض الصلح رفضاً قطعاً، وأصر علي استمرار الحرب والإقتتال، وكان رد الإمبراطور جازماً غير متردداً في اختيار المناجزة حتي فناء الحرث والنسل حلاً وحيداً ونهائياً، متمسكاً بحكمه لمصر وسريان سلطانه عليها، معتمداً علي كثرة جنده وعتاد جيشه وصلابة حصونه، فجاء في رده الأتي: "إنما أتاك من العرب إثنا عشر ألفاً وبمصر من بها من كثرة عدد القبط ما لا يُحصي، فإن كان القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية إلي العرب، واختاروهم علينا فإن عندك بمصر من الروم بالإسكندرية ومن معك أكثر من مائة ألف، معهم العدة والقوة، والعرب وحالهم وضعفهم علي ما قد رأيت، فعجزت عن قتالهم، ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم في حال القبط أذلاء، ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتي تموت أو تظهر عليهم، فإنهم فيكم علي قدر كثرتم وقوتكم، وعلي قدر قلتهم وضعفهم كأكلة، فناهضهم القتال، ولا يكون لك غير ذلك"^(١).

ولم يكتفي الإمبراطور بحض واليه في مصر علي الإستمرار في القتال ورفض أي حل سلمي، بل أكد ثبات موقفه وتصميمه وعزمه علي الاستمرار في المناجزة بكتاب آخر مشابه لكتاب المقوقس أرسله إلي القائد الأعلى للقوات الرومانية في مصر، يحرصه فيه علي استمرار القتال حتي الهلاك وعدم التسليم أو المهادنة أو الصلح^(٢)، وبناء علي كتابي الإمبراطور الروماني - القائد الأعلى للجيش الرومانية - صارت العلاقة بين المسلمين والجيش الرومانية علي حالة الحرب الأولى، واستمر المناجزة بينهم حتي إنهمز الروم في آخر

(١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٤.
(٢) برر البعض رفض الإمبراطور الروماني الصلح أو التسليم للمسلمين قائلاً: "أما هرقل الملك فإنه لما وصله كتاب المقوقس المنبئ بعقد الصلح حزن حزناً شديداً علي ضياع مصر التي لم يكن باقياً لمملكة الروم في الشرق غيرها". يعقوب نخلة، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٤٩.

معقل لهم بالإسكندرية^(١)، فطلبوا الهدنة من المسلمين، فعقدت هدنة بين الطرفين مدتها أحد عشر شهراً يتم خلالها رحيل الروم عن مصر بأموالهم وأمتعتهم^(٢)، شريطة أن يدفعوا للمسلمين مبلغ من المال فدية لهم^(٣)، وألا يعادوا دخول هذه البلاد في الحرب أو في السلم^(٤)، وأن يتركوا كل معداتهم الحربية الضخمة^(٥)، بالإضافة إلى أخذ المسلمون مائتان من الرومان رهينة (١٥٠ مجند، ٥٠ مدني) لضمان تنفيذ الاتفاق^(٦).

وقد برر البعض إبرام الرومان الهدنة مع المسلمين، بأن قائد الحامية الرومانية عندما علم بوفاة الإمبراطور هرقل أدرك حرج موقفه بسبب صعوبة حصوله على مؤن وإمدادات عسكرية، بما يشير إلى هزيمة مؤكدة ومحقة، وبرر البعض الآخر لجوء الرومان لإبرام هذه الهدنة، بأنها عقوبة عاجلة من الله للرومان، لأنهم لم يجدوا محبة يسوع المسيح، لذلك جعلهم ضعفاء أدلاء فارين أمام المسلمين^(٧).

- (١) ترتب علي هذه المناجزة مغادرة قوات الجيش الروماني الاسكندرية لتدخل مصر بكاملها عهداً جديداً من عهود تاريخها وهو عهد العروبة والإسلام. د/ عطية القوسي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى الفتح العثماني، دار الثقافة العربية، القاهرة، ب. ت، ص ٢٣.
- (٢) ذهب بعض المؤرخين إلى أن جيش المسلمين ألحق بالقوات الرومانية خسائر وبشرية مادية فادحة، الأمر الذي جعلهم يطلبون هدنة للمغادرة. د/ جمال عبدالهادي، فتح مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ب. ت، ص ٣٦. وأن المسلمين لم يقتل منهم إلا ثلاثة عشر رجلاً. محمد عبد العاطي بن أبي الفتح المنوفي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، مكتبة ملتزميه، القاهرة، ص ٢٠.
- (٣) ذهب بعض المؤرخين إلى أن المقوس صالح عمرو علي ثلاثة عشر ألف دينار، كتعويض معجل، علي أن يخرج من الإسكندرية من أراد الخروج، ويقوم بها من أحب المقام. محمود شيت خطاب، عمرو بن العاص القائد والسفير الأمين، ج ١، مرجع سابق، ص ١١٣.
- (٤) ذهب جانب من المؤرخين إلى أن الإمبراطور الروماني لم يلتزم بشروط المهادنة، إذ أن من بقي في الاسكندرية من الرومان كتبوا إلى قسطنطين بن هرقل يومئذ، يخبرونه بقلة من عندهم من المسلمين، وبما هم فيه من الذلة، فبعث إليهم قائداً عسكرياً محنكا يدعي (منويل) علي رأس ثلاثمائة مركب مشحونة بالمقاتلين الرومان الأشداء، دخلوا الإسكندرية عن طريق البحر، وقتلوا من بها من المسلمين المرابطين، ثم تقدموا باتجاه حصن بابليون، فالتقوا بالمسلمين في نفيوس (بين الاسكندرية وبابليون)، واستطاع المسلمون تحقيق نصراً عظيماً، أنهى كل أمل للرومان في استعادة اخضاع مصر لسلطانهم بعد أن قتل منويل قائد الروم. د/ جمال عبدالهادي، فتح مصر، مرجع سابق، ص ٤١؛ محمود شيت خطاب، عمرو بن العاص القائد والسفير الأمين، ج ١، مرجع سابق، ص ١١٤. ويذهب ابن عبد الحكم إلى أن القائد الذي أرسله الإمبراطور الروماني يدعي تيودور وأن المناجزة حدثت بينه وبين جيش المسلمين في منطقة العباسية، وأنه لم يستطيع الفرار من جيش المسلمين سوي ثلاثمائة جندي روماني نزلوا إلى السفن التي أتت بهم. ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، هامش (٢) ص ٨٨.
- (٥) يوحنا النقيوسي، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، سكانينج هاوس، مصر، ب. ت، ص ٢١٥.
- (٦) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، هامش (١) ص ١١٧.
- (٧) يقول النقيوسي: "هكذا عقاب الله الناس الذين لم يجدوا محبة مخلصنا وربنا يسوع المسيح، الذي وهب الحياة للذين يؤمنون به، وجعلهم يهربون أمام أعدائهم". يوحنا النقيوسي، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، مرجع سابق، ص ٢١٥.

أما الرومان من غير الحامية العسكرية الذين قرروا الإقامة في مصر، فإنهم أصبحوا من أهل الذمة، يسري عليهم أحكامهم لهم ما لهم وعليهم ما عليهم ومن ذلك دفع الجزية أسوة بالأقباط^(١)، إذا ما أقاموا بمصر إقامة دائمة أكثر من عام، وبالفعل فضل العديد من الرومان عدم مغادرة البلاد واستمرار الإقامة في مصر^(٢)، وخضعوا للقواعد والنظم الإسلامية، وبصفة خاصة أصحاب المصالح من ملاك العقارات وبعض موظفي الإدارة^(٣).

المطلب الثاني: موقف أقباط مصر وسكانها من الجزية

بعد أن اضطهد الرومان المصريين واتقلوا كاهلهم بالضرائب والإلتزامات الفادحة، تبين للأقباط أن الأحكام الإسلامية خيراً من غيرها وأن المسلمين خيراً من غيرهم^(٤)، فتشاور المقوقس مع أقباط مصر وممثلي الجاليات المقيمين بها، ووافق المقوقس علي الصلح عن أهل مصر والأقباط جميعاً^(٥)، ومن رضي من السكان بالبقاء في مصر خاضعاً للحكم الإسلامي^(٦)،

(١) ذهب بعض المؤرخين إلي أن جيش المسلمين ألق بالقباط الرومانية خسائر وبشرية مادية فادحة، الأمر الذي جعلهم يطلبون هدنة للمغادرة . د/ جمال عبدالهادي، فتح مصر، مرجع سابق، ص ٣٦. وأن المسلمين لم يقتل منهم إلا ثلاثة عشر رجلاً . محمد عبد العاطي بن أبي الفتح المنوفي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) يؤيد المقريري تعدد أجناس سكان مصر قائلًا: "أما سكان مصر فأخلاط من الناس مختلفوا الأصناف والأجناس من قبط وروم وعرب وأكراد وديلم وحبشان وغير ذلك من الأصناف، إلا أن جمهورهم قبط". تقي الدين المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ١٤٦. ذلك أن الهدنة نصت علي السماح لليهود بالبقاء في الاسكندرية. دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٣) يقول دانييل: الكثير من الموظفين السابقين استمروا قطعاً في وظائفهم كتاباً". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٤) يقول فلوتن: "أن المسلمين طالما كانوا خيراً من غيرهم من الفاتحين، ولاغرو في ذلك". فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ١٩.

(٥) جاء في كتاب المقوقس لعمر بن العاص الأتي: "إني لم أكن متخل عما دخلت فيه وعاهدتك عليه، إنما سلطاني علي نفسي ومن أطاعني، وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم، ولم يأت من قبلهم نقض، وأنا متم لك علي نفسي، وألقب ستمون لك الصلح الذي صالحتهم عليه، وعاهدتهم، وأما الروم فانا منهم برئ". ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، تحقيق عبدالمعزم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ص ١٠٥. وقد جرت هذه المعادة علي المقوقس لعنة وغضب الغربيين وإتهامه بالعمالة والخيانة، من ذلك السيدة بنشر التي قالت عنه: "ومن مميزات المقوقس أنه كان ذا وجهين يتلون كالحرياء وينقلب كيف شاء ولسان حاله يقول أنا مع الغالب... طرحت مصر حكم البطالسة ودخلت تحت ظل الحكومة الرومانية، وفي سنة ٦٤٢ ب.م ظهر فيها خليع خائن ماكر - هو المقوقس - سلمها إلي أيدي العرب". ل. ل. بنشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، المجلد الثاني، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٠٠، ص ١٢٧، ١٤١. غير أن هناك من الكتاب من يري عكس ذلك قائلًا: "إن العرب من قبل ومن بعد أبناء عمومة المصريين فهم أبناء إسماعيل من هاجر المصرية، وأقرب إليهم من أي جنس آخر، لذلك كان المصريون مهياًين تماماً لاستقبال الفتح العربي والتعاون مع الفاتحين". سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب وأقباط مصر، مرجع سابق، ص ٧٥.

الإسلامي^(١)، فقد انتهى الأقباط وغيرهم من السكان بالرد علي إيجاب المسلمين رداً قاطعاً بقبول الخيار الثاني وهو دفع الجزية، وبهذا القبول انعقد عقد ذمة مؤبد، وصارت أحكام العقد ملزمة لطرفيه، وواجبة التنفيذ منهما، المسلمين وسكان مصر الذين ألزموا أنفسهم أداء الجزية.

وبناء علي هذا الاتفاق كتب عمرو بن العاص عقد ذمة لأقباط مصر وسكانها جميعاً^(٢)، ذلك أن بابليون سلمت باتفاق وسلمت الاسكندرية باتفاق آخر، بشروط محددة وواضحة، خاصة مايتعلق بضرية الجزية^(٣)، ودخلت كل مدن الإقليم المصري تبعاً في هذا

(١) ذهب بعض المؤرخين إلي أن الكثير من الروم اسلموا ورفضوا العودة إلي روما وآثروا البقاء في ظل العدل الإسلامي. د/ جمال عبدالهادي، فتح مصر، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) ذهب البعض إلي أن العهد الذي منحه عمرو بن العاص لأقباط مصر هو امتداد لعهد آخر أوسع نطاقاً يعرف باسم العهد النبوي وبسمية الرهبان (العهد النبوية) منحه النبي لكل البلاد النصرانية ومنها مصر، ومحفوظ نسخة منه في المركز الرئيسي لإدارة أملاك دير سانت كاترين في حي الظاهر بالقاهرة، غير أن المقريزي نفي نسبة هذا المخطوط الي النبي، قائلاً: "ونحن ننكر لفظ هذا العهد وإن كان مضمونه يتفق ومبادئ الإسلام الحنيف وروحه وما جاء في القرآن الكريم وما جاء في أحاديث الرسول صلي الله عليه وسلم وما أثر عن السنة الشريفة". تقي الدين المقريزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ١٩. غير أن هناك من الكتاب المحدثين من يذهب إلي صحة العهد النبوي قائلاً: "ونحن لانستبعد صحة هذا العهد، أو صحة الأصل المفقود، لأن هذا العهد لا يخرج في مضمونه عن تعاليم الإسلام وروحه ولا يخالف ما جاء في القرآن الكريم، وما جاء في أحاديث الرسول صلي الله عليه وسلم وما أثر عن السنة الشريفة، ومن المعقول أن يكون هناك رهبان في شبه جزيرة سيناء قد طلبوا الصلح والأمان من الرسول مثلما طلب صاحب أيلة التي تقع علي رأس البحر الأحمر في شبه جزيرة سيناء، كما أن مضمون العهد لا يختلف كثيراً عن كتب الصلح والأمان التي منحها الرسول لأهل نجران وأهل اليمن وأهل أيلة وأهل جرباء وأندرج وأهل مقنا وسائر أهل الذمة. ومن المرجح أن يكون رهبان شبه جزيرة سيناء قد طلبوا تأكيد الأمان والعهد من عمرو بن العاص، قائد فتح مصر، بعد اجتياز جيشه مدينة رفح أول حدود سيناء". د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٣. بل أن بعض المؤرخين يرجع ذلك إلي أن الرسول صلي الله عليه وسلم كان ي كن احتراماً للتوراة، وكان له بعض العلاقات الودية مع رؤساء بعض القبائل المسيحية العربية. د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) نص العهد علي: "بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان علي أنفسهم وملتهم وأموالهم وكنائسهم وصلبيهم وبرهم ويحرمهم، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص ولا يساكنهم النوب، وعلي أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا علي هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف، وعليهم ما جنى لصوتهم فإن أبي أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم وذمتنا ممن أبي بريئة، وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك، ومن دخل في صلحهم من الروم والنوب فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم، ومن أبي واختار الذهاب فهو أمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم، ما عليهم أثلاثاً في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم، علي ما في هذا الكتاب عهد الله وذمته وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذم المؤمنين، وعلي النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأساً وكذا وكذا فرساً علي ألا يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة". شهد عليه الزبير وعبدالله ومحمد ابناه. وكتب وردان، وحضر فدخل في ذلك أهل مصر كلهم وقبلوا الصلح". محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، ص ٦٧٢-٦٧٣؛ عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٤، تحقيق محمد عبدالقادر ومصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت، ص ٢٩٣. تولى عمرو بن العاص عقد الذمة بنفسه لأن عقد الذمة لا يصح إلا من الإمام أو نائبه في ذلك، ولا بد من ورود لفظ في صلب العقد يدل علي قبوله من أهل الذمة، لذا ورد في العقد عبارة "حضر فدخل في ذلك أهل مصر كلهم وقبلوا الصلح". بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

الصلح^(١)، بعقود صلح مماثلة تنص علي جزية مماثلة حتي أصبح جميع الاقليم المصري داخلاً في هذا العهد^(٢).

وبعد أن وثق الطرفين شروط عقود الصلح بالكتابة والشهادة، كتب عمرو بن العاص بكل هذه العهود إلي عمر بن الخطاب فأجازها جميعاً^(٣). ذلك أن عقد الذمة العاقد فيه هو الإمام فلو عقده مسلم بغير إذان الإمام لم يصح^(٤)، وأوفي المسلمون بجميع بنود العهد للأقباط^(٥)، ذلك أن الشرع الإسلامي ألزمهم ألا يكتبوا عهد وألا يذكروا شروطاً إلا ويعضوا عليها بالنواجذ، ويفرغوا الجهد في الوفاء بها^(٦)، فقد أمر القرآن الكريم بالوفاء بالعهد، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾^(٧)، وجعل الوفاء بالعهود والعقود وتنفيذها مسئولية جميع جميع المسلمين سلفهم وخلفهم، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾^(٨)، وأكدت السنة النبوية علي الوفاء بالعهد ونهت عن الغدر، قال صلي الله عليه وسلم: "أربع من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً.. وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر.."^(٩)، وقال عليه الصلاة والسلام: "من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهداً ولا يشدنهم حتي يمضي أمده، أو ينبذ إليهم علي سواء"^(١٠).

- (١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢١، يوحنا النقيوسي، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٩.
- (٢) يذكر البلاذري أن عين شمس والفيوم والاشمونين واخميم والبشرودات وقرى ومدن الصعيد وتنيس ودمياط وتونه ودميره وشطا ودقهله وينا وبوصير، ووجه وردان مولاه إلي سائر قري أسفل الأرض، فاستجمع عمر بن العاص فتح مصر، ووصلحت كلها بعقود تنص علي جزية قدرها ديناران. احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣٠٤.
- (٣) احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٢٩٩.
- (٤) أبي عبد الله بن محمد المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج ٤، مرجع سابق، ص ٥٩٣.
- (٥) وفاء المسلمون بعهودهم جعل رتبيل (أمير سجستان) يباهي بهم أصحابه، قائلاً: "ما فعل قوم كانوا يأتون خصاص في البطون سود الوجوه من الصلاة نعالهم خوص؟.. فقد كانوا أوفي منكم عهدا وأشد بأسا ولن كنتم أحسن وجوها". فان فلوتن، السيادة العربية والشيعه والاسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (٦) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٣٤٨.
- (٧) سورة البقرة، النحل من الآية (٩١).
- (٨) سورة المائدة، جزء من الآية (١).
- (٩) صحيح مسلم، حديث رقم (١٠٧).
- (١٠) محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ج ٥، دار الفكر، بيروت، ب. ت، حديث رقم (١٦٢٩).

وعهد الصلح الذي عُقد بين المسلمين والأقباط، لا يختلف عن العهدة العمرية التي كتبها عمر بن الخطاب لأهل إيليا بعد فتحها سنة ١٥هـ، ففي الوثيقة الأخيرة أمن عمر أهل القدس علي أنفسهم وممتلكاتهم وأقر حريتهم الدينية في مقابل الوفاء ببند العهد ودفع الجزية، ذلك أن عمرو بن العاص علاوة علي أنه عامل خليفة المسلمين علي مصر، هو أحد صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، يلتزم سنته ومنهجه وسياسته، كما أنه كان أحد الشهود علي كتاب الخليفة لأهل إيلياء.

وقد أجمع الفقهاء علي أن عهد أقباط مصر، اتفق مع روح الإسلام الحقيقية ومبادئه السامية السمحة، التي دعا إليها الرسول صلي الله عليه وسلم في منهج معاملة غير المسلمين، وبصفة خاصة أهل الذمة، لذلك أصبح هذا العهد هو الدستور الحاكم والقانون المنظم للعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة بمصر، وأصبحت أحكامه ملزمة واجبة التطبيق لطرفيه وخلفائهم، منذ لحظة قبول الأقباط له وموافقتهم عليه.

والقول الغالب لدي المؤرخون أن مصر فتحت سنة عشرين من الهجرة، فابن عبد الحكم يقرر أن الاسكندرية فتحت يوم الجمعة لمستهل المحرم سنة عشرين^(١)، والطبري يذكر في مغازي المسلمين وأخبارهم السنة العشرون عهد عمرو بن العاص لأقباط مصر، وقال صاحب تاريخ الإسلام: "سنة عشرين فيها فتحت مصر"^(٢)، وجاء في النجوم الزاهرة: "روي خليفة خليفة عن غير واحد أن في سنة عشرين كتب عمر بن الخطاب إلي عمر بن العاص أن يسير إلي مصر"^(٣)، فكان ذلك إذاناً ببدء عهد جديد تطبق فيه ضريبة الجزية في مصر^(٤).

(١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١١٧.
(٢) محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج ٣، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت، ص ١٩٧.
(٣) يوسف بن تغري بردي الآتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٧.
(٤) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، مرجع سابق، ص ٦٧١.

المطلب الثالث: وصف الجزية التي طبقت في مصر

قد يبدو من القراءة السطحية لفتح المسلمين لمصر، أن مصر قد فتحت عنوة^(١)، استناداً إلى حصار المسلمين حصن بابلون ثم حصار الإسكندرية، بالإضافة إلى المعارك الكثيرة التي وقعت بين المسلمين والرومان حتى أحكم العرب قبضتهم علي مصر، وجلاء الرومان عنها بعد احتلال قارب السبعة قرون، أذاقوا خلالها المصريين كافة ألوان العذاب والاضطهاد، السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي، فبالرغم من بذل الرومان جهود مستميتة للإبقاء علي هذه المقاطعة الغنية والإستراتيجية خاضعة لهم لكنهم لم يفلحوا في ذلك^(٢).

أما المقوقس فقد سأل المسلمين الصلح نيابة عن أهلها، واتفق معهم عليه منذ أن حاصروا حصن بابلون، وقبل أن يعرف لمن تكون الغلبة والنصرة^(٣)، فلم يقاوم الفاتحين العرب^(٤)، بل أن القبط قدموا العون والمساعدة لجيش المسلمين منذ أول نزال بينهم وبين الرومان في مصر في موقعة الفرما، يقول ابن عبد الحكم: "إن القبط الذين كانوا بالفرما كانوا يومئذ لعمرو أعواناً"^(٥).

(١) اختلفت الآراء بشأن فتح مصر عنوة أم صلحاً، فذهب البعض إلي أنها فتحت عنوة، جاء في كتاب الأموال: "عن عبد الرحمن بن زياد بن انعم قال: سمعت اشياخنا يقولون: ان مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد". وذهب البعض إلي أنها فتحت صلحاً، جاء في نفس الكتاب: "عن عبيد الله بن جعفر قال: سألت شيخاً من القدماء هل كان لأهل مصر عهد؟ قال نعم . قلت: فهل كان لهم كتاب؟ قال نعم". وذهب آخرون إلي أن مصر جمعت بين الأمرين، فجاء في كتاب الأموال أيضاً: "قال أبو عبيد: فقد اختلفت الأخبار في أمرهم. وأنا أقول أن الأمرين جميعاً قد كانا . وقد صدق الخبران كلاهما لأنها فتحت مرتين ، فكانت المرة الأولى صلحاً، ثم انتكثت الروم عليهم ففتحت الثانية عنوة". حميد بن زنجوية، كتاب الأموال، ج ١، تحقيق د/ شاكِر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦، ص ٣٦٠-٣٦٢.

(٢) ريتشارد أ. ساليغان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٣) يبرر بعض المسيحيين ترحيبهم بالعرب قائلاً: "لقد أجمع المؤرخون علي اعتبار أن هذه المعطيات شامتت كثيراً في تسهيل سيل النصر للفتوحات العربية، لدرجة أنهم جزموا بأن سكان هذه الأقطار قد تقبلوا العرب بقلوب رحبة، لأنهم رأوا فيهم محررين لاغزاة". د/ إدمون رباط، المسيحيون العرب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨١، ص ٢٦.

(٤) يقول فلوتن: "ولاغرو فان أهل سورية ومصر .. لم يقاوموا الفاتحين من العرب مقاومة تذكر". فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ١٩.

(٥) حدث التعاون بين المسلمين والأقباط منذ أول لقاء بين المسلمين والروم، حيث: "إن القبط الذين كانوا بالفرما كانوا يومئذ لعمرو أعواناً". جمال الدين أبي المحاسن، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مرجع سابق، ص ١٢. وجاء في كتاب عمرو بن العاص: "وكان مع جيش عمرو، جماعة من رؤساء القبط، فأصلح القبط الطرق، وأقاموا لهم الجسور والأسواق، وصارت القبط لجيش المسلمين أعواناً". محمود شيت خطاب،

ولم تقتصر مساعدة الأقباط لعمرو بن العاص وجيشه علي الفرما، بل استمر دعمهم له فأمدوه بالموءن خلال فترة حصاره لحصن بابلليون، الذي كان كسبه يعني ضمان المسلمون قاعدة كبيرة حصينة ومأمونة، تكون مركز الإنطلاق لما يلي ذلك من فتوحات، كما رمم القبط القناطر للمسلمين وشيدوا لهم الجسور وأمدوهم بالمواد الغذائية والمساعدة العسكرية، بالإضافة إلي الشد من أزرهم وتشجيعهم علي التوغل داخل البلاد، وشهد شاهد منهم بذلك، يقول يعقوب روفيله: "ان جماعة المقوقس كانوا يمدون العرب سراً في أثناء الحصار بالموءنة والعلف"^(١)، وكان الأقباط يقتلون كل جنود الرومان الذين يقابلونهم"^(٢).

عمرو بن العاص القائد والسفير الأمين، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٧. ويذهب لويس شيخو إلي أن القبط كانوا أعوان للمسلمين منذ فجر الإسلام وليس منذ فتح عمرو بن العاص مصر، فالعلاقات والتعاون بين أقباط مصر والمسلمين قائمة منذ زمن النبي، حيث كان اقباط مصر أول من أخذ عهد من النبي، يقول شيخو: "من المحتمل إن رهبان طور سيناء كانوا أول من أخذ عهد من نبي الإسلام، لما أدوه لقومه من الخدم في بعض غزواتهم". مشار لقول شيخو لدي تقي الدين المقرئزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٢٢. وجاء في كتاب الدعوة إلي الإسلام: "يرجع النجاح السريع الذي أحرزه غزاة العرب، قبل كل شيء، إلي ما لقوه من ترحيب الأهالي المسيحيين الذين كرهوا الحكم البيزنطي". توماس. و. ارنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣. ويؤكد المستشرق رينهاردت مساعدة ومعونة الأقباط للمسلمين قاتلاً: "إيثارهم حكم المسلمين علي حكم الرومان واندفاعهم إلي مساعدة العرب في فتوحاتهم بكل قلوبهم بدلا من مناوأتهم والتأليب عليهم". رينهاردت دورزي، ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٥٧. ولم تقتصر معاونة المسيحيين للمسلمين ضد الحكم البيزنطي علي فتح مصر بل استمروا في معاون المسلمين، فقد أرسل الخليفة الوليد بن عبد الملك جيشا بقيادة مسلمة بن عبد الملك لفتح بعض المدن التي أخضعها الرومان لحكمهم، وساعد أهل هذه المدن العرب، بل وانضموا إلي الجيش العربي الفاتح ضد البيزنطيين. د/ ابراهيم زعرور ود/ علي أحمد، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٥/١٩٩٦، ص ٧٥. غير أننا نري في تاريخ العلاقة بين المسلمين وأهل الذمة تعاون سابق علي تعاون الأقباط مع المسلمين، فعندما توجه أبو عبيدة الجراح إلي فتح الشام ومحاربة الروم ساعده أهل الذمة ضد الروم، جاء في كتاب الخراج: "فلما رأي أهل الذمة وفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم صاروا اشداء علي عدو المسلمين وعونا للمسلمين علي أعدائهم". أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣٩، كل هذا التعاون خاصة من المسيحيين جاء تصديقا لقول الله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسَبِينَ وَرَهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا سَكْرُونَ﴾. سورة المائدة، جزء من الآية (٨٢). وقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "الله الله في قبط مصر، فانكم ستظهرون عليهم، ويكونون لكم عدة وأعوانا في سبيل الله". الطبراني، المعجم الكبير، حديث رقم (٥٦١).

(١) ولم يقتني اقباط مصر بتقديم المساعدات المادية للمسلمين، بل قدموا لهم مساعدات عسكرية أيضاً منها: أنه كان للمقوقس نسيب كان حاكما علي دمياط، لم يرضي بمصالحة عمرو بن العاص، واستشار أعيان المدينة الذين رأوا الدخول في الصلح كما فعل المقوقس إلا أن ذلك لم يروق للهاموك ولم يرضي بهذا الرأي، غير أن إبنه خرج إلي العرب ودلهم علي عورات المدينة فدخلوها واستولوا عليها، ثم قام بحشد جيشا من أقباط البرلس والدميرة وغيرهما من البلاد المجاورة وأمد به المسلمين ... كما أنه عندما عاد الرومان إلي مصر محاولين إعادتها إلي حكمهم إجتمعت كلمة القبط والعرب علي أن يطلبوا من الخليفة أن يأذن لعمرو بن العاص - كان قد رحل عن مصر وتولي عليها عبدالله بن أبي سرح - في العودة إلي مصر لمقاتلة الروم، فأجاب طلبهم وأرسله فصار يجاربهم ويقاثلهم حتي ابعدهم عن المدينة، وكان القبط يحاربون في هذه الواقعة مع العرب، يقاتلون الروم خوفا من أن يتمكنوا من البلاد ويأخذونها فيقع الأقباط في يدهم مرة أخرى، فينتقمون منهم لتفضيلهم العرب عليهم". يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مطبعة التوفيق، القاهرة، ١٨٩٨، ص

هذه المساعدات سواء المادية والمعنوية التي تلقاها المسلمون من الأقباط جعلت فتح مصر يتم بسرعة ويصل المسلمون إلي ضاف النيل في زمن وجيز^(٢)، هذا بالإضافة إلي الدعم المعنوي المتمثل في قبول المسلمين والخضوع الكامل لهم وعقد العهد معهم، بحيث لم تبقى عقبة أمام الجيش الإسلامي سوي الجيش الروماني.

وبرر جانب من المؤرخين الدعم الذي قدمه الأقباط للعرب، بأن الأقباط كانوا مستبشرين بالإسلام، بل أن الكثير من أقباط مصر دخلوا إلي الإسلام وساروا علي نهجه قبل أن يتمكن المسلمون من فتحها^(٣). بينما برر جانب آخر هذا الدعم بأنه نتيجة التقارب والتفاهم القائم بين الأقباط والعرب^(٤). وبرر جانب ثالث هذه المعاونة بأنها جاءت تنفيذاً لأوامر عليا صادرة من القيادة الدينية للأقباط، فعندما بلغ الأسقف بنيامين قدوم عمرو بن العاص إلي مصر، كتب إلي القبط يعلمهم أنه لن تكون للروم دولة بعد ذلك، وأن ملك الروم قد انقطع وزال من مصر، وأمرهم بتلقي عمرو بن العاص ومعاونته^(٥).

وعدم مناصبة قبط مصر العداء للمسلمين بل مد يد العون لهم ومساعدتهم في حروبهم ضد الرومان^(٦)، جعل بعض المؤرخين الغربيين يتهمون زعيمهم وحاكمهم بالعمالة والخيانة ويوجهون إليه أفظع ألفاظ السباب، تقول السيدة بنتشر: "من مميزات المقوقس أنه كان ذا وجهين يتلون كالحرباء ويتقلب كيف شاء ولسان حاله يقول أنا مع الغالب، فبعد أن طرحت

٥٣-٥٩. وهو ما أكده المقرزي قائلاً: "والثابت في المصادر القديمة أن فريقاً من الأقباط ساعدوا الجيش العربي في العمليات الحربية ضد البيزنطيين". تقي الدين المقرزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٢٩.

(١) يوحنا النقيوسي، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٢) يقول دينيت: "عبر عمر بن العاص حدود مصر.. وتلا ذلك سلسلة من التقدم السريع". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة د/ فوزي فهمي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت، ص ١٢٠.

(٣) يقول أرنولد: "لقد تحول كثير من هؤلاء القبط إلي الإسلام قبل أن يتم الفتح، حين كانت الاسكندرية حاضرة مصر وقتئذ لاتزال تقاوم الفاتحين، وسار كثير من القبط علي نهج إخوانهم". توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٤) يقول دانييل: "كان العرب دائماً علي تفاهم مع المقوقس". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٥) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٦) من الحروب التي ساعد فيها قبط مصر المسلمين، حرب معاوية بن أبي سفيان ضد أهل قبرص. أ/ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

مصر حكم البطالسة ودخلت تحت ظل الحكومة الرومانية، وفي سنة ٦٤٢ ميلادية ظهر فيها خليع خائن ماكر - هو المقوقس - سلمها إلي أيدي العرب^(١).

غير أن جانب من المستشرقين تكفل بالرد إدعاءات السيدة بتشر وغيرها، من المناهضين لاتفاق المسلمين والأقباط، مبررين موقف أقباط مصر برغبتهم في التخلص من الاضطهاد السياسي والاجتماعي والديني الذي مارسه ضدهم الرومان^(٢)، فقد كان مجئ العرب إنقاذاً للأقباط وحماية لمعتقداتهم الدينية ومقدساتهم^(٣).

فالتقارب بين المسلمين والأقباط كان منذ بداية دخول المسلمين مصر، فشعب مصر كان تواقاً للتخلص من جميع صنوف الظلم التي عانها تحت الحكم الروماني وسلفه البيزنطي، لهذا لا عجب في ترحب المصريون بالعرب إذ اعتبرهم منقذين لهم من نير الحكم البيزنطي الجائر^(٤)، كما اعتبروهم أقرب نسباً وصهرأ إليهم من حكامهم الأعراب الطغاة^(٥).

وعلي الجانب الآخر كان المسلمون معجبين بمصر وحضارتها، متعاطفين متسامحين مع أهلها وسكانها، وقد عبر عن ذلك عبد الله بن عمرو بن العاص، قائلاً: "قبط مصر أكرم الأعاجم كلها، وأسمحهم يداً، وأفضلهم عنصراً، وأقربهم رحماً بالعرب عامة وبقرش خاصة،

(١) ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٢٧. غير أن اتهام بتشر للمقوقس بالعاملة للمسلمين لم يكن إلا ترديد لاتهام سابق له من هرقل إمبراطور الروم فعندما اشتد غضبه وعظم غيظه عليه، اتهم المقوقس بخيانة الدولة وتخليه للمسلمين عنها، وحكم عليه بأنه مجرم ليس دون الموت جزاء لذنبه، وأخذ يقرعه ويؤنبه علي وجهة نظره للوصول لاتفاق مع المسلمين، ونعته بالجبن والكفر. محمود شست خطاب، سفراء النبي صلي الله عليه وسلم، دار الأندلس الخضراء، السعودية، ط ١، ١٩٩٦، ص ١١٣.

(٢) يصف ارنولد الاضطهاد الديني الذي حدث لأقباط مصر قائلاً: "اليعاقبة الذين كانوا السواد الأعظم من السكان المسيحيين، قد عوملوا معاملة مجحفة من أتباع المذهب الأرثوذكسي التابعين للبلاد الذين أقوا في قلوبهم بذور السخط والحنق للذين لم ينسهما أعقابهم حتى اليوم، فكان بعضهم يعذب ثم يلقي به في البيم، وتبع كثير منهم بطريقهم إلي المنفي لينجوا من أيدي مضطهدتهم وأخفي عدد كبير منهم عقائدهم الحقيقية، وتظاهروا بقبول قرارات مجمع خلدونية، وقيل أن جستينان أمر بقتل مائتي ألف من القبط في مدينة الإسكندرية، وأن اضطهادات خلفائه قد حملت كثيرين علي الالتجاء إلي الصحراء". توماس. و. ارنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٣) جاء في كتاب وعود الإسلام: "إن إله الإنتقام إذ رأي خبث الرومان وأذاهم الذين حيثما كانوا يهبون بوحشية كنائسنا وأديرتنا ويقضون علينا بلا شفقة أرسل إلينا أبناء إسماعيل لإنقاذنا منهم .. ولم تكن تلك فائدة طفيفة بالنسبة إلينا أن نتخلص من قساوة الرومان ومن خبثهم وأذاهم ومن غضبهم ومن غيرتهم الفظة وأن نجد أنفسنا في راحة". روجيه جارودي، وعود الإسلام، ترجمة د/ ذوقان فرقوط، دار الرقي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥، ص ٤٠.

(٤) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٣٠، ٢٥.

(٥) د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٦٢.

ومن أراد أن يذكر الفردوس أو ينظر إلي مثلها في الدنيا فلينظر إلي أرض مصر حين يخضر زرعها"^(١)، لذلك توجا عمرو بن العاص والمقوقس روح التفاهم والوفاق بمعاهدة صلح وعقد ذمة، حدد حقوق وواجبات الطرفين^(٢)، وتم في هذا الاتفاق اثبات تراضي طرفيه علي دفع أقباط مصر جزية للمسلمين. ويبدو رضاء الأقباط بالجزية من أول لقاء تم بين المقوقس وممثل عمرو بن العاص، عندما قال المقوقس: "قد كنت أخرج الجزية إلي من هو أبغض إلي منكم معشر العرب لفرس والروم، فإن أحببت أن أعطيتك الجزية"^(٣).

وذهب معظم الآراء إلي أن الجزية التي إلتزم بها القبط جزية صلحية، قال ميمون الحضرمي: "لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط علي دينارين"، وقال الليث ابن سعد: "أن المقوقس صالح عمرو بن العاص علي أن يفرض علي القبط دينارين علي كل منهم"، فمصر كلها إرتبطت بصلح مع الفاتحين، حتي من قاتل المسلمين في البداية أنتهي به الأمر إلي الصلح معهم، قال الطبري: "قال أهل مصر لملكهم: ماتريد إلي قوم فلوا كسري وقيصر وغلّبوهم علي بلادهم! صالح القوم واعتقد منهم ولا تعرض لهم ولا تعرضنا لهم، فأبي وناهدوهم فقاتلوهم، ونزل الزبير عليهم عنوة حتي خرج علي عمرو من الباب معهم، فاعتقدوا بعدما أشرفوا علي الهلكة، فأجروا ما أخذوا عنوة مجري ما صالح عليه، فصاروا ذمة وكان صلحهم"^(٤).

(١) تقي الدين المقرئ، المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٤.
(٢) دلل أحد الأقباط علي التقارب والوفاق بينهم وبين المسلمين قائلًا: "أصبحت الفسطاط بهمة الأقباط الذين بذلوا النفس والنفس في تشييدها مدينة زاهية زاهرة تحاكي في البهجة والرونق مدينة منف القديمة التي شيدها أيدي الملوك الفراعنة، وفي هذا دليل علي إحكام الوفاق وتمكين العلاقات بين القبط والعرب فذ ذلك الزمن حتي أباحوا لهم بناء كنائس ومعابد متعددة في وسط الفسطاط، التي هي مقر جيش الإسلام علي حين أن المسلمين كانوا يصلون ويخطبون في الخلاء أو أنه لم يكن لهم غير جامع وإحد الذي بناه عمرو بن العاص". يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٢. ويبدو أن التقارب بين المسلمين ومسيحي مصر يجد أصله في التقارب العقائدي، وهو ما ذهب إليه المقرئ، قائلًا: "دولة العرب المسلمين لم ير بعض الأقباط فيهم - إذ ذاك - إلا مذهبا من مذاهب المسيحية، وليس خروجا من دين إلي دين، وأخذ المصريون لهذا الحدث الكبير، وهو الانتقال من أيدي البيزنطيين إلي أيدي العرب". تقي الدين المقرئ، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) عبدالرحمن بن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٤) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، ص ٦٧٢.

وأكد ابن عبدالحكم علي أن صلح القبط مؤبد ودائم لن ينفذ مع مرور الزمن، مما يترتب علي ذلك من استمرار تطبيق الجزية الصلحية، قائلاً: "ثم أقبل المقوقس إلي عمرو بن العاص فقال له: إن الملك قد كره ما فعلت وعجزي، وكتب إلي جماعة الروم ألا ترضي بمصالحتك وأمرهم بقتالك .. ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاهدتك عليه، وإنما سلطاني علي نفسي ومن أطاعني، وقد تم صلح القبط بينك وبينهم، ولم يأت من قبلهم نقض، وأنا متم لك علي نفسي، والقبط متمون لك الصلح الذي صالحتهم عليه، وعاهدتهم"^(١).

كل هذا يشير إلي أنه بالرغم من الحروب المناجزات العديدة التي وقعت بين العرب والقوات الرومانية المعتدية علي أرض مصر وأهلها، الذين انتظروا طويلاً التحرر من نير العدو الغاشم والسلطان الظالم، لم يكن أقباط مصر طرفاً ضالماً في النزاع، بل علي العكس كانوا في صف المسلمين أعواناً ومساعدين، وهو ما يؤيد العفو عنهم والتصالح معهم.

المبحث الثاني: الفئات الخاضعة والمعفاة من الجزية مصر

الرومان عندما تسلطوا علي مصر استخدموا الفرائض المالية لتفضيل أجناس علي آخري، وفقاً لما تمليه الإرادة والهوي والمصلحة، فهناك أجناس لم تخضع لضريبة الرأس ليس من بينها المصريين أبناء البلاد الأصليين، أما الشرع الإسلامي بالرغم من أنه لم يفرض الجزية علي جميع السكان، إلا أنه وضع ضوابط عامة يلزم توافرها مجتمعة، تحدد المكلفين بهذه الضريبة، لاتفرق بين جنس وآخر، ولا بين أبيض وأسود، فجميع سكان مصر الذين دخلوا في عقد الذمة وتوافرت فيهم شروط الضريبة خضعوا لها علي السواء.

كما وضعت قواعد عامة قررت أسباب مختلفة للإعفاء من الجزية، أستفادت منها طوائف شتى، واستفاد منها أعداء الإسلام المقيمين بمصر، لدرجة أن غالبية سكان مصر أعفوا من هذه الضريبة ولم تخضعوا لها مطلقاً، لفقدهم أحد الشروط اللازمة لسريان الضريبة.

(١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٥.

وسنقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول: الفئات الخاضعة للضريبة، المطلب الثاني: الفئات المعفاة من الضريبة.

المطلب الأول: الفئات الخاضعة للجزية

عند الفتح الإسلامي لمصر كان سكانها يتألفون من عناصر مختلفة، غير أن الأقباط وهم العنصر الأصلي وأهل البلاد، كانوا الغالبية العظمي فيها، وبمقتضي صلح بابليون المبرم بين المسلمين والأقباط ومن دخل معهم في العهد، أصبح أقباط مصر وسكانها الرغبين في البقاء بها علي وجه الدوام أهل ذمة وعهد، أما القوات الرومانية المحاربة فقد استمرت العلاقة بينها وبين العرب علي ما كانت عليه، لكن مع هدنة حرب مؤقتة لمدة محددة، مما أضحى معه الفئات الخاضعة لضريبة الجزية معروفة ويمكن حصرها علي وجه الدقة، وهي:

أولاً: الأقباط سكان مصر من أهلها الأصليين: مهما اختلفت ديانتهم وعقائدهم، وكان أغلب سكان مصر وقت فتح العرب لها كانوا علي المسيحية^(١)، إذ دخلت المسيحية مصر منذ منتصف القرن الأول الميلادي، وأصبحت الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية، حيث قرر الإمبراطور تيودوز الأول في القرن الرابع اعتبار المسيحية دين رسمي للإمبراطورية ومنها مصر^(٢)، ومسيحي مصر كان أغلبهم من المذهب اليعقوبي، فهم في الحقيقة سكان مصر

(١) وكان أغلب مسيحي مصر يعتقدون مذهب الطبيعة الواحدة أو المذهب المرنوفيزيتي أو الذين سمتهم بعض المراجع باليعاقبة، والذين سماوا أنفسهم أصحاب الامانة المستقيمة، أو الأقباط الأورثوذكس، ويرجع تسميتهم باليعاقبة إلي يعقوب البرادعي تلميذ بطريرك رومية الذي أرسله إلي مصر لنشر أن المسيح له طبيعة واحدة وجوهر واحد ومشئة واحدة. المقريري، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، هامش (١) ص ٧١. كما وجد في مصر عدد من المسيحيين الذين اعتنقوا المذهب الملكاني أو الخلقوني. د/ سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) جاء في معجم مقاييس اللغة: "قبط" أهل مصر، والنسبة إليهم قبطي؛ وجاء المحيط: "القبط" هم بنك مصر، والنسبة إليهم قبطي؛ وجاء في تهذيب اللغة تهذيب اللغة: قال الليث: القبط هم أهل مصر وبنكها؛ وجاء في الصحاح: القبط: أهل مصر؛ القبط: جبل بمصر، وقيل هم أهل مصر وبنكها؛ في معجم المعاني الجامع: القبط: طلمة يونانية الأصل بمعنى سكان مصر، ويقصد بها اليوم المسيحيون من المصريين؛ وجاء في تاج العروس: اختلف في نسب القبط، فقيل هو البط بن حام بن نوح - عليه السلام - وذكر أن مصرايم بن حام أعقب من لوديم، أن لوديم أعقب صبط مصر، وقيل قبط مصر هم ولد قبط بن مصر بن قوط بن حام. وكلمة قبط هي تحريف للعبارة المصرية القديمة (حت - كا - بتاح) بعد أن حرفها الإغريق والبيزنطيون من بعدهم وأطلقوها علي سكان مصر الأصليين. فكلمة قبطي تعني مصري والقبط والأقباط تعني المصريين جميعاً منذ فتحت الدنيا عليها عيونهم قبل فجر التاريخ. د/ رأفت عبد الحميد، الفكر المصري في العصر المسيحي، مرجع سابق، ص ٩. غير أن المقريري يري أن كلمة قبط بمرور الزمن أصبحت تعني المسيحيين المصريين، قائلاً: "القبطي: هو القبطي المسيحي Coptos". المقريري، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ١٣.

أعلاها وأسفلها، أيضاً كان بمصر طائفة من الروم الملكانيين الكاثوليك^(١)، ومنذ الفتح صار القبط علي اختلاف مذاهبهم ذمة للمسلمين^(٢).

أيضاً كان سكان مصر مزيج من الأكراد والديلم والحبشان وغير ذلك من الأصناف التي دخلت في عهد المسلمين، وإن كان تعدادهم قليل بالمقارنة بالمسيحيين اليعاقبة، بالإضافة إلي وجود جالية من اليهود، الذين منحهم العهد حق البقاء في الاسكندرية^(٣)، فركزوا أنشطتهم فيها وعملوا بالتجارة والصناعة وجباية الضرائب^(٤)، إلا أن جمهور سكان مصر وقت الفتح العربي كان من القبط المسيحيين^(٥).

ثانياً: الروم والنوب: كان عدد الروم المتواجدين في مصر مع الفترة الأولى من احتلال الرومان لها لم يتجاوز العشرين ألفاً، غالبهم جنود بالحامية الرومانية، ولم يكن هؤلاء الرومان من فئة واحدة بل كان منهم الرومان الأصلاء، وكان عددهم قليل جداً، لأن سياسية الأباطرة

(١) الملكانية مذهب مسيحي بيزنطي انتشر في مصر والشام، وسما ملكاني أي أتباع الملك كونهم اتبعوا القرار الصادر من الامبراطور الروماني سنة ٤٥١ ميلادية بناء علي انتهاء إليه مجمع خلقدونيون بشأن الطبيعة المزدوجة للسيد المسيح، ورفضوا فكرة المونوفيزية بخصوص الطبيعة الواحدة الالهية للسيد المسيح، ومن الملكانية من يعترف برئاسة البابا في روما ويسمون الروم الكاثوليك ومنهم من لايعترف برئاسة ويسمون الروم الأرثوذكس.

(٢) المقريري، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) ذكرت المصادر أنه كان بالاسكندرية طائفة من اليهود يعيشون في مدينة الاسكندرية يمارسون التجارة وجباية الضرائب، الأمر الذي أكسبهم أموالاً كثيرة، غير أنهم لم يكونوا محبوبين من السكندريين، وكان حيهم يمتد علي شاطئ البحر إلي الشرق من القصر الملكي. زكي علي، الإسكندرية في عهد البطالمة والرومان، ص ٤٠. واستمرت اقامة اليهود بالاسكندرية فترة الحكم الروماني، وعند الفتح العربي كان عددهم حوالي أربعين ألف يهودي عليهم الجزية، ذكر ذلك عمر بن العاص في رسالته للخليفة عمر بن الخطاب يبشره بفتح الإسكندرية، فجاء في الرسالة: أما بعد، فإني فتحت مدينة لا اصف ما فيها غير أنني أصبت فيها أربعة آلاف منية بأربعة آلاف حمام، وأربعين ألف يهودي عليهم الجزية". ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج١، مرجع سابق، ص ١٢١. ولما كان لليهود مصالح مالية كبيرة في مصر، لذلك حرصوا علي تضمين عقد الصلح نص يسمح لهم بالبقاء في الإسكندرية. دانيال دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٢. وعندما زار الرحالة اليهودي بنيامين التلطيلي مصر في عهد الخليفة الفاطمي العاضد سنة ٥٦٤هـ / ١٦٦٤م، أجري إحصاء ليهود مختلف المدن المصرية فوجدهم أقل من ٣٣٠٠٠ يهودي، اي أقل من عدد يهود الاسكندرية وقت الفتح العربي، وهذا راجع إلي اسلام الكثير منهم. د/سيده إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٤) اليهود منعتم تقاليدهم من الإشتراك في حياة المدينة العادية لذلك لم يكونوا محبوبين من السكندريين، لذلك اختصوا بحي عينه لهم أحد ملوك البطالمة الأولين، وكان حيهم يمتد علي شاطئ البحر إلي الشرق من القصر الملكي، يقول د/ زكي علي: "عرف كثير من يهود الإسكندرية بالثراء الكبير وكان بعضهم من أصحاب الملايين، وأكتسبت الجالية سمعة الثراء بوجه عام .. وبعض اليهود كان يقوم بأعمال جباية الضرائب، وكثيرون خدموا في الجندي والحاميات، واشتغل بعضهم بالزراعة، أما يهود الإسكندرية فيغلب عليهم الإشتغال بالتجارة وأعمال الصناعة". د/ زكي علي، الإسكندرية في عهد البطالمة والرومان، ص ٤٠، ٤٥.

(٥) المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، مرجع سابق، ص ١٤٦.

الرومان في هذه الفترة لم تكن تشجع الهجرة إلي مصر للأسباب متعددة، بالإضافة إلي مكتسبي الجنسية الرومانية من الإغريق أو المصريين المتأخرين^(١).

واعمالاً لسياسة التمييز العنصري التي تبناها المستعمر الروماني، تمتع الرومان في مصر بالكثير من الامتيازات، تمثلت في تملك مساحات كبيرة من الأراضي، وتقلد مناصب الحكم والإدارة الهامة، وخضوعهم لأحكام القانون الروماني وحده، وإعفائهم من الكثير من الضرائب وعلي رأسها ضريبة الرأس، التي لم يكن يخضع لها أي فرد يحمل هذه الجنسية، باعتبار أن ضريبة الرأس دليل الإذلال والدنو وهذا يتعارض مع سمو العنصر الروماني.

هذه المزايا شجعت علي اجتذاب مزيد من الرومان إلي مصر وإقامتهم فيها، حتي كونوا جالية كبيرة شيد من أجلها الأباطرة المدن، فكان غالبيتهم يُقيم في مدينتي بارتينيون وانتيوبوليس، وعندما تولي المسلمون السلطة، لم يقبل كثير من الرومان البقاء في تحت الحكم الإسلامي وغادر البلاد^(٢)، ولم يبق منهم إلا من كان له علاقات ومصالح في مصر، ومن بقي خضع لضريبة الجزية مثل الأقباط سواء بسواء^(٣)، لذلك عندما عاود الروم احتلال الاسكندرية ونزعها من سلطان المسلمين، أنضم إليهم من كان بمصر من الرومان، وصاروا

(١) كان عدد الروم بمصر وقت الفتح الإسلامي لها ثلاثمائة ألف رومي. المقريزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) السماح بمغادرة البلاد لم يكن قاصر علي الرومان وحدهم وإنما، سُمح أيضاً لجميع المقيمين في مصر مغادرتها، وفقاً لتقديرهم ومطلق حريتهم، فلم يرغم المسلمين أياً من المقيمين بها علي البقاء وعدم المغادرة، فكانت سياسة عمر بن الخطاب تقوم علي ترك الحرية الكامل لأهل البلاد المفتوحة في الخيار بين استمر الإقامة تحت الحكم الإسلام أو المغادر، فقد جاء في صلح عمر بن الخطاب لأهل القدس ما نصه: "من أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبانهم فانهم آمنون علي أنفسهم وبيعهم وصلبانهم حتي يبلغوا مأمنهم". الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٢، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

(٣) ذكر ابن عبد الحكم عدد الرومان المتواجدين في الاسكندرية قائلاً: "كان عدة من الاسكندرية من الروم مائتي ألف من الرجال، فلحق بأرض الروم أهل القوة، وركبوا السفن، وكان بها مائة مركب من المراكب الكبار، فحمل فيها ثلاثون ألفاً مع ما قدروا عليه من المال والمتاع والأهل، وبقي من بقي من الساري ممن بلغ الخراج، فأحصي يومئذ ستمائة ألف سوي النساء والصبيان". ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، تحقيق عبد المنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ص ١٢١. ويقول يعقوب نخلة: "كان عدد الروم بمصر ينوف عن ثلثمائة ألف نفس، فهاجر أغلبهم ولم يبق منهم إلا من كانت له علاقة ومصالح لاتسمح له بالخروج منها والإبتعاد عنها". يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٨. ويبدو أنه بقوله هذا قصد القوات الرومانية المتواجدة بمصر لحظة الفتح العربي لها، إذا أن الحماية العسكرية في الاسكندرية وحدها بلغت خمسين ألف بالإضافة إلي الأسطول البيزنطي وقاعدته في مينائها. د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٧٣.

يعيثون فساداً في القرى ينهبون ما بها من الأموال ويقتلون من فيها من السكان^(١).

وهذا الحكم طُبق أيضاً علي النوبيين المقيمين في مصر، وكانوا وقت الفتح العربي علي الديانة المسيحية، فمن لم يريد البقاء رحل إلي السودان، ومن استطاب العيش في مصر دخل في ذمة المسلمين، فخضع من بقي من النوبيين في أرض مصر للجزية شأنهم شأن أقرانهم من أهل الكتاب الرومان والأقباط، فقد جاء عقد الأمان: "ومن دخل في صلحهم من الروم والنوب فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم"^(٢).

ثالثاً: المقيمون في مصر إقامة دائمة وتوافر فيهم شروط الخضوع للجزية: ذلك الجزية كانت تفرض علي أهل الكتاب، ومن في حكمهم من المجوس، ومن عداهم يلحق بهم كالسامرة والصابئة^(٣)، إذا ما أقاموا في دار الإسلام إقامة دائمة، يقول أبو يوسف: "الجزية واجبة علي جميع أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحيرة وسائر البلدان من اليهود والنصاري والمجوس والصابئين والسامرة"^(٤).

أيضاً كان في مصر العديد من الجنسيات إبان العصر الروماني، فهناك الإغريق الذين أقام أغلبهم في المدن الحرة (اسكندرية، نقرطيس، بطلمية)، وقد عمد الرومان إلي الانتقاص من امتيازاتهم السياسية، حيث حرّموا مواطني مدينة الاسكندرية من مجلس الشيوخ، كما انقصوا امتيازاتهم الاجتماعية، حيث احتفظ الرومان لأنفسهم بالمناصب الرئيسية وتركوا المناصب الثانوية للإغريق، لكن هذا الإضطهاد لم يثني الإغريق عن إستمرار الإقامة في مصر، كما وجد العديد من الفرس الذين استطابوا الحياة فيها منذ الاحتلال الفارسي لها.

(١) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٨.
(٢) النوبيين المقيمين في مصر خضعوا لضريبة الجزية مثلهم مثل الرومان والقبط، لأن عهد الأمان نص علي ذلك، جاء في كتاب الأموال لابن زنجوية: "أن الليث بن سعد قال: إنما الصلح بيننا وبين النوبة علي أن لا نقاتلهم وأنهم يعطونا رقيقاً". حميد بن زنجوية، كتاب الأموال، ج ١، مرجع سابق، ص ٣٧٢. ويبرر آدم متز ذلك بقوله: "كان للنصاري النوبيين دون سائر النصاري مركز خاص ممتاز في المملكة الإسلامية". آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٠.
(٣) يري متز أنه تطبيقاً لمساواة المسلمين بين الصابئة وأهل الذمة أصدر الخلفاء منشورات برد تركة من مات من الصابئة علي أهل ملته، كما كانت ترد تركة من مات من أهل الذمة ولم يخلف وارثاً علي أهل ملته. آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج ١، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨.
(٤) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٢٢.

وأياً ما كان من شأن هؤلاء وغيرهم من باقي سكان مصر، فجميع هذه الأصناف خضعت لضريبة الجزية متي توافر في حقهم شروط الخضوع لها، ذلك أن عقد الأمان التي حرصت جميع الأقاليم المصرية علي الحصول علي مثله، جاء حكمه عاماً شاملاً، إذ نص علي: "وعلي أهل مصر أن يعطوا الجزية"، فلم يخص العهد طائفة معينة من سكان مصر، إذ أن النظم الإسلامية شمولية، تسري علي كل من يقيم إقامة دائمة في دار الإسلام.

المطلب الثاني: الفئات المعفاة من الجزية

قبل خضوع مصر للحكم الإسلامي كان جميع سكان مصر خاضعين لضريبة الرأس، ولم يكن يستثنى من الخضوع لها سوي العنصر الرومان - باعتباره المنتصر وصاحب السيادة - حتي أن الفئة المميزة من سكان مصر في هذا الوقت وهم مواطني مدينة الاسكندرية خضعوا أيضاً لهذه الضريبة، وفرض عليهم الامبراطور فسبسيان ضريبة رأس قدرها ستة أويل للفرد بعد أن كانوا معفين منها^(١)، فالقاعدة الحاكمة لدي الرومان في الإعفاء من الضريبة علي الإنسان هي الجنس والأنتماء إلي فصيل بعينه، وجميع من دونه مطالب بضريبة الرأس.

أما القاعدة الأصولية في الشريعة الإسلامية أن المسلمين أخوة لهم ذات الحقوق وعليهم نفس الواجبات، والقاعدة أيضاً أن من يعتنق الإسلام من أهل البلاد التي فتحتها المسلمين، فهو أخ لهم في الإسلام، له حقوق المسلمين وعليه واجباتهم، وبالتالي لا يخضع لأي واجب ولا يلتزم بالالتزام به المسلمين، فبإجابته للإسلام تحقق الشطر الأول وهدف الفتوحات الإسلامية، وأصبح غير خاضع لضريبة الجزية، كذلك الأمر لو أسلم بعد فترة من الفتح.

وكان عمر بن الخطاب يوصي عماله علي البلاد بذلك قائلاً لهم: "من أسلم من أهل هذه المواضع خلي سبيله وسبيل ماله"^(٢). بالإضافة إلي الإسلام قرر الشرع اعفاء أصناف متعددة وحالات متنوعة من ضريبة الجزية، ممن بقوا علي دينهم ولم يدخوا الإسلام، للأسباب

(١) د/ مصطفى العبادي، الامبراطورية الرومانية النظام الامبراطور ومصرالرومانية، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣١٢ .

مالية أو دينية أو اجتماعية أو غيرها، وكان لهذه الاعفاءات تطبيقات عديدة في مصر، طغت علي اعداد الخاضعين للضريبة.

وسنقسم هذا المطلب إلي أربعة فروع، الفرع الأول: الرهبان، الفرع الثاني: كبار السن والصبيان والنساء، الفرع الثالث: ثالثاً: الفقراء والمرضي وأصحاب العاهات، الفرع الرابع: الرقيق.

الفرع الأول: الراهبان

فور فتح المسلمون مصر، حاول عمرو بن العاص أن يطمئن خواطر الأهليين ويستميل قلوبهم إليه، ليكتسب ثقتهم فيه وفي الدين الذي جاء ناشراً له، فكفل للسكان حرية العقيدة وإقامة شعائر الدينية، فوصلت الرسالة إليهم^(١)، لذلك كان أول طلب لطلبه الأقباط منه طلب ديني، تمثل في إعادة البطريك بنيامين إلي مركزه الأصلي بكنييسة الاسكندرية^(٢)، فأعاده إليها وجعله ممكناً بين قومه وجعل له السلطة الدينية والرئاسة الكنسية^(٣)، وأطلق له السلطان في إدارة شؤون الكنييسة والعقيدة^(٤)، وأعفي الرهبان من دفع الجزية، فنعم القبط بأقصى درجات الأمن والطمأنينة، وتمتعت الكنييسة بالسلام والاستقرار^(٥).

(١) قبل فتح المسلمي مصر لم ينعم مسيحي مصر بالحرية الدينية وأنا خضعوا للإضطهاد سواء قبل اعتراف الرومان بالديانة المسيحية أو بعدها، فقد استمر اضطهاد المسيحيين الرومان لمسيحي مصر، وكان الرومان يقتولون المسيحيين المصريين، وفتكوا بكثير منهم، جاء في كتاب تاريخ الكنييسة القبطية للهوان والذل الذي تلقاه مسيحي مصر: كانوا يقتلون كل راوه مارا بالشوارع حتي اضطر الوالي أن يخاطب الملك عما يعمله تلقاء هذه الحالة، فرد هذا عليه بأن المسيحيين الذين قتلوا يعتبرون شهداء ولذلك ينبغي مسامحة قاتليهم". الشماس منسي القمص، تاريخ الكنييسة القبطية، مطبعة البقطة، القاهرة، ١٩٢٤، ص ١٨٦.

(٢) كان بنيامين أول بطريك شرعي للأقباط في عهد هرقل، غير أنه رفض قبول المعتد البيزنطي - مذهب الفعل الواحد في المسيح وهي وحدة تعرب عن وحدة الأقباط (الشخص) لا عن وحدة الطبيعة - لمخافته لعقيدة كنييسة الاسكندرية، وخوفا علي حياته قرر الهروب والاختفاء في دير صغير في صعيد مصر، وظل هاربا به طيلة عشرون عاما. سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب وأقباط مصر، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٩. وعندما فتحت مصر عبر عمرو بن العاص عن شكره وتقديره لمساعدة اليعاقبة له، بتلبية طلبهم بإعادة البطريك بنيامين لكرسي الأسقفية بالإسكندرية، فكتب له أمانا وأقر عودته، وكانت صورة الأمان كما يلي: "أينما كان البطريك بنيامين بطريق القبط نعهده الحماية والأمان وعهد الله، فليأت البطريك إلي هاهنا في أمان واطمئنان ليلي أمر ديانتته ويرعي أهل ملته". د/ عطية القوصي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتي الفتح العثماني، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) كانت عودة البطرک بنيامين إلي البطرکية في الاسكندرية بعد غيبة طويلة متصلة، فقد فر البطريك بنيامين قبل أن يصل الأسف الجديد للكنيسة والحاكم العام لمصر (المقوقس) سنة ٦٣١م. أ/ عبدالعزیز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقریزی، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٤) فان فلوتن، السيادة العربية والشیعة والاسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٥) توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٨، ١٣٠.

وفي ظل هذه الحرية انتهز البطريك بنيامين فرصة رحيل الرومان عن مصر، ووضع يده علي كنائسهم وأديرتهم، بدعوي أنها كانت في الأصل ملكاً لكنيسة الإسكندرية، وأن الروم قد انتزعوها منها عنوة، بسبب الشقاق والاختلاف المذهبي^(١)، وقام البطريك بالإعتناء بأماكن العبادة وتشجيع الإدماج في الأديرة لإعادة أمجاد مذهب الاسكندرية، فكثرت عدد مريدي الرهينة، وغلبت اليعاقبة وتحولت كنائس مصر ودياراتها كلها وانفردوا بها دون الملكية^(٢)، وطبق عليهم عمرو بن العاص قاعدة إعفاء الرهبان وأصحاب الصوامع من الجزية.

وقد لاقى هذا التطبيق في مصر استحسان حافل، خاصة من رجال الدين والرهبان، وصفته السيدة بنشر قائلة: "بينما كان الفاتح المسلم يشغل في تدبير مهام الاسكندرية ويضع لها النظامات واللوائح جاءه وفد غريب في شكله ووضع. ذلك أن رهبان دير وادي النطرون وبرية شيهات الذين لم يسبق التدخل في الأمور السياسية ولا هم اشتركوا في تلك الحروب الأهلية والثورات المشومة التي حدثت في القرن السادس ضد الحكومة الرومانية، هؤلاء الرهبان لما سمعوا أن قوة جديدة احتلت هذه البلاد بعد أن طردت الرومانيين منها خرجوا من صوامعهم ومناسكهم كأنهم أهل الكهف وساروا إلي الريف في حفلة حافلة وجاءوا إلي الفاتح الجديد"^(٣)، بل أن بعض الرهبان أسلم قبل أن يكتمل فتحها ومن هؤلاء يوحنا أحد رهبان دير

(١) يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٥؛ د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٦٢. ويدل علي عمق الشقاق المذهبي بين الفرق المسيحية أن الحرب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبي الوسطي أهلكت ٤٠% من شعوب تلك البلاد. غير أن ابن عبد الحكم له تبرير لقيام البطريك بنيامين بالإستيلاء علي كنائس الروم بالإسكندرية قائلاً: "أنه ليس للروم كنائس أعظم من كنائس الإسكندرية". ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) المقريري، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٣) ل. بنشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٤٩. يقول المقريري في ذكر وادي هيب الكائن بين مريوط والقيوم: "يذكر أنه خرج منه سبعون ألف راهب بيد كل واحد منهم عكاز فتلقوا عمرو بن العاص يطلبون أمانه لهم علي أنفسهم واديارهم فكتب لهم بذلك أماناً". المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ١٨٦. لكن جانب من المؤرخين يري أن المقريري قد بالغ في عدد الرهبان، قائلاً: "طبيعي أن هذا العدد مبالغ فيه، فان معناه أن كل دير كان يسع حوالي ٧٠٠ راهب، وهذا العدد الكبير سبب تموينه في الصحراء، والآن في العصر الحديث الذي زادت فيه سرعة وسائل المواصلات وتعددت، لايزيد عدد رهبان الدير علي ٣٠ أو ٤٠ راهبا، ولا شك أن الرهبان قديما كانوا أكثر من الرهبان الحاليين، وكثرة عدد رهبان الأديرة حينذاك ترجع إلي فرارهم من الاضطرابات البيزنطية، كما أن المسيحية في ذلك الوقت كانت هي السائدة في مصر، والرهبنة من أصول المسيحية الأولى". د/ سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، هامش (٥٤) ص ٣٤. غير أن هناك من الكتاب من يؤيد قول المقريري مؤكداً أن المصريين منذ مقتلة الشهداء التي عملها الرومان فيهم لم يجدوا سبيلاً للخلاص من الظلم غير الفرار إلي المعابد والأديرة التي أقاموها في أطراف البلاد. سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب وأقباط مصر، مرجع سابق، ص ٦٧. وهو ما أكده أيضا الشماس منسي القمص، قائلاً "أنه في سنة ٢٧٥م أمر

سيناء^(١).

وقد عبر رجال الدين المسيحي عن تسامح العرب وحسن معاملتهم لهم واحترامهم للعقيدة المسيحية ودعمهم لنظمها الدينية وبصفة خاصة نظام الترهيب في الأديرية بقولهم: "أن العرب الذين وهبهم الله السيادة في أيامنا قد أصبحوا رؤساء لنا ولكنهم لا يحاربون الدين المسيحي قط بل يحافظون علي ديننا ويحترمون الأساقفة والقديسين ويقدمون هدايا لكنائسنا وأديرتنا"^(٢)، واعتزازاً من القساوسة بالعلاقة الطيبة مع المسلمين، ترك الأساقفة في كنائسهم شواهد تدل علي الصلة الوثيقة بينهم وبين المسلمين^(٣).

قيصر الاريوسي بطرد جميع الذين حافظوا علي الايمان الارثوذكسي القديم، فرجع القديس مكاريوس إلي بريته.. وقد نما عدد رهبانه إلي ١٥٠٠ راهب، وكذلك القديس باخوميوس خرج ولجا إلي مكان فوق الجبل وقد التف حوله أكثر من ٥٠٠٠ راهب". الشماس منسي القمص، تاريخ الكنيسة القبطية، مرجع سابق، ص ١٩٩؛ وهو ما يُلده أيضا توماس ارنولد قائلا: "جستتيان أمر بقتل مائتي ألف من القبط في مدينة الإسكندرية، وأن اضطهادات خلفائه قد حملت كثيرين علي الالتجاء إلي الصحراء.. الرهبان الذين انتحلوا الإسلام، لا يبعد أن يمثل هؤلاء عددا أكبر من الرهبان". توماس. و. ارنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣. وقد برر الدكتور/ مصطفى العبادي سبب كثرة عدد الرهبان في مصر اعتياد المصري القديم قبل المسيحية علي الابتعاد عن العمران واللجوء للصحراء، قائلا: "التنسك والرهبنة الدينية لها أصول في البيئة المصرية قبل المسيحية. والغريب أن الرهبنة المسيحية لم تأخذ من هذه المحاولات والتجارب القديمة القديمة مباشرة، وإنما أخذت بدايتها من ظاهرة مصرية قديمة أخرى بعيدة كل البعد عن التقاليد الدينية. ذلك أن المصري القديم كان قد ألف في ظروف الضيق أن يفر من المدينة أو القرية إلي الصحراء أو إلي أحراج المستنقعات، كان يفعل ذلك حين يعجز عن دفع ضرائب الدولة المساحقة عليه، فكان يفر من وجه الحكومة خشية العقاب الشديد الذي يصيبه في هذه الظروف، وكان يطلق علي هذا الشخص لفظ الهارب أو الخفي في العصرين اليوناني والروماني. وهذا هو السبيل الذي سلكه المسيحيون الأولون، فحين تعرضوا لحملات الاضطهاد العنيفة لم يجد كثيرون منهم بدا من الفرار من وجه الدولة والاختفاء في الصحراء والجبال حفاظا علي دينهم وعقيدتهم". د/ مصطفى العبادي، الامبراطورية الرومانية، مرجع سابق، ص ٢٨٨. غير أن دنادوني يرى أن سبب الهروب إلي الصحراء لم يقتصر علي حماية العقيدة الدينية، بل أيضا بسبب الضرائب الفادحة التي فرضها الرومان، فكلمة راهب كما أن لها معني ديني، لها أيضا معني ضريبي وهو أن شخص يهرب من الضرائب التي لم يعد يستطيع دفعها، وهذا ما يفسر الأعداد الكبيرة جدا التي وجدت في الأديرة والتي وصلت إلي عشرات الآلاف. س. دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج ٢، اليونسكو، ب. ت. ص ٢٢٦. وعن سبب اضطهاد الرومان للمسيحيين يقول بيل: "كانت روما متسامحة كل التسامح في المسائل الدينية، ولم تحاول أن تتناصل سافة أي عبادة جديدة إلا بحجة منافاتها للمبادئ الأخلاقية أو تعارضها مع السياسة العامة، وكان المسيحيون في نظر السلطات مواطنين اشرار وعنصرا خطرا في المجتمع لأنهم كانوا يتزفون عن ممارسة شعائر الديانة الرسمية، ولايقدمون صور الأباطرة، ولا يشتركون في عبادة روما المؤلهة، أو الروح الحارسة للأمباطور، وكان في تضامنهم وخلوتهم وقت التعبد ما يوحي بأنهم جماعة يسرية، كما اتهموا بممارسة أبشع العادات كالزواج المحرم والشعائر المخلة بالأداب واهراق الدماء البشرية طبقا للطقوس، هذه هي التهم التي كالتها الوثنيون للمسيحيين". أ/ هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، ترجمة د/ عبداللطيف احمد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢٨.

(١) د/ سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) Wiet (G): L.Egypte Musulmane (Precis de l.histoire d.Egypt .T. II.Le Cairo) P.131.

(٣) يقول ارنولد: "إننا نجد في داخل الكنيسة القبطية نفسها في عصر متأخر شواهد تنبئ عن حركة إن لم تكن إسلامية خالصة، فقد كانت وثيقة بها". توماس ارنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٦.

وقد سمح عمرو بن العاص لليهود بالبقاء في مصر، باعتبارهم من أهل الذمة، وما سار عليه العرب بالنسبة للمسيحيين طُبُق أيضاً علي اليهود المقيمين بمصر، فقد سمح العرب بحرية العقيدة لأهل جميع الديانات، كما سمحوا لهم ببناء دور العبادة المناهضة للإسلام في العواصم الإسلامية والأقاليم المصرية الأخرى - فموقف الإسلام من اليهود والمسيحيين واحد والاثناث في نظره أهل كتاب - حتي أن ما بني في مصر وحدها من دور العبادة غير الإسلامية في العصر الإسلامي بلغ احدي عشرة كنيسة^(١).

الفرع الثاني: كبار السن والصبيان والنساء

كان عمر بن الخطاب قدوة في العدل أسر القلوب ويهر العقول، فقد حاول جاهداً إقامة العدل بين الناس أفراداً وجماعات، وقد حقق في هذا المجال نجاح منقطع النظير، إذ أنه أقام مطلق العدل، ولم يسمح بالظلم مهما كان مركز أو ديانة المعتدي، وقد شهد له حبر الأمة عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - بذلك عندما قال له: "يا أمير المؤمنين أما والله لئن مت لقد كان إسلامك لعزاً ولقد كانت خلائك لنصراً ولقد ملأت الأرض عدلاً"^(٢)، ومن عدله أنه كان يعطي كل ذي حق حقه، فلا يولي غير الأكفاء ولايستخدم غير الأمناء، لأنه كان علي يقين أن صلاح الرعية إمتداد لصلاح الراعي، وإذا ما اختار عماله نصحهم وبيّن لهم المنهج الذي يسيرون عليه، وكان يحاسبهم بعد انهاء مهامهم.

لكن الأموال لها وقع خطير وتأثير بالغ علي النفس البشرية، قال تعالى: ﴿أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾^(٣)، وكان عمر بن الخطاب يخشي علي رعيته وعماله من هذه الفتنة، لذلك كان يطلب من عماله قبل توليتهم كتابة إقرار بما لديهم من أموال وثروات، وكان يأمرهم أن يدخلوا عليه المدينة نهاراً ولا يدخلوا ليلاً للاطلاع علي ما يحملونه ولكي لايجتنبوا شيئاً مما استحصلوه^(٤)، وكان يسأل عن أحوال أهل الذمة وبصفة خاصة أهل مصر^(٥)، ولستدعي وفداً

(١) المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ٢، مرجع سابق، ص ٤٦٤-٤٧٢.

(٢) محمد التميمي، المحن، تحقيق د/ عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤، هامش (١) ص ٩.

(٣) سورة الأنفال، جزء من الآية (٢٨) .

(٤) محمد عبد الحي الكتاني، نظام الحكومة النبوية، ج ١، تحقيق / عبدالله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ب. ن، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٥) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، مرجع سابق، ص ٦٧٣.

منهم ليقف علي حالهم وسيرة عماله فيهم، تنفيذاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "الله الله في قبط مصر، فإنكم ستظهرون عليهم ويكونون لكم عدة وأعاوناً في سبيل الله"^(١)، وتنفيذاً لوصيته بالقبط: "إنكم ستفتحون مصر أرضاً يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً"، وأيضاً قوله: "ستفتح عليكم بعدي مصر فاستوصوا بقبطها خيراً فإن لكم منهم صهراً وذمة"^(٢).

لذلك كتب عمر - رضي الله عنه - إلي عامله عليها لاتضرب الجزية علي النساء والصبيان ولاتضربها إلا علي من جرت عليه المواسي (أي من ناهز الإحتلام)^(٣)، ولضمان فعالية ذلك كتب في المقابل لأهل الذمة قائلاً: "لاجزية علي أبنائكم الصغار، ولا علي صبي غير بالغ"^(٤)، ذلك أن الجزية تكليف والصغار غير مكلفون، كما أن الصبيان معفون من القتال وبالتالي معفون من بديل القتال وهو الجزية، فالشرع لم يفرض الجزية إلا علي الذين يجب عليهم الجهاد لو كانوا مسلمون^(٥)، ولذات السبب أعفيت نساء المصريين من الجزية.

ولم يقتصر عدل عمر بن الخطاب مع أهل الذمة حال حياته، بل أوصي بهم الخلفاء من بعده قالاً: "أوصي الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيراً، وأن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم وأن لايكفوا فوق طاقتهم"^(٦)، وأمر - رضي الله عنه - واليه أن يحصي أهل الذمة بمصر بمصر ممن تتوافر فيه شروط الخضوع للجزية، علي ألا يكون فيهم امرأة ولاشيخ ولاصبي، يقول ابن عبد الحكم: "فاجتمعوا علي عهد بينهم، واصطلحوا علي أن يفرض علي جميع من بمصر، عن كل نفس، شريفهم ووضيعهم، من بلغ الطم منهم، ليس علي الشيخ الفاني، ولا علي الصغير الذي لم يبلغ الطم، ولا علي النساء شيء"^(٧).

وقد سار الخلفاء التاليين سيرة عمر بن الخطاب، فلا ظلم ولا جور علي مسلم أو

(١) الطبراني، المعجم الكبير، رقم (٥٦١).

(٢) محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، فضائل مصر المحروسة، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٤) د/ علي حسني الخربوطلي، الإسلام وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥) د/ حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١٤٤، ١٩٩٦، ص ٣٨٣.

(٦) أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٧) ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٦؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٠.

نمي، فأول كتاب كتبه عثمان إلي عماله جاء فيه: "أما بعد، فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة، ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جباة، وإن صدر هذه الأمة خلقوا رعاة، لم يخلقوا جباة، وليوشكن أئمتكم أن يصيروا جباة ولا يكونوا رعاة، فإن عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء، ألا وإن أعدل السير أن تنظروا في أمور المسلمين فيما عليهم فتعطوهم مالهم، وتأخذوهم بما عليهم، ثم تثنوا بالذمة، فتعطوا الذي لهم، وتأخذوهم بالذي عليهم"^(١).

وأول كتاب كتبه الخليفة الثالث إلي عمال الخراج أمرهم فيه بالتزام الحق والأمانة ونهاهم عن الاعتداء والبغي، فقد جاء في كتابه: "أما بعد، فإن الله خلق الخلق بالحق، فلا يقبل إلا الحق، خذوا الحق وأعطوا الحق به، والأمانة الأمانة، قوموا عليها، ولا تكونوا أول من يسلبها، فتكونوا شركاء من بعدكم إلي ما اكتسبتم. الوفاء الوفاء، فلا تظلموا اليتيم ولا المعاهد، فإن الله خصم لمن ظلمهم"^(٢).

واعمالاً لوصايا الرسول صلي الله عليه وسلم بأهل مصر، انتقي الخليفة علي بن أبي طالب عامله علي مصر بكل دقة، فولي علي إدارتها وخارجها قيس بن عد بن عبادة، ثم عزله واختار لها رجلاً محباً لله ورسوله، عالماً بالقواعد والنظم الإسلامية ومطبقاً لها، هو محمد بن أبي بكر، الذي شهد فتح مصر وكان أحد جنود المسلمين ولقي نحيبه فيها. وأصدر تعليمات مفادها أنه لاغلبة ولاسلطان جائر ولاسوط في جباية فريضة مالية، فيتعين احترام أهل الذمة ورعاية حقوقهم وعدم المساس بأموالهم ومساواتهم مع المسلمين^(٣).

الفرع الثالث: الفقراء والمرضي وأصحاب العاهات

الإسلام دين يدعو للتعايش السلمي والتكافل الإجتماعي، سواء بين المسلمين وبعضهم البعض أو بين المسلمين وغير المسلمين، ويعقد الذمة يصبح الذميين والمسلمين نسيج وطني واحد، يتمتع فيه الجميع بحقوق المواطنة علي قدم سواء، ومن أهم هذه الحقوق

(١) محمد حسين هيكل، ذو النورين عثمان بن عفان، دار القلم، بيروت، ب. ت، ص ٤٢.
(٢) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، مرجع سابق، ص ٧٢٢.
(٣) حسين علي الشهراني، التغيير في السياسة المالية للدولة الإسلامية في خلافة الإمام علي عليه السلام، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العراق، ط ١، ٢٠١٧، ص ٣٤١.

توفير سبل الحياة الكريمة، وعدم التكليف بأعباء مادية مرهقة، وتكليف الذميين غير القادرين بالجزية يعتبر تكليف فوق الوسع، ومنهي عنه في الشريعة الإسلامية، فعندما مر عمر بن الخطاب علي قوم قد اقيموا في الشمس، فقال: ما بال هؤلاء؟ فقالوا: عليهم جزية لم يؤدوها، فهم يعذبون حتي يؤدوها. فقال عمر: فما يقولون هم وما يعتذرون به في الجزية؟ قالوا: يقولون لانجد، فقال: دعوهم، لاتكلفوهم ما لا يطيقون، فأني سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول: لاتعذبوا الناس فان الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة، وأمر بهم فُخِّي سبيلهم^(١)، ذلك أن القاعدة الشرعية لاتكليف إلا بمقدر.

ولاشك أن الحوادث التي استخدمت فيها الشدة لجباية الجزية حوادث فردية^(٢)، إذ ظل عمر بن الخطاب رحيماً بأهل الذمة، حتي أنه وهو علي فراش الموت يوصي بالمعاهدين وأهل الذمة خيراً^(٣)، لايجوز أن ينادي علي أملاكهم للبيع سداداً لقيمة الجزية^(٤). لقول عمر بن الخطاب: "من لم يطق الجزية خففوا عنه، ومن عجز فاعينوه"^(٥)، وبناءً علي هذه التوجيهات كتب خالد ابن الوليد لأهل الحيرة: "أيما شيخ ضعيف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله"^(٦)، ويعامل نفس المعاملة المرضي وأصحاب العاهات، لأنهم لا يقاتلون فلا يجوز قتلهم وبالتالي لاتجب عليهم الجزية كالنساء والصبيان.

وقد سار علي هذا الهدى ولاة مصر، فاكتمسوا محبة الأقباط واستمالوا قلوبهم إليهم منذ ولوجهم هذه الأرض، حتي أن ألد أعداء الحكم الإسلامي يري أن العقد المبرم بين المسلمين والأقباط لم يكن فيه أي إجحاف بالأقباط أو جور علي أموالهم أو انتهاك لحقوقهم أو تعدي علي معتقداتهم، تقول السيدة بتشر: "الذي يراجع معاهدة الصلح التي ذكرها يوحنا في

(١) أبي يوسف، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) د/ نجان ياسين، التاريخ الاقتصادي لعصر الرسالة والراشدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٥٩.

(٣) سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب واقباط مصر، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤) أبو الأعلى المودودي، حقوق أهل الذمة، كتاب المختار، ب . ت، ص ٢٤.

(٥) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(٦) أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ١٤٤.

تاريخه يجدها ملائمة ومناسبة"^(١)، بل أن القبط أنفسهم أشادوا بهذه المعاهدة وأثنوا علي ما تضمنه من التزامات مالية قائلين: "أخذ عمرو في تنظيم البلاد وضرب الخراج علي البلاد بطريقة عادلة"^(٢).

ذلك أن المسلمين راعوا أحوال الناس وفرضوا عليهم واجبات مالية تتناسب مع قدراتهم وطاقتهم، تنفيذاً لأحكام الشرع وتحقيقاً لمصلحة الدولة الإسلامية، فكان للعدالة في فرض هذه الواجبات أثر إيجابي علي السلام والوئام المجتمعي، وقد عبر عن ذلك يعقوب نخلة قائلاً: "كان الأقباط في مصر ملازمين الهدوء والسكينة والحيادة فلم يخطر علي بالهم قط شق عصا الطاعة أو التخلص من نير العرب"^(٣)، وكذلك روعي تحقيق مصلحة الأقباط وراحتهم^(٤)، وراحتهم^(٥)، فالجزية كالعلة لها وجهان، فهي تحقق غرض الراعي والرعية معاً، لذلك قرر عبد الله بن عمرو بن العاص أن والده لم يضع علي فقراء مصر جزية قط^(٦)، مما جعل بعض بعض الفقه يفسر قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدَيْهِ﴾^(٧)، بأن الذمي يُسلم الجزية للجابي يداً بيد، الأمر الذي يستلزم أن يكون الذمي صحيح قادر وليس مريضاً^(٨). وهذا يؤكد أيضاً أن الملتزم بالجزية هم الذكور الأصحاء جسماً وعقلاً المالكين لمال يمكنهم من أن يدفعوا منه الضريبة^(٩).

فالمنهج الإسلامي يقضي بالتيسير علي الانسان في الواجبات وخاصة المالية منها،

(١) ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٦٢. برر بعض الكتاب خضوع أقباط مصر لحكم المسلمين وعدم الخروج عليهم بأن عانوا من القهر الديني والحضاري الذي مارسه عليهم المحتل الفارسي والإغريقي الروماني علي إمتداد حوالي عشرة قرون متصلة، إلي ان جاء الإسلام فترك الناس ومايدينون دونما إكراه، بل وفي أحيان كثيرة دونما ترغيب، عندما كان بعض الولاة أحرص علي الجزية منهم علي إسلام غير المسلمين، حتي أن اقلبات اليوم - خاصة النصرانية - ظلت أغلبيات غير مسلمة في الدولة الإسلامية لعدة قرون. سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب واقباط مصر، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) يقول روفيلة: "وما حيب الأقباط في عمرو وجعلهم يميلون إليه كل الميل أنه كان مراعيًا في كل تصرفاته مصلحتهم وراحتهم". يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٥) يقول البلاذري: "اشتبه علي الناس أمر مصر... فاستشار أبي المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك إلا نفر منهم سألوا أن يقسم الأرض بنهم، فوضع علي كل حالم دينارين جزية، إلا أن يكون فقيراً". البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٦) سورة التوبة، جزء من الآية رقم (٢٩).

(٧) د/ محمد راتب النابلسي، الدرس الخامس والعشرين في تفسير سورة التوبة الآية التاسعة والعشرين.

(٨) د/ احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٩٣.

ومراعاة الناحية الانسانية حتي لو أقتضي الأمر ترك بعض المال دون أخذه، فقد أمر الرسول صلي الله عليه وسلم المسلمين بأن يخففوا علي الناس الأعباء المالية قائلاً: "إذا خرصتم^(١) فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع"^(٢)، فأصحاب الأمراض والعاهاث خفف عنهم كثير من الأحكام تيسيراً عليهم ورفع المشقة عنهم، فقد رفع عنهم الرسول صلي الله عليه وسلم فريضة الجهاد قئلاً: "ليس علي الأعمي حرج ولاعلي الأعرج حرج ولاعلي المريض حرج"^(٣)، وإذا كان المريض وذو العاهة المسلم ليس عليه جهاد ولا قتال، وإعمالاً للمساواة في الحقوق والواجبات لم يكف المرضي والعاجزين جسدياً من أهل الذمة بالجزية^(٤).

الفرع الرابع: الرقيق

عندما أتى الإسلام كان الرق نظام معترف به عالمياً، بل كان الرق عملية اقتصادية وضرورة اجتماعية، ولم يلغي الإسلام نظام الرق المتجذر مرة واحدة، وإنما اتبع سياسة التدرج في التعامل مع هذا النظام، فضيق منافذ الرق ووسع في أسباب العتق، وكانت الحرب الخيار الأخير لتنفيذ الأمر الإلهي بنشر دعوة الإسلام، بحيث يمكن إزالة العقبة التي تقف في طريق الدعوة الإسلامية، والمسلمون مخيرون بالنسبة لأسري الحرب بين أحد أمور في ضوء المصلحة التي يعود خيرها علي المسلمين والانسانية جمعاء وهي: المن، أو الفداء، أو القتل، أو الاسترقاق.

وإذا كان ولي الأمر مخير في معاملة الأسري بين أربعة أمور، فإنه غالباً ما كان يفتدي بالسماحة الإسلامية في معاملتهم علي أساس المن أو الفداء، ليعطي الأعداء درساً عظيماً في التسامح، فعندما انتصر الرسول صلي الله عليه وسلم علي المشركين وتمكن من صناديد الكفر أطلق سراحهم، وتطبيقاً لهذا المنهج لم يسترق عمر بن العاص أحداً من أهل مصر، كما أن صلاح الدين عندما هزم الصليبيين في معركة حطين، عامل الأسري بالعتق

(١) الخرص في اللغة هو الحذر والتخمين والتقدير، ويقول أبو عبيد: الخرص والقرعة عندنا سنتان ماضيتان من رسول الله صلي الله عليه وسلم، وقد عملت بهما الأئمة والعلماء بعده. أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٥٩٥.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٣) البخاري، حديث رقم (٥٢٢٠)، مسلم، حديث رقم (٤٦٧٣).

(٤) ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، مرجع سابق، ص ٧٤٥.

وقبل الفداء عنهم، ولو أراد استرقاقهم أو قتلهم لكان ذلك عدلاً، إذ قتل الصليبيون من المسلمين الآلاف^(١).

وفي مصر كانت تجارة الرق تمارس منذ قدماء المصريين، واستمرت حتى أوائل القرن العشرين، وكان العبيد يجلبون إليها من مختلف بقاع الأرض، لاستعمالهم في أغراض الحياة المختلفة، فالرقيق كان موجود في مصر في جميع العصور، وكان الرق يمارس في مصر جميع مراحل الحكم الإسلامي، بل أن جيوشها وبعض قوادها في بعض الفترات كان أغلبهم من الرقيق، وكثيراً ما كان مسلمي مصر يعنقون رقيقهم ويزوجون أبنائهم من الإماء ويمهرونهم ويربون أولادهم ويسعون لهم في الوظائف^(٢)، واستمر الرق مطبق في مصر حتى أصدر سعيد باشاً أمراً بإلغاء تجارة العبيد، لكن خلفته أعاد العمل بنظام الرق مرة أخرى واستمر مطبق حتى وقعت مصر علي اتفاقية جنيف ١٩٢٩ بإلغاء الرق والعبودية.

ومن لم يستفيد من الأسباب التي قررها الإسلام للخروج من الرق وبقي فيه الرق متمسكاً بدينه، قرر له الإسلام معاملة إنسانية كريمة، بصفة خاصة في النواحي المالية، حتى لا يكون عبأً ثقيلاً علي سيده فيضطر إلي إساءة معاملته، فقد روي عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: "لاجزية علي العبيد"، وقال عمر ابن الخطاب: "لاجزية علي مملوك"^(٣). وإذا أعتق الرقيق وظل معتقاً ديناً غير الإسلام تم مساواته بأهل الذمة وضُربت عليه الجزية، إذا ما توافر لديه القدرة علي أدائها واستجمع شرائطها، وقد كتب عمر بن الخطاب بذلك إلي أهل القدس قائلاً: "لاجزية علي مملوك فان عُتق المملوك فدان دينكم فعليه مثل جزيتكم"^(٤).

وقد اختلف الفقه في تبرير عدم خضوع الرقيق للجزية، فذهب رأي إلي أن العبد قد يكون سيده مسلم، والعبد لايملك مالاً لأنه مملوك، وإذا دفع المسلم الجزية من ماله صار

(١) قتل الصليبيون في يوم واحد في الحروب الصليبية الأولى أكثر من سبعين ألف أسير من المسلمين. د/

عبد الله ناصح، نظام الرق في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ب. ت، ص ٢٤.

(٢) خرج من هذه الطائفة ملوك وسلاطين مثل كافور الإخشيدي، وكثيرين غيره من ذوي المتاصب الامية والمقامات

العالية، مثل آدم باشا الذي قاد الجيش المصري، وألماس بك الذي كان أميرالاي في الجيش الحبيش المصري. د/ احمد

شفيق، نظام الرق في الإسلام، ترجمة/ احمد زكي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٧٥-٧٦.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ٥١٠.

(٤) د/ علي حسني الخربوطلي، الإسلام وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٨٢.

إيجاب للجزية علي المسلم وهذا مخالف للسنة النبوية التي شرعت أنه لاجزية علي مسلم، لذلك ذهب القرطبي وابن رشد إلي أن الرقيق لا يخضعون للجزية لأنهم لآمال لهم بل هم مال من الأموال^(١)، وذهب صاحب المحيط إلي أن الجزية عقوبة للمقاتلين والرقيق لا يملكون القتال، لأنهم لا يملكون أجسامهم التي هي أداة القتال وقوامه بل هي مملوكة لآساتهم^(٢)، فطالما ظل العبد علي صفة الرق فهو غير خاضع للجزية مهما كانت ديانته وعقيدته.

وقد برر المقرئزي كثرة الإعفاءات المقررة لأهل الذمة بصفة عامة، والإعفاءات المقررة لأقباط مصر بصفة خاصة، بأن موقف الإسلام من أهل الذمة صريح بالنص علي معاملتهم معاملة حسنة طيبة، عادلة، وعدم التضيق أو الشق عليهم في عقائدهم، وعدم اضطهادهم أو إرغامهم علي ترك دينهم^(٣)، بل تركت لهم الحرية الدينية، فمن اعتنق منهم الإسلام كان مقتنعاً به راغباً فيه، بعد مناقشات ومناظرات عديدة توضح مزايا كل ديانة^(٤).

المبحث الثالث: مقدار الجزية ووقت استحقاقها

نص القرآن الكريم علي خيار دفع الجزية لكنه لم يحدد مقدار معين للجزية، كما أن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يشرع مقدار محدد للجزية، فمعاهدات النبي عليه الصلاة والسلام مع القبائل والجماعات لم تتفق علي مقدار واحد للجزية وإنما تضمنت مقادير مختلفة لها، لذلك قرر الفقهاء أن الجزية لا تقدر شرعي فيها، وإنما يحدد الإمام مقدارها بحسب الظروف الخاصة بكل إقليم علي حده، ومع تطور النظم المالية تطورت العملات مثلها مثل أي نظام اجتماعي آخر.

وفي خلافة عمر بن الخطاب اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وأنضوي تحت لوائها

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) محمود البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج ٢، مكتبة مشكاة الإسلامية، ص ٤٠٥.

(٣) تقي الدين المقرئزي، تاريخ الأقباط، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) يصف أرنولد أسلوب تحول مسيحي مصر إلي الإسلام قائلاً: "علمنا أن المسيحيين قد قاموا بمحاولات علنية وشغلوا أنفسهم بتدوين المناقشات والمناظرات عن مزايا كل ديانة بالنسبة إلي غيرها من الديانات المنافسة لها، مما يدل علي أن تحول المسيحيين إلي الإسلام لم يكن راجعاً إلي الاضطهاد". توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٠.

العديد من البلاد مختلفة الأجناس والديانات ومنها مصر، لذلك بدأ في تنظيم جميع شئون الدولة المترامية الأطراف ودون الدواوين، ووضع قواعد ثابتة يلتزم بها عمال الدولة في كافة النواحي، والتساؤل ما هي مقدار الجزية التي طبقت في مصر، وهل استمرت قيمة الجزية في مصر علي ما تعاهد عليه عمرو بن العاص والأقباط أم تغيرت قيمتها؟

وضريبة الجزية شأنها شأن أي ضريبة يحدد المشرع وقت معين لاستحقاقها، وبحلول هذا الموعد تصبح ذمة الممول مشغولة بالضريبة، والتشريع المالي الإسلامي قرر وقت معين ووضع مبدأ موحد تعتبر فيه جميع أنواع الضرائب علي الأشخاص أو الأموال، من زكاة وخراج وجزية مستحقة واجبة الدفع، ويتعين علي الممول عند حلول هذا الأجل المبادرة إلي دفع الضرائب المستحقة عليه.

لذلك سنقسم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب، المطلب الأول: مقدار الجزية ونوع العملة، المطلب الثاني: الزيادة في الجزية، المطلب الثالث: وقت استحقاق الجزية.

المطلب الأول: مقدار الجزية ونوع العملة

الجزية تُعَفُّ بأنها فريضة مالية، أي أنها في الأصل مقدار محدد من النقود يلتزم بدفعه لبيت المال كل الذمي تتوافر فيه شروط الخضوع للجزية، كما أن الدولة الإسلامية تعاملت بالعديد من المسكوكات سواء الأجنبية أو الإسلامية، وبالتالي يتعين التعرض لنوع العملة التي كان تربط الجزية بها علي أقباط مصر. لذلك سنقسم هذا المطلب إلي فرعين، الفرع الأول: مقدار الجزية، الفرع الثاني: طبيعة العملة التي فرضت بها الجزية علي الأقباط.

الفرع الأول: مقدار الجزية

الجزية التي فرضها الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن لها قواعد ثابتة أو نظام خاص، وإنما كان لها مقادير مختلفة وفقاً لظروف كل جماعة علي حده، لذلك قرر عمر بن الخطاب في خلافته زياد مقدار الجزية عما كان يفرضه الرسول صلي الله عليه وسلم - لو كان ما فعله عمر مخالف للشرع لأنكر عليه الصحابة فعله - مع الأخذ في الاعتبار اليسار

والقدرة علي الدفع، فجعل للجزية أسعار تصاعدية متعددة، ففي العراق كانت جزية أهل الذهب أربعة دنانير، وجزية أهل الورق (الفضة) أربعين درهماً^(١).

ولم يكن المبلغ المربوط كجزية كبيراً يعجز عن دفعه الرجال بل كان ميسوراً، فلم تزد الجزية في جميع أقاليم الدولة الإسلامية، وفي كل تاريخها علي أربعة دنانير^(٢)، وتراوحت في أغلب أحوالها بين دينار ودينارين سنوياً، فقد صولحت أيلة وهجر واليمن والبحرين وعمورية وحمص والرها علي دينار سنوياً^(٣)، وكان اليهود في كل بلاد المسلمين يدفعون جزية قدرها ديناراً واحداً، لذلك ذهب آدم متر إلي القول بأن: "غالبية دافعي الجزية كانوا يدفعون الحد الأدنى"^(٤)، وصولحت هرقله والقسطنطينية والسامرة علي دينارين سنوياً^(٥)، عدم ثبات قيمة الجزية واختلاف مقدارها من مكان لآخر جعل بعض يقول أن مقدار الجزية اجتهادي^(٦).

والذي يظهر من هذا التفاوت أن مقدار الجزية متروك للإمام، قال ابن أبي نجيح: "قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من قبيل اليسار"^(٧)، أي وفقاً لمقدرتهم الكيفية وقدرتهم علي الدفع بما لا يؤدي إلي تعسرهم، فكل منهم يكلف علي قدر طاقتهم واستطاعته، وقال ابن حجر: "ويستفاد من هذا أنه لا يؤخذ من أهل الجزية إلا بقدر ما يطيق المأخوذ منه"^(٨)، وقال أبو عبيد: "وهذا ما عندنا مذهب الجزية والخراج، إنما هما علي قدر الطاقة من أهل الذمة، فلا حمل ولا مشقة عليهم"^(٩).

وقد طبقت الحكومة الإسلامية مبدأ الدفع علي قدر الطاقة واليسار، فالمقدرة التكلفة هي الأساس الذي تفرض الجزية والضرائب الأخرى بناء عليه، فالخراج يفرض حسب قدرة

(١) موطأ الإمام مالك، حديث رقم (٦٣٢).

(٢) جاء في كتاب الأموال: "روي عن الحسن بن صالح وغيره أنهم كانوا لا يرون الزيادة علي وطف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وإن أطافوا أكثر منها. قالوا ونزى في النقصان من ذلك إذا عجزوا عن الوظيفة". أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٨٠، ٩٧، ١٠٧، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٣٨.

(٤) آدم متر، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٥) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ٥، مرجع سابق، ص ٣٨٦، ٢٠٩.

(٦) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(٧) صحيح البخاري، ج ٤، ص ٩٦.

(٨) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٩) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ١١٦.

الأرض علي الإنتاج ونوع زراعتها وطريقة ربيها وقربها من المدن والأسواق، فبعض الأراضي كان خراجها دينار واحد، والبعض الآخر ثلثي دينار، والبعض نصف أو ثلث دينار، ومساحات غير قليلة ليس عليها أي خراج، وبذات الأسلوب فرضت الجزية فبحسب استطاعة الممول وقدرته المالية يحدد مقدار جزيته، يقول دينيت: "كانت ضريبة الرأس تفرض حسب يسار دافع الضريبة"^(١).

وشيوخ القدر الضئيل للجزية في البلاد التي خضعت للحكم الإسلامي، كان سبباً في تسهيل الفتوحات الإسلامية وترحيب المصريين بالمسلمين الفاتحين، يقول منتسكيو: "أن هذه الأتاوات المفروضة كانت سبباً لهذه السهولة الغربية التي صادفها المسلمون في فتوحاتهم، فالشعوب رأّت - بدل أن تخضع لسلسة لاتنتهي من المغارم التي تخيلها حرص الأباطرة - أن تخضع لأداء جزية خفيفة"^(٢).

وقرر بعض علماء المسلمين أن عمرو بن العاص اتفق مع المقوقس علي جزية مناسبة وملائمة، لاشق علي مسورهم ولاينفر منها غنيهم، فجعل علي كل رجل دينارين^(٣)، وقرر دينيت أن جزية الدينارين فرضت علي كل قبطي^(٤)، وقد أكدت أوراق البردي ما قرره المؤرخون فجاء في بردية يرجع تاريخها إلي سنة ١١٣ هـ موجهة إلي أحد الخاضعين للجزية: "وقع عليك من ضريبة رأسك لسنة ١١٣ ديناران"^(٥)، والدينارين مبلغ متوسط ليس بالمبالغ فيه إذ ما قيس بما تقتضيه الدول الحديثة من الضرائب^(٦).

وأنكر بعض المستشرقين فرض الجزية علي المصريين بهذا القدر، ومنهم كايثاني الذي قال: "معدل الدينارين في الجزية زائف واختلاق"^(٧)، إلا أن جانب آخر من المستشرقين أكد أن مبلغ الدينارين كان جزية أغنياء مصر دون متوسطي الحال، ذلك أن قوائم تحصيل

(١) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٥.
(٢) أ/ عفيف طباره، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٠٧.
(٣) المقرزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٨٤.
(٤) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٧.
(٥) Adolf Grohmann, Arabic Papyri in the Egyptian Library, Cairo, 1938, 111, P. 137.
(٦) د/ محمد ضياء الدين الرئيس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
(٧) شار لفوك اثيني لدي دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ٣٤.

الجزية أوضحت أن عدد قليل من المصريين هم من دفعوا مبلغ الدينارين الذي هو جزية الرجل الكامل أو الرجل الغني، أما الغالبية العظمى من القبط دفعت أقل من ذلك، فجانبا منهم دفع ديناراً وثلاث أو أقل، حتى أن عدد ليس بقليل كان يدفع نصف دينار فقط، وكثيراً ما كان الجباة لا يتمكنوا من جباية أي قدر من الجزية من المكفين بها^(١).

لذلك قرر المؤرخون أن عمرو بن العاص لم يظلم الأقباط ولم يضرب عليهم إلا أدنى حد للجزية وهو ديناراً واحداً^(٢)، بالرغم من أنه عند فتح مصر أذهل عمر بن الخطاب من ثروة سكانها وعجب من فخفتهم وترفهم، فقد وصف له عمرو بن العاص عظمة حماتها وزخرفة سفنها ونظافة شوارعها وبهجة ساكنيها، فمنهم أهل يسار يشتري الواحد منهم الثوب بحوالي مائتي دينار^(٣).

وبالرغم من ذلك لم يتشدد عم بن الخطاب معهم ولم يفرض عليهم جزية مرتفعة، بهدف استقرار النظام المالي في مصر، لذلك قرر بعض المؤرخون أن الفاتح العربي قرر جزية أقل مما جباه المقوقس للبيزنطيين^(٤)، وليس أدل علي أن قيمة الجزية كانت زهيد لا يقاس بما كانوا يدفعونه لحكوماتهم قبل الخضوع للمسلمين، ما شهد به (دريبر) في كتابه (المنازعة بين العلم والدين) قائلاً: "إن المسلمين ما كانوا يتقاضون من مقهورهم إلا شيئاً

(١) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(٢) سئل بعض أهل العلم المصريين عن سبب رضا المسلمين بحد أدنى ضئيل للجزية، بالرغم من أنهم منتصرين فاتحين، فأجاب قائلاً: "عادة الشرع دفع أعظم المفاصد بأبغاض أدناها، ومفسدة الكفر تربي علي مصلحة القدر المأخوذ منهم جزية، ذلك أن الكافر إذا قتل انسد عليه باب الإيمان، ومقام السعادة، فشرع الله تعالي الجزية رجاء أن يسلم في مستقبل الزمان، لاسيما إذا اطلع علي محاسن الإسلام، وإن مات علي كفره يتوقع ذلك من ذريته وذرية ذريته إلي يوم القيامة، وساعة من إيمان خير من دهر من الكفر". علي بن محمد ابن الدريهم، منهج الصواب في قبح استكتاب أهل الكتاب، مرجع سابق، ص ١٧١. ويؤكد هذا الاتجاه رأيه بأن مقدار الجزية الذي فرضه المسلمين علي الولايات المنضمة إلي مصر لاحقاً هو دينار واحد، يقول ارنولد: "في سنة ١٢٧٥م استطاع ابن أخي ملك النوبة في ذلك الحين أن يظفر من سلطان مصر بقوة من الجيش تشد أزره في الثورة التي أعلنها علي عمه، وقد استطاع بمعونتهم أن يعزله، ولم يكن بد من أن ينزل للسلطان عن ولايتين في أقصى شمال النوبة جزاء مساعدته، ولما كان أهالي هذه المنطقة قد اختاروا البقاء علي دينهم المسيحي، فقد فرضت عليهم جزية سنوية مقدارها دينار واحد علي كل ذكر منهم". توماس. و. ارنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٣) وصف ابن حوقل جانب من أحول مصر قائلاً: "ليس في جميع الأرض ما يدانيها، في الحسن والقيمة وربما بلغ الثوب من ثيابهم مائتي دينار إذا كان فيه ذهب وما لاذهب فيه يبلغ المائة دينار". أبي القاسم ابن حوقل، كتاب المسالك والممالك، طبع في مدينة ليدن المحرسة، ١٨٧٣، ص ١٠١، ١٠٦.

(٤) جاء في كتاب العرب: فضلاً عن ذلك فالجزية التي فرضها الفاتحون كانت أقل من التي جباها سابقوهم". د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٦٢.

ضئلاً من المال لا يقارن بما كانت تتقاضاه منهم حكوماتهم الوطنية^(١). وما قرره المستشرق الألماني (بيكر) أن ضريبة الرأس ضريبة الرأس العربية كانت ضمن اتاوة جزية الدينارين وأنها كانت تافهة وضئيلة لا أثر لها تقريباً في حصيللة الإيراد العام^(٢).

وذهب بعض المؤرخون إلي أن عمرو بن العاص أكتفي بما كان قد فرضه الرومان في مصر من جزية^(٣)، وهو أردب لكل إنسان وكل شهر^(٤). ويبدو لنا أن هذا الاتجاه خلط بين جزية الرأس وخراج الأرض، يقول دينيت: "ألزم كل ذي أرض مع الدينارين ثلاثة أرباب حنطة وقسطي زيت وقسطي عسل وقسطي خل"^(٥).

حيث فرض الرومان ضريبة رأس علي المصريين بحسب منزلتهم الاجتماعية، فالفئات الأكثر رقياً وأكثر ثراء مثل الإغريق والمتأغرقين من أهل المتبربولات، دفعوا ضريبة رأس مخفضة حوالي اثني عشر درخمة أو ثمانية عشر دراخمة، حسب منزلتهم الاجتماعية، أما الغالبية العظمي من فقراء الفلاحين (المصريين) فكانوا يدفعون ضريبة رأس كاملة وهي أربعون دراخمة^(٦)، وكان ذلك من حيث المقدار يساوي سبعة أمثال الجزية التي وضعها المسلمون عليهم، فلم تتجاوز جزية الأقباط سبع ما فرضه عليه الحاكم الروماني^(٧).

غير أننا نري أن ما فرضه الرومان علي المصريين يفوق كثيراً ماقرره المسلمين علي المصريين، ذلك أن الرومان فرضوا علي المصريين أعباء مالية متنوعة، كما كان الشخص يلتزم بالإضافة إلي دفع ضريبة الرأس المقررة، القيام بخدمات إجبارية مجانية للسلطة، متمثلة

(١) مشار لقول (دريبر) لدي/أ/ عفيف طباره، روح الدين الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٠٦.

(٢) مشار لقول بيكر لدي دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣) تقول بتشر: "مع ما كان عليه عمرو من الخسونة، صرف النظر إلي جمع الأموال منهم - أي أهل مصر - التي كانوا يؤدونها". ١. ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٥) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٦) د/ مصطفى العبادي، الامبراطورية الرومانية النظام الامبراطوري، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٧) د/ مصطفى الرفاعي، الإسلام نظام إنساني، مرجع سابق، ص ١٣٢.

في أداء أعمال السخرة الإجبارية دون أي مقابل، ودون أن يؤدي ذلك إلى انتقاص جزء من الالتزامات المالية الأخرى^(١).

ونري أن سبب إكتفاء المسلمين بقدر يسير من الجزية التزم به المصريين في حين فرضت في وقت معاصر علي أماكن أخرى بسعر أعلي مما فرضت به في مصر، هو أن الرسول صلي الله عليه وسلم قد أوصي بأهل الذمة عامة خيراً، قائلاً: "من قتل نفساً معاهدة بغير حلها حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها"^(٢)، واختص أقباط مصر بوصية خاصة، لأن لهم رحماً وذمة^(٣)، كما أنهم قدموا المعونة والدعم لجيش المسلمين في قتال الرومان، كذلك توسيع قاعدة الخاضعين للجزية لتطبيق فلسفة الإسلام من فرض الجزية وهي مخالطة الأقباط للمسلمين والإطلاع علي أحكام الإسلام وتدبر محاسن شرائعه، فقد يدعوهم ذلك إلي الرغبة في إعتناق الدين الحنيف^(٤)، وتتحقق الغاية من الفتح، وهو ما حدث بالفعل ففي أوائل القرن الثاني الهجري إذ كان معظم سكان مصر يدينون بالإسلام، ولم يكن اعتناق الإسلام نتيجة أي ضغط أو اجبار أو حتي أي نشاط تبشيري مارسه الفاتحون^(٥). بل أن جانب من المؤرخين المؤرخين المسيحيين ذهب لأبعد من هذا مقررًا أن الحكومة العربية لم تشجع تحول الأقباط إلي الإسلام ووقفت عائقاً أمام هذا التحول^(٦).

وقد ذهب جمهور علماء المسلمين إلي أن الجزية التي فرضها عمرو بن العاص علي أهل مصر كان مقدارها دينارين فقط، قال البلاذري: "وضع علي كل حالم دينارين جزية"^(٧)، وأكد ابن عبد الحكم هذا المبلغ قائلاً: "اصطلحوا علي أن يفرض علي جميع من بمصر أعلاها

(١) د/ عبدالمجيد الحفناوي تاريخ القانون المصري مع دراسات في القانون الروماني، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ب . ت . ص ٣١٧.

(٢) سنن النسائي، رقم (٤٧٤٨).

(٣) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٥) ريتشارد أ. ساليقان، وريثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٦) يقول دينيت: "وقفت ثلاث عوامل دون ذبوع التحول إلي الإسلام .. العائق الثاني في سبيل التحول إلي الإسلام فكان الحكومة العربية ذاتها التي يبدو أنها لم ترغب ولم تشجع هذه الخطوة بل ومن الراجح حقاً أنها وقفت في سبيلها".

دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠.

(٧) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣١٠.

وأسفلها من القبط ديناران عن كل نفس"^(١). وأقره ابن زنجوية قائلاً: "سألت شيخاً من القدماء هل كان لأهل مصر عهد؟ قال: نعم. قلت: فهل كان لهم كتاب؟ قال: نعم. كتاب عند ظلماً صاحب اجنا وكتاب عند فلان. قلت: فكيف كان عهدهم؟ قال: عليهم ديناران من الجزية"^(٢)، وجاء في أخبار الأوائل: "وأن القبط يعطون عن كل بالغ من الرجال دينارين"^(٣). وجاء في كتاب كتاب الجزية والإسلام: "يؤدي جميع الاقباط الذكور ضريبة رأس قدرها ديناران لكل رجل"^(٤).

أياً ما كان من أقوال العلماء والمؤرخين فإن مقدار الجزية التي فرضت في مصر فإنه اتسم بالعدالة والبعد عن المغالاة، للحفاظ علي الكيان الاجتماعي والنظام المالي، وهو ما إمتدحه أقباط مصر أنفسهم وحرص مؤرخيهم علي الإشارة إلي يسره وعدالته، يقول يعقوب نخلة: "وضرب الخراج علي البلاد بطريقة عادلة"^(٥).

الفرع الثاني: نوع العملة

العملة التي ربطت بها الجزية علي أهل الذمة بمصر، في بداية الفتح الإسلامي كانت عمله أجنبية وليست عربية، فلم يرد في الأخبار ما يفيد ضرب العرب النقود في الجاهلية وإنما كانت الأنظمة النقدية السائدة في بلاد العرب قبل الإسلام ثلاثة: هي الدينار الذهبي البيزنطي، والدرهم الفضي الساساني، والمسكوكات الفضية اليمينية، وبعد قيام الدولة العربية الإسلامية أقر الرسول صلي الله عليه سلم التعامل بالمسكوكات السابقة علي الإسلام، واعتبرها نقداً، وفرض الزكاة عليها من نفس جنسها، وقبل المعاملات والزكاة والجزية بقدر معلوم من المسكوكات الذهبية والفضية السابقة علي الإسلام، وصار علي ذلك الخلفاء^(٦).

(١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٢) حميد بن زنجوية، كتاب الأموال، ج ١، مرجع سابق، ص ٣٥٨.
(٣) المنوفي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، مرجع سابق، ص ٢٠.
(٤) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٢.
(٥) يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٦) د/ علي منصور نصر، النظام النقدي في الدولة الإسلامية، مجلة المؤرخ المصري، القاهرة، العدد (٢٠)، يوليو ١٩٩٨، ص ١٢٠ وما بعدها.

وقد أجمع المؤرخون علي أن الدينار المستخدم حتي خلافة عبدالملك بن مروان هو الدينار الذهبي البيزنطي، الذي نقش عليه باللغة اللاتينية عبارات تحض علي الديانة المسيحية بالإضافة إلي صور الأباطرة، لكن هذا الخليفة استشعر خطورة الاعتماد علي العملة البيزنطية، أصدر أمرإي واليه علي مصر بحظر التعامل بالدينانير البيزنطية، وأن يُصهر ما يوجد منها، وأن تنشأ دار سكة تضرب للناس سككاً آخري تعبر عن الهوية الإسلامية، متمثلة في دراهم فضية ودينانير ذهبية ينقش عليها باللغة العربية الله تعالي ونبيه صلي الله عليه وسلم^(١)، وتحمل شعار عقيدة التوحيد فالوجه الأول كتب عليه: "شهد الله أنه لا إله إلا هو"، والوجه الثاني كتب عليه: "قل هو الله أحد"^(٢)، واستمر النظام النقدي علي ذلك طوال الدولة الأموية.

وفي الخلافة العباسية تغيرت العبارة الأخيرة بعبارة: "محمد رسول الله"، وأضيف عملة "الفلوس"، وكان الخليفة المهدي أول خليفة يضع اسمه علي الدراهم، وكان الخليفة الرشيد أو من ذكر اسمه علي الدينانير الذهبية، واستمر ذكر اسم الخلفاء علي النقود حتي أصبح ذلك من مستلزمات الخلافة، ولقيت الدينانير العباسية رواجاً شديداً وإقبالاً زائداً من المصريين، ولما استقلت أقاليم الدولة الإسلامية، عهد امرؤها إلي ضرب السكة ونقش أسمائهم عليها مع أسماء الخلفاء العباسيين، ففي مصر نقش حكام الدولة الطولونية دينانير ذهبية تحمل أسمائهم

(١) يكاد يجمع العلماء علي أن سبب انشاء دور السكة والعملات الإسلامية، هو نشوب خلاف بين الخليفة الأموي عبد الملك بن مكران وبين الإمبراطور البيزنطي جستنيان الثاني بشأن القراطيس التي كان يصنعها أقباط مصر للمراسلات ويطرزونها بشعار عقيدة التثليث: ابا وابنا وروحا، فلما استشعر عبد الملك معناها أمر بوقف صناعة هذه القراطيس، فأرسل إليه إمبراطور الروم يرجوه العدول عن هذا القرار، لكن الخليفة لم يحقق رجأوه، فهده الإمبراطور بأنه سيطبع علي الدينانير عبارات تسيء إلي النبي عليه الصلاة والسلام، فاستشعر الخليفة خطورة الموقف فاستشار فاشير عليه بأن يحرم دينانير الروم وأن ينشئ دور سكة إسلامية للتخلص من التبعية النقدية للروم. ابراهيم بن محمد البيهقي، المحاسن والمساوي، ج٢، تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ب. ت، ص٢٣٣؛ عبدالجبار حمد عبيد، النقود الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، عدد(٣٨)، ١٩٩٨، ص١٠. علي أننا نري أن سياسة الخليفة عبد الملك بن مروان قامت علي تقليل الاعتماد علي النظم الأجنبية بالإتجاه نحو تعريب وأسلمة جميع نظم الدولة الإسلامية، والنظام النقدي من النظم واسعة الإنتشار التي لايستغني عنها الأفراد علي الدوام، لذلك سك عبدالملك بن مروان النقود الإسلامية لطبع النظام النقدي للدولة بالطابع الإسلامي ونشر اللغة العربية والشريعة الإسلامية علي نطاق واسع، بما يساعد علي استكمال استقلال الدولة الإسلامية وهيمنتها من خلال نشر لغتها ودينها، لذلك شدد علي التعامل بالنقود الإسلامية وهدد من يتعامل بغيرها.

(٢) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص١٧٤.

عرفت بالدنانير الأحمدية، وتبعهم في ذلك الأخشيديين، وظل الدينار في هو قاعد التعامل حتي تحولت القاهرة إلي عاصمة للخلافة الفاطمية^(١).

وقد عمد الفاطميون منذ سيطرتهم علي مصر إلي نشر حضارة تنافس أو تفوق الإمبراطورية العباسية، فبنوا القاهرة عاصمة جديدة لدولتهم، واهتموا بالزراعة والصناعة والتجارة^(٢)، وطوروا النظم الإدارية والمالية، مما أدي لزيادة موارد مصر زيادة كبيرة^(٣)، واستمر استعمال الدراهم الفضية الدنانير العباسية مدة من الزمن حتي قرر جوهر القائد سك دنانير ذهبية جديدة، تعبر عن هوية الخلافة الوليدة أطلق عليها اسم "الدنانير المعزية"، حملت الحكومة الفاطمية أهالي البلاد المصرية علي التعامل بها وحدها^(٤).

وعندما تسلم المماليك الحكم شعروا أنهم بحاجة إلي دعم أدبي يكسب حكمهم صفة الشرعية، خاصة وأنهم انتزعوا الحكم من سادتهم الأيوبيين، فبحثوا عن سند يظفي علي حكمهم لمصر صفة الشرعية، ويكسبهم تشريفاً ومقاماً رفيعاً، ويجعلهم محط أنظار المسلمين، ويظهرهم حامي لمقام الخلافة، فحاولوا إعادة إحياء الخلافة العباسية في مصر، فأخذوا البيعة للخليفة العباسي أبو القاسم أحمد، ونقش إسمه علي السكة صحبة سلاطين المماليك^(٥)، لكن بعد مقتل الخليفة واستقرار نفوذ المماليك في مصر نهائياً، استقلت النقود وأصبحت تحمل اسم السلطان وحده^(٦)، وأطلق علي الدنانير الذهبية منها لفظ "السالمي"^(٧)، ونظراً لتهديب الفضة إلي

(١) د/ علي منصور نصر، النظام النقدي في الدولة الإسلامية، مجلة المؤرخ المصري، القاهرة، العدد (٢٠)، يوليو ١٩٩٨، ص ١٣٩ وما بعدها.

(٢) د/ محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت، ص ١٣٦.

(٣) د/ حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢، ص ١٨٤، ٢٣٣.

(٤) د/ محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٥) د/ محمدهيل قطوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ٩٢.

(٦) د/ عبدالرحمن فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٩١.

(٧) د/ رأفت محمد النبراوي، السكة الإسلامية في مصر، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣، ص ٥٦.

دور السكة الأوربية، قلت الدراهم الفضية وظهرت الفلوس النحاسية، وأصبحت النقود المتعامل بها فعلاً الدنانير الذهبية والفلوس^(١).

وكان نجاح العثمانيون في الإستيلاء مصر بداية حقبة جديدة في مسار المسكوكات المصرية، فأصبح يكتب علي العملة اسم السلاطين العثمانيين^(٢)، سواء الدراهم الفضية أو الدنانير الذهبية، وعرفت هذه العملة باسم "الشريفي"^(٣)، وأرتبطت النقود المصرية بالتركية حتي حكم الأسرة العلوية، إذ لم يمنح العثمانيون لهذه الأسرة حق إصدار النقود دون الحصول علي إذن خاص يتمثل في فرمان عثماني يحدد نوع النقد ووزنه وعياره^(٤)، ونظراً للمعاهدات التجارية التجارية بين العثمانيين والعديد من الدول الأوربية، تداولت عملة القرش الأوروبي في الدولة العثمانية، وفي عهد السلطان محمد مصطفى الثالث بدأ سك عملة القرش الفضي العثماني، ونظراً لارتباط النقود في مصر بالعملة التركية، قرر محمد علي أن يكون القرش هو أساس العملة المصرية بدلاً من العملات العثمانية، وبناء علي ذلك أصبحت العملة الفضية هي أساس التعامل في مصر، إذ كان هي النقود الرئيسية في المعاملات اليومية والتجارة الدولية^(٥).

وبناء علي ذلك نستطيع أن نقرر أن الجزية في مصر الإسلامية أياً كان مسمي السلطة الحاكمة، استمرت تـُجبي حتي صدور الأمر بإلغائها، بالعملات المعدنية النفيسة رغم اختلاف مسمياتها علي مدار حلقات الحكم الإسلامي، سواء الدنانير أو الدراهم أو القروش، وجميعها مسكوك من المعادن النفيسة سواء الذهب أو الفضة، إذا لم يبدأ سك الجنية المصري إلا في عام ١٨٣٦م، غير أنه لم ينتشر التداول به إلا بعد فترة طويلة، لعجز دور السك المصرية عن تلبية احتياجات المعاملات.

المطلب الثاني: الزيادة في مقدار الجزية

- (١) د/ عبدالرحمن فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص ٩٥.
- (٢) د/ احمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١، ص ٢٣.
- (٣) هاملتون غب وهارولد بروين، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ترجمة د/ احمد إيبش، دار الكتب الوطنية، الامارات، ط ١، ٢٠١٢، ص ١٠٧.
- (٤) د/ عبدالرحمن فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، مرجع سابق، ص ١٤٤.
- (٥) د/ احمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، مرجع سابق، ص ١٥٥.

ذهب بعض الفقه إلي أنه يجوز لولي الأمر أن يشترط الزيادة علي الجزية، بفرض حق الضيافة علي أهل الذمة لمن يمر بهم من المسلمين، استناداً إلي قول الرسول صلي الله وسلم: "الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة. ولايحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتي يؤثمه. قالوا: يارسول الله، كيف يؤثمه؟ قال: يقيم عنده وليس عنده ما يقريه"^(١). وحق الضيافة للمسلمين ساري في حق الكفار والمسلمين معاً^(٢)، فعلي كل من مر به مسلم أو جماعة من المسلمين أن ينزلهم في فضل منازلهم، فيما يکنه من حر أو برد ليلة ويوماً أو ثلاثاً ويطعمه من نفقة عامة أهله^(٣).

وروي الأحنف بن قيس: أن عمر - رضي الله عنه - شرط علي أهل الذمة: ضيافة المسلمين يوم وليلة، وإذا حبسهم مطر أو مرض فيومين، فأن مكثوا أكثر من ذلك أنفق المسلمون من أموالهم الخاصة، كما اشترط عليهم أن يصلحوا القناطر، وإن قُتل رجل من المسلمين بأرضهم فعليهم ديته^(٤).

وحق الضيافة المقرر في الشرع الإسلامي لايعني أبداً الشق علي المكلف به سواء كان ذمياً أو مسلماً، بل الضيافة تكون بحسب الطاقة ومن أوسط طعام أهل المنزل، فقد وروي أن أهل الجزية من أهل الشام شكوا إلي عمر رضي الله عنه، قائلين: إن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم. فقال رضي الله عنه: أطعموهم مما تأكلون، ولا تزيدوهم علي ذلك^(٥). وعندما شكى أهل نجران إلي الخليفة عثمان بن عفان تفرقهم وموت بعضهم ولسلام جانب كبير منهم، قائلين إزددنا نقصاناً وضعفاً، وضع عنهم مائتي حلة تنمة ثم أربعمائة، لكن لما ولي الحجاج العراق ردهم إلي جزيتهم، فلما تولي عمر بن عبد العزيز قرر أسقاط الجزية عن مات أو أسلم^(٦).

(١) أبي يعلي محمد بن الحسن الفراء، الاحكام السلطانية، مرجع سابق، ص ١٥٧ .

(٢) سنن أبي داود، حديث رقم (٣٠٥٣).

(٣) الشافعي، الأم، ج٥، مرجع سابق، ص ٤٧٥.

(٤) عبدالله بن محمد بن أبي شيبه، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ج٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٥٢٣.

(٥) السيد سابق، فقه السنة، ج٣، مرجع سابق، ص ٥١.

(٦) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٩٠-٩١.

وفي مصر اتفق المسلمون والأقباط وأبرموا عقد ذمة مؤبد^(١)، تناول كافة جوانب العلاقة بينهم، بما في ذلك تحديد مقدار الجزية التي تجبي سنوياً، والتزام المسلمين بتحصيل ما عاهدوا المصريين عليه، تنفيذاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢)، وقد أيد هذا هذا المسلك المستشرقين غير المسلمين، فدينيت مثلاً يقول: "كان عمر بن الخطاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ما سمي علي نفسه لا يوضع من ذلك شيئاً ولا يزيد عليه"^(٣).

ويري المستشرق فان فوتلن أن زياد بن غنم الفهري - عامل عمر بن الخطاب علي فارس - زاد عليهم الضريبة ديناراً، وأن الضحاك بن عبدالرحمن ولي هذه البلاد لعبد الملك بن مروان زاد جزية كل شخص ثلاثة دنانير، إلا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز اعتبر أن هذه الزيادة تجاوز الحق والعدل، وأمر بإعادة الوضع إلي ما كان عليه في عهد عمر بن الخطاب^(٤). الخطاب^(٤).

أما بالنسبة لمصر فإن الجزية ظلت مطبقة علي ما شرعه الخليفة عمر بن الخطاب دون أي زيادة، حتي بالرغم من خضوع بعض المدن للحكم البيزنطي بعد فتحها من المسلمين وانقضائها علي العهد كالإسكندرية، ذلك أن الشرع الإسلامي ليس فيه انتقام للنفس بل تطبيق للشرع، فبالرغم من عودة الاسكندرية لحكم الروم مرة أخرى إلا أن ذلك لم يكن أي أثر علي عقد الذمة الذي أبرم مع المقوقس، فقد ظل مقدار الجزية كما هو لم يزيد، يقول دينيت: "الحقيقة الهامة هي أن ثورة الاسكندرية وانتكاتها لم يغير من موقف العرب بالنسبة للأقباط بحال من الأحوال"^(٥).

ويري فلوتن أنه لا توجد أي إشارة إلي تعديل مقدار الجزية علي الأقباط، باستثناء ما

(١) يقول القرافي: "عقد الجزية يكون لضرورة ولغير ضرورة .. ولا يعقده إلا الإمام، ويدوم للمعقود لهم ولذراريهم إلي قيام الساعة". احمد بن إريس، الفروق، ج ٣، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) سورة المائدة، جزء من الآية (١) .

(٣) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤) فان فلوتن، السيادة العربية والشبيعة والإسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩.

(٥) ويبرر دينيت بقاء الإسكندرية بعد أن فتحها العرب للمرة الثانية علي ما كانت عليه من عهد المقوقس بأن العرب كانوا علي تفاهم دائم مع المقوقس، وكان المقوقس عند الفتح الثاني قد مات، وأن العرب لا يمكن أن يعقدوا اتفاقاً مع غيره من الروم، إذ أن شروط الصلح تدل علي أنه عقد مع الأقباط وليس مع غيرهم. دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

جاء في فتوح البلدان للبلاذري عن قول للخليفة عثمان إلي عمر بن العاص: "إن اللقاح بمصر بعدك قد درت البانها" ورد الأخير بقوله: "لأنكم أعجفتهم اولادها"^(١)، ونري أن الإستثناء الذي أشار إليه فلوتن لايشير إلي أي زيادة في مقدار جزية الشخص الخاضع لها، وإنما يشير إلي زيادة الإيراد الكلي والتي ترجع لأسباب كثيرة منها: بلوغ عدد جديد من الأقباط سن الخضوع للضريبة وانضمامهم إلي قوائم الممولين، أو إجراء عملية الإحصاء بطريقة أدق وأفضل، أو تحسن الأحوال المالية للمصريين بعدما لمسوه من روح التسامح الإسلامي الذي سمح لهم بالمشاركة في إدارة بلادهم، أو احتكاك القبط بالمسلمين وتأثرهم بالمبادئ الإسلامية فابتعدوا عن التهرب من دفع الضريبة، إضافة إلي انتشار الأمن والإعمار في ربوع البلاد الأمر الذي يتبعه رغبة المصري في المشاركة في تنمية بلاده وإعادة الأمجاد لها .

وأكد فلوتن عدم تعديل مقدار الجزية بما أورده البلاذري من أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان كتب إلي عامله علي خراج مصر (وردان): "أن زد علي كل أمرئ من القبط قيراطاً"، فرفض وردان هذا الأمر واستنكره ولم ينفذه ورد علي الخليفة قائلاً: "كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لايزاد عليهم"^(٢).

لذلك ذهب المؤرخون أن جزية المصريين استمرت علي جاء في العهد الذي أعطاهم لهم عمرو بن العاص، فقد وفي المسلمون بعهدهم ولم يغيروا من مقدار الجزية، يقول ابن عبد الحكم: "فكانت مصر صلحاً كلها بفريضة دينارين، دينارين، علي كل رجل، لايزاد علي أحد منهم في جزية رأسه أكثر من دينارين"^(٣)، وأيده في ذلك المستشرق دينيت قائلاً: "اتسم الفتح العربي لمصر .. بعقد معاهدات مع جهات معينة تنص علي اتاوات محددة لم تتغير"^(٤).

وقد برر القرافي ثبات الجزية وعدم تركها لمشئئة العاملين عليها قائلاً: "كانت الجزية معلومة المقادير وأسباب الاستحقاقات فلا بد فيها من الحاكم إذ لو فوضت لجميع الناس لدخلهم الطمع وأحب كل إنسان لنفسه من كرائم الأموال ما يطلبه غيره فيؤدي إلي الفتن ومنها

(١) فلوتن، السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(٣) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٤) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٠.

جباية الجزية^(١).

المطلب الثالث: وقت استحقاق الجزية

اعتنق الفكر المالي الإسلامي مبدأ سنوية الضريبة، فقد اتفق الفقهاء علي أن الجزية ضريبة سنوية، تجب مرة واحدة كل العام، وذلك قياساً علي باقي الضرائب من خراج وزكاة والتي تجب مرة واحدة كل عام، فبحلول الحول الهجري، وتوافر باقي شروط الخضوع لهذه الضريبة، أصبحت الجزية دين مستحق الأداء لبيت مال المسلمين، في ذمة الخاضع للجزية^(٢).

وقد حرص المسلمون الفاتحون علي بيان وتوضيح قواعد فرض الجزية للمقوقس، في مرحلة التفاوض قبل تمام فتحها، حتي يكون الأقباط علي بينة من أمرهم عند الاختيار بين الإسلام أو الجزية أو القتال، فقال له عبادة بن الصامت: إن أجبتكم إلي الإسلام كنتم أخوة لنا في دين الله، فإن أبيتم فأدوا إلينا الجزية، نعاملكم علي شئ نرضي به نحن وأنتم في كل عام^(٣)، أي أن الجزية بالإتفاق والتراضي الذي يتناول جميع عناصر الضريبة بما ذلك موعد سداد الجزية.

كما اعتنق الفكر المالي الإسلامي قاعدة الملاءمة في تحصيل الضرائب، فيتعين أن تكون الضريبة متمشية من حيث طبيعتها الذاتية مع حالة الأشخاص الخاضعين لها في مختلف الأوجه، ومنها وقت دفع الضريبة الذي يتعين يكون مناسباً للمكلف بها، وهذا يتحقق إذا حصلت الضريبة في الوقت الذي يتوافر فيه لدي المكلف الأموال اللازمة لدفع الضريبة، فالجباية إذا تمت في أوقات غير ملائمة، أدت لإحساس الممول بشدة وطأة الضريبة.

لذلك أولي حكام المسلمون أهمية خاصة لوقت استحقاق الجزية، بتحديد وقت مناسب

(١) القرافي، الفروق أو أنوار البروق في أنواع الفروق، ج ٤، مرجع سابق، ص ١٦٩.
(٢) جاء في كشاف القناع: "الجزية والزكاة إنما يؤخذان في السنة مرة واحدة". منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
(٣) برر الماوردي مبدأ السنوية في جباية الجزية، بأن الجزية مال في لايجب إلا مرة واحدة في كل عام في وقت معلوم منه يتقدر باستكمال المال فيه، وذلك حتي لايتشاغل المجاهدين بالاقتضاء ويتشاغل الإمام بالعطاء. الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٨، دار الفكر، بيروت، ب. ت، ص ٤٥٣.

للجباية، فجعلوا الجباية تتم في أكثر الأوقات ملائمة للمكلفين تيسيراً لهم ورحمة بهم، سواء بالنسبة للضريبة علي الأموال أو علي الأشخاص، سواء من حيث وقت استحقاقها أو طريقة تحصيلها، فهذه مسائل متروكة لتقدير الإمام، بناءً علي ظروف الرعية، وفي ذلك يقول ابن العربي: "وأما تأجيلها فإنما هو بحسب ما يراه الإمام مصلحة، وليس ذلك بضريبة لازب فيها"^(١)، واختيار الوقت الملائم للجباية يؤدي لسهولة التحصيل ونجاح النظام الضريبي.

ولما كان عمرو بن العاص كتب إلي عمر بن الخطاب وصفاً له مصر، ومادحاً له نيلها الذي يسري من جنوبها إلي شمالها، ويفض بالماء والظمي والخيرات الوفيرة، وقدرة أرضها الزراعية علي العطاء ومنح الخير الكثير، وقيام معظم أهلها علي زراعتها بصنوف المحاصيل وشتي المزروعات بجلد وقوة^(٢).

لذلك خالف عمرو بن العاص توقفت جباية الجزية الذي اتبع من قبل في الدولة الإسلامية، وطلب من الخليفة أن يكون وقت أداء المصريين للجزية بما يتفق مع مصلحة المكلفين بها ويلتئم ظروفهم، لذلك كانت الجزية تجبي من الأقباط آخر العام الزراعي، شأنها شأن الفرائض المالية الأخرى من الزكاة والخراج، ووافق عمر بن الخطاب رأي والي مصر الخاص بتأجيل جمع الجزية إلي بعد انتهاء الموسم الزراعي وتمام عملية الحصاد^(٣)، فلا يؤخذ

(١) ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، مرجع سابق، ص ٤٨٢.

(٢) جاء في كتاب عمرو بن العاص: "مصر تربة سوداء وشجرة خضراء، بين جبل أغبر ورمل أعفر، قد اكتنفها معدن رفقها وحط رزقها، ما بين اسوان إلي منشأ البحر، فسح النهر مسرة الراكب شهراً، كأن ما بين جبلها ورملها بطن أقب وظهر أجب، يخط فيه مبارك الغدوات، ميمون البركات نسيل بالذهب، ويجري علي الزيادة والنقصان كمجاري الشمس والقمر، له أيام يسيل له عيون الأرض وينابعها مأمورة إليه بذلك حتي إذا ربا وطما واصلخم لوجه واغولب عبايه كانت القرى بما احاط بها كاربا، لا يتوصل من بعضها إلي بعض إلا السفائن والمراكب، ولا يلبث غلا قليلاً حتي يلم كأول ما بدا من جريه وأول ما طما في درته حتي تستبين فنونها ومتونها، ثم انتشرت فيه أمة محقورة، قد رزقوا علي أرضهم جلدًا وقوة، لغيرهم ما يسعون من كدهم بلا حد ينال ذلك منهم، فيسقون سها الأرض وخرابها ورواسيها، ثم ألقوا فيهن صنوف الحب ما يرجون التمام من الرب، فلم يلبث إلا قليلاً حتي أشرق ثم اسبل فتراه بمعصفر ومزعر يسقيه من تحته الثري ومن فوقه الندي، وسحاب منهم بالأرائك مستدر، ثم في هذا الزمان من زمنها يعني ذبابها ويدر حلابها ويبدا في صرمها، فينما هي مدرة سوداء إذا هي لجة بيضاء ثم غوطة خضراء ثم ديباجة رقشاء ثم فضة بيضاء، فتبارك الله الفعال لما يشاء". ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ملنقي أهل الأثر، ١٩٦٩، ص ١١٤.

(٣) استشار عمرو بن العاص البطريق بنيامين عن أحسن طريقة يتمكن بها من إدارة البلاد وأنسب موعد لجباية الضرائب، فنصحه بالأل يقوم بجبايتها حسب التقويم القمري، ولكن حسب التقويم المصري الذي وضعه الفراعنة منذ أمد بعيد وفق الفصول والمواسم. د/ جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلي عام ١٩٢٢، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

من الأقباط شئ إلا بعد أن يحصدوا حصادهم ويجنوا محصولهم.

ومن ناحية أخرى لم يكن عمال الضرائب يحصلون علي كامل مقدار الضريبة دفعة واحدة، بل كان يتم جباتها علي أقساط في آجال معينة محددة سلفاً^(١)، يراعي في هذه الآجال انتعاش الحالة المالية، حتي لا ترهق الجزية المكلفين بها. فيري دينيت أن ضريبة الجزية في مصر كانت تؤدي علي قسطين رئيسيين في العام التالي لوجوبها، وقد استدل علي تقسيط الجزية منذ العهد الأول للفتح الإسلامي ببردية يرجع تاريخها إلي عام ٢٢هـ، تتضمن إقرار من الدجاني بمقدار الضريبة التي سلمت إليه^(٢)، وصرح يعقوب نجلة أن الجباية كانت تتم علي أقساط في مواعيد محددة، قائلاً: "وضع الخراج علي البلاد بطريقة عادله وولي عليه متولياً من ذويه يقبضه علي أقساط في آجال معينة حتي لايتضايق أهل البلاد"^(٣).

ومن ناحية ثالثة راعي المسلمون أن العملة التي كان يتعامل بها يتعامل بها المصريون، وهي الدنانير البيزنطية المصنوعة من الذهب، ومع رحيل الحكم الروماني قد يشق علي المصريين توفير الجزية من هذا النوع من النقد، لذلك استعملت هذه العملة في تحصيل الجزية^(٤)، فقبل المسلمون وفاء الضرائب بالدنانير البيزنطية لمدة طويلة، إذ أن أول دينار عربي ضرب في عهد الدولة الأموية، والذي أمر بضربه هو الخليفة عبدالملك ابن مروان بضربه عام ٧٤هـ^(٥)، كما سُمح للمصريين بالوفاء بالجزية عيناً ممن أراد ذلك^(٦)، بالرغم من أن

(١) الشافعي، الأم، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٩٣.
(٢) جاء في البردية: "بسم الله الرحمن الرحيم - أنا الأمير عبدالله أكتب اليكما: خريستوفورس وثيودوراكيوس باجاركي هيراكلويوليس، قد حصلت منكما في هيراكلويوليس لصالح من معي من العرب خمسا وستين من الغنم ولا أكثر وقد حررنا لكما هذا البيان". دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٦.
(٣) يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٧.
(٤) د/ مصطفى فايدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، ترجمة د/ مسعد بن سويلم، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٩٩٧، ص ٤٥.
(٥) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٣.
(٦) يصف اليعقوبي الحصيلة التي أرسلها عمرو بن العاص إلي عمر بن الخطاب قائلاً: "فحمل طعاماً إلي القلزم ثم حملة في البحر في عشرين مركبا في المراكب ثلاثة آلاف أردب وأقل وأكثر حتي وافر الجار وبلغ عمر قدومها فخرج ومعه جلة من أصحاب رسول الهه حتي قدم الجار فنظر السفن ثم وكل من قبض ذلك الطعام". احمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٧٧. ويقول دانيل: "الزم جميع اهل مصر لكل رجل جبة صوف ويزنسا أو عمامة وسراويل وخفين في كل عام أو عدل الجبة الصوف ثوبا قبطيا". دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

الأقباط تعاهدوا علي دفع جزية نقدية^(١)، بسبب قلة الدنانير البيزنطية بعد جلاء الرومان.

فمرونة الشرع الإسلامي سمحت بالإستعاضة عن النقود بأموال عينية، ذلك أن القرآن الكريم أباح للمسلمين طعام أهل الذمة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(٢)، فالنقود لم تكن شرطاً في تحصيل الجزية، وإنما كان يتم جبايته الجزية نقوداً وهذا هو الأصل^(٣)، أو مايقوم مقام النقود من الأموال العينية الطيبة غير المحرمة^(٤).

ونتيجة زهد المسلمين الأوائل في الدنيا ورجاء الآخرة، عملوا من أجل تحقيق المصلحة العامة^(٥)، مما كان يجنح بهم إلي التسهيل والتيسير علي الناس، عملاً بقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين"^(٦)، لذلك أصدر الخلفاء أوامر تسمح للمصريين بأداء الجزية أموال عينية بدلاً من النقود، قال قدامة أن معاوية أذن للمصريين أن يقدموا رزقاً نوعياً، والمال العيني يقوم بالنقود بحسب سعر السوق قبل أن يودع الديوان^(٧)، فقد اتخذت النقود أساساً في تحديد مقدار الجزية^(٨).

وقد اعتاد أقباط مصر تقديم أطيب ما اشتهرت به بلادهم للمسلمين، فأموال الجزية من أجود خيرات مصر، سواء الحنطة أو الشعير أو الزيت أو الخل أو الدواب أو الأثواب القبطية الفاخرة أو الزبيب أو العسل أو الاوتاد الخشبية أو جذوع النخل، لذلك لم يغفل كتاب

(١) يقول دينيت: "اتفق العرب مع الجماعات القبطية علي ضريبة نقدية أساسها ديناران لكل رجل بالغ صحيح البدن". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٢) سورة المائدة، جزء من الآية (٥).

(٣) فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائليات في عهد بن أمية مرجع سابق، ص ٤٩.

(٤) جاء في كتاب فتوح مصر وأخبارها: "إن ما بعض القبط في جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذي عليهم من عبد أو وليدة أو بغير أو بقرة أو دابة فان ذلك جائز عليهم". أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد صبيح، ص ١٠٦؛ وجاء في كتاب الدعوة إلي الإسلام: "وإن جاءوا بعض قبل منهم، مثل الدواب والتجارة والمتاع، حتي الإبر كانت تقبل منهم بدلا من النقد، ولا يؤخذ منهم خنزير ولا خمر ولا مية". توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧٨. فقد نهي عمر رضي الله عنه عن أخذ ذلك منهم في جزيتهم وقال ولوها أربابها فليبيعوها وخذوا منهم أثمانها إذا كان هذا أرفق بأهل الذمة. أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٥) يقول فلوتن: "إن ما أثر عن الفاتحين من العرب في صدر الإسلام، وإن كان يدل علي ما كان عندهم من النزاهة والزهد في حطام الدنيا والاخلاص للمصلحة العامة". فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٦) سنن أبي داود، حديث رقم (٣٨٠).

(٧) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٨، ١٥٣.

(٨) د/ مصطفى فائدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، مرجع سابق، ص ٤٥.

أحسن التقاسيم عن بيان ذلك، فعندما أوضح كيفية بذل المصريين للمسلمين ذكر: "ولا يقدمون الا طيباً وإن بذلوا الأموال"^(١).

المبحث الرابع: اجراءات ربط وتحصيل الجزية

الدول الحديثة قبل أن تفرض الضريبة تقوم بإجراء بحوث ودراسات مستفيضة باستخدام كل وسائل التكنولوجيا الحديثة، لحصر المجتمع الضريبي وتوقع الحصيلة الضريبة علي نحو يكون أقرب للواقع، فالحكومات المعاصرة لاتعرض مشروعات قوانين الضرائب علي المجالس النيابية إلا بعد دراسات وافيه لكافة جوانب الضريبة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

هذه الفكرة كانت حاضرة في ذهن الفكر المالي القديم في ليست وليدة العصر الحديث، وإنما نفذتها الدول منذ قديم الزمن، ويعتبر المصري القديم أول من قام بالإعداد والدراسة التمهيديّة لفرض الضرائب، فقد كشف المؤرخون عن عمليات احصاء للمجتمع الضريبي منذ العصر الفرعوني الأول، ثم يلي عملية الاحصاء إجراءات متعددة هدفها توزيع الضرائب بطريقة عادلة علي الخاضعين لها، للحصول منهم بأسهل الطرق علي الضرائب المستحقة عليهم، والتأكد من تمام هذه الإجراءات وفقاً للأعراف المرعية والضوابط القانونية النافذة، بمراجعة جميع ما تم مع الإدارات المركزية المختصة.

وقد اتبع المسلمون الأعراف المستقرة في البلاد التي فتوحها، طالما أنها تؤدي إلي تحقيق العدالة ولا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فالتزموا بخصوص فرض ضريبة الجزية بعملية احصاء السكان الذين تتوافر فيهم شروط الخضوع لها، واهتموا بتنظيم قواعد الجباية والتحصيل، والتأكد من أن هذه العملية تمت بالطرق المقررة دون ظلم أو جور أو تعدي علي حقوق الأفراد.

(١) المقدسي المعروف بالبشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مرجع سابق، ص ١٩٨.

لذلك سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول: حصر الخاضعين للجزية، المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الجزية، المطلب الثالث: أسلوب جباية الجزية.

المطلب الأول: حصر الخاضعين للجزية

الحصيلة الضريبية هي هدف المشرع الضريبي في كل زمان ومكان وفي ظل أي أيديولوجية، لذلك تتخذ من الإجراءات ما يكفل تحقيق الحصيلة المستهدفة، والإجراء الأول في تحديد مقدار الحصيلة، بل وأهم إجراءاتها علي الإطلاق، هو حصر المجتمع الضريبي، فكل ما يتأتي بعد ذلك هو محصلة لهذا الإجراء، فكلما تمت عملية الحصر بدقة واستحدثت بصفة دورية، كلما كانت الضريبة عادلة، وكانت تقديرات الحصيلة أقرب إلى الواقع.

وقد إعتاد المصريون منذ بداية العهد الفرعوني علي إجراء إحصاء دوري عام للسكان والأموال، باعتبار أن عملية الإحصاء أولي إجراءات فرض الضريبة علي الممولين، وبهدف المحافظة علي مستحقات الخزانة الملكية من الضياع، وضمان توزيع الضرائب بطريقة عادله، تم إنشاء ديوان في القصر الملكي يختص بشئون الضرائب، يتولي هذه العملية من بداية الإحصاء وحتى التحصيل، وسار علي نهجهم من تلاهم في حكم مصر من البطالمة والرومان، الذين جعلوا إحصاء الأموال والسكان يجري كل أربعة عشر عاماً، ويتم مراجعته كل خمسة سنوات، بحيث تكون السجلات والقوائم قريبة التعبير عن حقيقة الواقع.

وتبني الكتاب المقدس عملية إحصاء الأفراد وأموالهم كأساس لفرض الضرائب عليهم، لذلك كانت عملية إحصاء اليهود تتم بشكل منتظم، من أجل فرض الجزية عليهم لصالح الديانة، وقد ورد ذكر أول تعداد للشعب اليهودي في سفر الخروج^(١)، حيث فرض علي فرد بلغ سن العشرين فما فوق دفع نصف شاقل لخدمة خيمة الاجتماع، وأطلقت الترجمة السبعينية

(١) نص سفر الخروج علي: «وكلم الرب موسي قائلاً: إذا أخذت كمية بني إسرائيل بحسب المعدودين منهم يعطون كل واحد فدية نفسه للرب عندما تعدهم ، لنلا يصير فيهم وبا عندما تعدهم. هذا ما يعطيه كل من اجتاز إلي المعدودين: نصف الشاقل بشاقل القدس. الشاقل هو عشرون جيرة. نصف الشاقل مقدمة للرب. كل من اجتاز إلي المعدودين من ابن عشرين سنة فصاعدا يعطي مقدمة للرب. الغني لا يكثر والفقير لا يقلل عن نصف الشاقل حين تعطون مقدمة الرب للتكفير عن نفوسكم. وتأخذ فضة الكفارة من بني إسرائيل وتجعلها لخدمة خيمة الاجتماع». خروج، الاصحاح ٣٠، الآيات من ١١-١٦.

علي السفر الرابع من التوراة إسم سفر العدد لأنه يشتمل علي تعداد الشعب اليهودي، كما أشار العهد الجديد إلي عملية الإحصاء التي كانت تتم قبل الإسلام لجميع الأفراد وفقاً للمدن التابعين لها^(١).

واتبع المسلمون أيضاً نظام الإحصاء الدوري سواء للأموال أو الأشخاص الخاضعين للضريبة، إذ أن الشرع الإسلامي يفرض ضريبة علي غير المسلمين المقيمين في دار الإسلام، لذلك أمر الخليفة عمر بن الخطاب وليه علي مصر عمرو بن العاص أن يحصي ويدون أسماء من دخل في ذمة المسلمين من المقيمين في القطر المصري^(٢)، وتتوافر فيهم شروط الخضوع لضريبة الجزية^(٣)، فعملية الإحصاء هي خطوة أولى وفي نفس الوقت خطوة هامة وأساسية في فرض نظام الجزية في مصر، لذلك أشرف عمرو بن العاص علي هذه المهمة بنفسه، فاعتبره المؤرخون أول مسلم أحصي سكان مصر^(٤)، واستمر الولاة التاليين له في إجراء الإحصاء الدوري للسكان^(٥).

وأول إحصاء في العصر الإسلامي للأشخاص الخاضعين للجزية في مصر، تم عقب إبرام اتفاق الصلح الذي اتفق فيه الطرفان علي سريان هذه الضريبة، وقام بإنجاز عملية الإحصاء رؤساء وعرفاء الأقباط، ورفعوا بنتيجة عملهم تقرير مفصل لعمرو بن العاص^(٦)،

(١) نص انجيل لوقا علي: "وفي تلك الأيام صدر أمر أوغسطس قيصر بأن يكتب كل المسكونة. وهذا الاكنتاب الأول جري إذ كان كيرينوس والي سورية. فذهب الجميع ليكتبوا، كل واحد إلي مدينته". انجيل لوقا، الاصحاح الثاني، الآيات من ١-٣.

(٢) تجرع فكرة احصاء الأفراد في الدولة الإسلامية إلي الرسول صلي الله عليه وسلم نفسه الذي أمر في السنة الأولى للهجرة باحصاء المسلمين في المدينة. محمد حمزة، تدوين الحديث النبوي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تونس، ط٢، ب. ت، ص ٨.

(٣) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٤) أحصي سكان مصر مرات عديدة متتالية منها الإحصاء الذي تم في إمارة عبد العزيز بن مروان (٦٥-٨٦هـ)، والإحصاء الذي تم في إمارة قره بن شريك (٩٠-٩٦هـ)، ثم في ولاية بشر بن صفوان (سنة ١٠١هـ) ثم في خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٧هـ). جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٥) فلوتن، السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٦) لم يقتصر دور المسيحيين الأقباط علي اجراء عملية الإحصاء فقط بل أن العرب تركوا لهم كل العمليات التي تتصل بفرض الضرائب، حتي أصبح العرب في حاجة دائمة إلي خدمات مسيحي مصر. جيران، الحياة الإقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج ١، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٥٨.

وأسفر هذا الإحصاء عن ستة آلاف ألف نفس يجب عليها الجزية، وأكد العرفاء صدق عملهم بالإيمان المغلظة^(١).

وعندما تولى عبد العزيز بن مروان ولاية مصر صلاتها وخراجها، أجري إحصاء جديد لسكان مصر والأموال التي يحوزنها، وعندما تولى الوليد بن رفاعه خراج مصر، قام وأعوانه بإحصاء القرى وما بها من جماجم أهل الذمة الخاضعين للجزية، فأحصي فوق عشرة آلاف قرية، في أعلي الأرض وأسفلها^(٢)، أصغر قرية فيها خمسمائة جمجمة من رجال القبط، وكانت جملة ذلك خمسة آلاف ألف^(٣).

وطالما استمرت ضريبة الجزية مطبقت في مصر، استمرت عملية الإحصاء مفعلة ومحدثة، باعتبار أن الثانية هي أساس الأولي، كما أن نجاح الثانية في تحقيق العدالة الضريبية، يتوقف علي الدقة في إجراء الأولي، وقد أشار علماء الحملة الفرنسية إلي أن الإحصاء الذي أجري أثناء تواجد هذه الحملة في البلاد، أسفر عن تسعين ألف نفس خاضعة لهذه الضريبة، يقوم بجبايتها أغا ترسله القسطنطينية كل عام ومعه عدد مماثل من الحولات أو الصكوك المؤشر عليها بالأحرف الأولي ومسجلة ومدموغة في وزارة المالية^(٤).

وفي عام ١٨٠٨م أصدر الباب العالي فرمان اصلاح الجزية، وتضمن هذا فرمان ثبات عدد صكوك أوراق الجزية بعشرين ألف ورقة، وفقاً لما تبين من عملية تعداد أهل الذمة وبيان مقدراتهم المالية، وبناء علي هذا الإحصاء تم تقسيمهم إلي ثلاث فئات، الفئة العالية

(١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٢) استغرقت عملية الإحصاء ستة أشهر بالصعيد وثلاثة أشهر بأسفل الأرض. ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١١.
(٣) محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، فضائل مصر المحروسة مرجع سابق، ص ٣٧.
(٤) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، "الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر"، المجلد الخامس، ج ٢، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ب. ت، ص ٢٠٧.

وقدر عددها ألف وخمسمائة نفس، والفئة الوسط أربعة آلاف وخمسمائة نفس، والفئة الدنيا أربعة عشر ألف نفس، باجمالي عشرين ألف نفس أهل الذمة خاضعة للجزية^(١).

والإحصاء الذي أجراه المسلمون لأقباط مصر بخصوص فرض الجزية عليهم، شمل كل من يتوافر فيه شروط الخضوع لها، فكان يتم احصاء الذكور البالغين القادرين علي حمل السلاح دون غيرهم^(٢)، فلا يشمل الاحصاء الرهبان ولا النساء ولا من هم دون سن البلوغ، فإن لم يُعلم بلوغهم، قام السن مكان البلوغ، وقد حدد الخليفة عمر بن الخطاب السن الذي تبدأ منه عملية الإحصاء بخمسة عشر عاماً^(٣).

والسبب في اختيار هذا السن أن عمر رضي الله عنه عرض علي رسول الله عليه الصلاة والسلام، غلام وهو ابن أربع عشرة سنة فرده وعرضه وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازة لذلك جعل سن الخامسة عشرة سنة حداً للبلوغ^(٤)، كما أن مصر فتحتها المسلمون في خلافة عمر بن الخطاب، لذلك تم تطبيق هذا السن في مصر، فيذكر البطريك بنيامين أنه كان يعفي من الجزية من نقل سنه عن خمس عشرة سنة، ويذكر آدم متز أن كل يهودي متي بلغ الخامسة عشرة يدفع في كل عام ديناراً ببيزنطياً لعامل الحباية^(٥).

(١) د/ ايمن احمد محمد، الجزية في مصر (١٧١٣-١٨٥٦م)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية لآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤٢.

(٢) يعرف البلوغ بالعلامات الطبيعية التي تظهر علي الصبي والفتاة، فالبلوغ في الغلام يعرف بالاحتلام والإحبال والإنزال وفي الجارية يعرف بالحيض والاحتلام والحبل، فإن لم يوجد شيء من ذلك حكمنا السن، وقد اختلف الفقهاء في السن الذي يمثل مظهر للبلوغ، فذهب أبو حنيفة أن الفتى يبلغ بتمام الثامنة عشر من عمره وتبلغ الفتاة بتمام السابعة عشر من عمرها، وذهب الإمام الشافعي والإمام احمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد أن الصبي والفتاة في البلوغ سواء وهما يبلغان بتمام الخامسة عشر من العمر، وبالبلوغ يتعلق الحكم والخطاب الشرعي، فبه يصبح المخاطب مكلف بالأحكام الشرعية. علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٧١-١٧٢.

(٣) جاء في عهد عمر بن الخطاب لأهل القدس: "ومن نبت الشعر منكم تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمسة سنة قبل ذلك، فهذه الشروط لازمة ان رضيها، فان لم يرضها فلا عقد له". د/ علي حسني الخربوطلي، الإسلام وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٤) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٧، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٥) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٧.

علي أن السن الذي اعتبره المسلمون شرط لخضوع الذكور للجزية، سن متوسطة بالمقارنة بالإمبراطوريات التي عاصرت الدولة الإسلامية، فهو أكبر من السن الذي حدده الرومان لخضوع المصريين لضريبة الرأس، حيث ربط الرومان الالتزامات المالية المستحقة للحكومة الرومانية من مصر وفي مقدمتها سداد ضريبة الرأس ببلوغ سن الرابعة عشر^(١)، وهي سن البلوغ بالنسبة للذكور في القانون الروماني، وهو أقل من السن الذي حدده الفرس لفرض الجزية علي الخاضعين لسلطانهم، إذ فرضوا الجزية علي الذكور الذين اتموا العشرين من العمر ولم يبلغوا الخمسين^(٢).

وتبرير ذلك أن الإسلام يعتبر البلوغ هو سن التكليف بالأحكام الشرعية، والتي منها فريضة الزكاة والجهاد، المخاطب بها المسلمون المكلفون وحدهم، والصبي غير البالغ ليس من أهل القتال، والجزية بديلة عن الدفاع والقتال، وبالتالي لاتجب علي من ليس من أهل القتال، لذلك تم المساواة في الحكم بين من يخضع للجزية وبين من عليه فريضة الجهاد، وطُبق علي الأولي نفس أحكام التكليف الشرعية المتعلقة بالثانية^(٣). يقول الشيرازي: "عند أخذ الجزية يُكتب من يدخل منهم في الجزية بالبلوغ"^(٤)، فيشترط فيمن يؤخذ منه الجزية: العقل والبلوغ، فلا تؤخذ من صبي ولا مجنون دون خلاف في ذلك بين أهل العلم^(٥).

وقد اختلف المؤرخون بشأن إحصاء سكان مصر عند الفتح الإسلامي لها، فذهب البعض إلي أن عدد من توافرت فيه شروط الخضوع لضريبة الجزية، في جميع أنحاء القطر

(١) جونيفيف هوسون ودومينيك فالبييل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الاوائل إلي الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٨٦؛ ول ديورانت، قصة الحضارة، المجلد الثالث، ج١، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) الدينوري، الاخبار الطوال، تحقيق/عبدالمنعم عامر وآخر، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) عبدالله بن فريح العقلا، معوقات الجهاد في العصر الحاضر، ج١، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤) الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج٢، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٥) جاء في المغني: "ولا جزية علي صبي ولا زائل عقل ولا امرأة، لانعلم بين أهل العلم خلافاً .. صحة هذا أن عمر رضي الله عنه كتب إلي أمراء الأجناد اضرخوا الجزية ولا تضربوها علي النساء والصبيان إلا من جرت عليه الموسي". ابن قدامة، المغني، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٥٧٠.

المصري، بلغ أكثر من ستة آلاف ألف نفس^(١). وذهب البعض الآخر إلي أن من تم إحصائهم من القبط الذكور ممن راهق الحُلم فما فوق ذلك ليس فيهم امرأة أو صبي أو شيخ^(٢)، فتراوحت أعدادهم ما بين ستة ملايين وثمانية ملايين نفس^(٣). وذهب جانب ثالث إلي أن العدد كان ما بين ثمانية ملايين واثني عشر مليوناً^(٤).

وقرر العلماء المحدثين أن مصر في بادئ الأمر كان بها عشرين مليون من السكان^(٥)، غير أن هناك من المؤرخين المعاصرين من يري أن جميع هذه الأعداد مبالغ فيها^(٦)، وتولي البعض الآخر الرد علي هذا الاتجاه رافضاً الطعن في صحة هذه الأعداد مؤكداً مؤكداً أن قري مصر كلها كانت مملوءة بالقبط والروم^(٧).

المطلب الثاني: إجراءات تحصيل الجزية

- (١) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، تحقيق عبدالمنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ص ١٠٣. أكبر رقم عرفته مصر حتي عهد المماليك كان الألف، وإذا زادة الأرقام عن ذلك كرروا الألف عدة مرات ، فقد ذكر أحد الكتاب أنه إذا ضرب رقم أربعين ألفاً في ستين ألف نجد أننا ذكرنا الألوفا في العدد الأول مرة واحدة، وفي الثاني مرتين، فهنا يجب أن نجرد العددين من لفظ الألوفا الثلاثة، ثم نضرب أربعين في ستين، فيكون الحاصل أربعة وعشرين مائة، فنضف الحاصل وهو ألفان وأربع مائة إلي لفظات الألوفا الثلاثة، فيكون الجواب ألفي ألف ألف ألف وأربع مائة ألف ألف ألف. احمد الهائم، اللمع في علم الحساب، جامعة الملك سعود، ١٩٥٧، ص ٧.
- (٢) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٢.
- (٣) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٤٤؛ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مرجع سابق، ص ٢٣.
- (٤) جاء في الخطط والآثار: " فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية الألف ألف". المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٧٦؛ جاء في كتاب شخصية مصر: " أهل مصر عند فتح المسلمون لها، في قول ثمانية ملايين، وفي قول عشرة ملايين، وفي قول اثني عشر مليون". د/ نعمات احمد فؤاد، شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦٦.
- (٥) د/ احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٩١.
- (٦) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٥٣.
- (٧) يقول جرجي زيدان: " قد يطعن في صحة هذه الرواية ولكن يستدل من مجمل أقوالهم في مصر أنها كانت في رغد ورخاء وكان عمرانها بالغا حد النهاية.. وكانت قري مصر كلها في جميع الأقاليم مملوءة بالقبط والروم". جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٢، ١٠٨.

قامت سياسة المسلمين علي الإعتماد علي أهل البلاد في الشئون العامة لبلادهم، لذلك اعتمد عمرو بن العاص بصفة أساسية سكان مصر في الأعمال الإدارية والمالية^(١)، فأسند إلي الموظفين الكنسيين وأصحاب الأديرة^(٢)، والأفراد المرموقين في الدولة من عمد القرى وكبار ملاك الأراضي من الطبقة الأرستقراطية، والي عرفاء الطوائف المتواجدة في مصر آنذاك^(٣)، عملية الإحصاء واعداد قوائم باسماء الذكور الخاضعين للجزية، كما أسند إليهم الولاية الولاية عملية جباية الخراج والجزية^(٤)، واستمر هذا النظام ساري خلال حلقات الحكم الإسلامي المتتالية، حتي اعتبر المسيحيين هذا النظام المتبع عرفاً وتراثاً بالنسبة لهم، ورفضوا أن يشركوا أحد في أعمالهم ومعارفهم سوي الأقباط^(٥).

وقبل ممارسة الجباة مهامهم كانت السلطة المركزية تستوثق من قدرتهم علي القيام بالأعمال المسندة إليهم علي أكمل وجه في إطار المبادئ الإسلامية، فتأخذ عليهم الأيمان المغلظة^(٦)، علي أن يقوموا بمهامهم بأمانة وعدل تحت أشرف السلطة المركزية، ممثلة في والي الخراج المسلم^(٧)، باعتبارها السلطة العليا لتوزيع الضريبة علي الأقاليم وجبايتها منها، والمسئولة عن ذلك أمام ولاة الأمر في العاصمة.

وبعد مراجعة السلطة المركزية قوائم الإحصاء والتأكد من أنها خالية تماماً من الأفراد غير الخاضعين للضريبة، يتم تحديد الضريبة الواجبة علي قسم من أقسام الأقاليم، ثم يوجه

(١) يقول جرجي زيدان: "فالدواوين كان يتولاها أناس من الوطنيين، فالديوان المصري كان يكتب باللغة القبطية ويتولي أعماله جماعة من قبط مصر". جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج١، مرجع سابق، ص ٦٧. ويقول يعقوب نخلة: "القائم بها وبسائر الأعمال الإدارية والحسابية هم الأقباط". يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) الراجح أن الدير كان يقوم بدور الوسيط في جمع الضرائب. دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤) جاء في البردية رقم ١٤١٩ أن النحاسين أدوا شريبة رأس قدرها سبعة وسبعون ديناراً. دانييل دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة د/ فوزي فهميم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت، ص ١٣٤.

(٥) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، "الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر"، المجلد الخامس، ج٢، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ب. ت، ص ٧٥.

(٦) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٧) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٥، مرجع سابق، ص ١٦٠.

والي الجباية وأمره إلي جباة هذه الأقسام من الفئات سالفة لتنفيذ الخطوة الثانية وهي تحصيل المبالغ المربوطة علي أقسامهم وتوريدها لبيت المال، فيؤدي كل قسم الضريبة المقرر عليه^(١).

وبعد قيام جباة كل إقليم بجمع الضريبة من الممولين، يقوم الجباة باعداد قوائم مفصلة وواضحة متضمنة اسماء وبيانات الممولين الذين سددوا الجزية، وقوائم أخرى بالأراضي التي تم سداد الخراج عنها، وقوائم ثالثة باسماء الفاريين والمتغيبين وغيرهم ممن لم يتمكن الجباة من تحصيل الضرائب منهم لأي سبب، فقد أوضحت أوراق البردي التي تعود لباكر العهد الإسلامي أفراد يؤدون ضريبة الأرض وآخرين يؤدون ضريبة الجزية فقط ولايؤدون ضريبة الأرض وهذا هو الشائع^(٢).

وكل من يؤدي ضريبة أرض أو جزية رأس يحصل من الجابي علي صك يدون به اسمه بشكل واضح يمنع اللبس، ومقدار الجزية التي دفعها، والمدة التي سدد عنها الجزية، وهذا الإيصال هو وسيلة أثبات سداد الجزية، لذلك يتعين علي الدافع الاحتفاظ بهذا الصك لتقديمه إذا تم مطالبته بالجزية مرة أخرى، يقول علماء الحملة الفرنسية: "وكانت صكوك السداد تبقى بأيدي الممولين من الأقباط واليهود، وكانت تشكل بالنسبة لهم وعلي نحو ما نوعاً من الحماية، فلم يكن لهم أي حث في حماية السلطان إذا ما أهملوا الاحتفاظ بها"^(٣).

والأموال التي تجمع كل فترة يحتفظ بها الجباة في مكان آمن، ثم ترسل إلي المستودع العام، بحيث تصب جميع أموال الحصيلة في خزانة مصرية واحدة تسمى "دار الرزق"^(٤). ثم يتوجه الجباة بها إلي ديوان بيت المال بالفسطاط وبكل ما توافر لديهم من بيانات، للمراجعة

(١) جاء في كتاب موجه من الوالي قره بن شريك إلي جابي قسم باكونيس من كورة افرودتي: "أنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين اربعمائة دينار وثمانية وتسعون ومن ضريبة الطعام مائة وثمانية وعشرون أردب قمح ونصف أردب ونصف وبيبة". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٤٧، ١٣٥، ١٥٠.

(٢) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ١٦٥.

(٣) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، "الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر"، المجلد الخامس، ج٢، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ب. ت، ص ٢٠٨.

(٤) د/ مصطفى فايدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، ترجمة د/ مسعد بن سويلم، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٩٧، ص ٤٤.

والفحص والمحاسبة والرقابة^(١)، وفقاً للضوابط والمعايير الشرعية والمحاسبية التي قررتها الإدارة المركزية في العاصمة، فجاء في البردية رقم (١٣٣٩): "احضروا معكم رجال اقليمكم الذين ذكرنا لكم اسماءهم، وكذلك قائمة بالأماكن في كل منها اسماء الذكور من السكان وضريبة الرأس التي قدرت علي كل منهم، ومساحة الأرض التي يملكها كل رجل، وقائمة باسماء الأقبين وألقابهم في كل مكان"^(٢)، وباختصار أوضحوا لنا في قوائمكم كل ما تعرفون .. علي أن تخبروا أولئك الذين سيصبحونكم من كل مكان في اقليمكم أن يحضروا معهم قوائم أماكنهم حتي أذ احتاج الأمر أن نستقي منهم معلومات عن موضوع ما كانوا علي استعداد لكي يزودونا بكل ما يعلمون وأن يقدموا لنا كل ما يستطيعون"^(٣).

المطلب الثالث: أسلوب جباية الجزية

أوصي الخلفاء ولاتهم بأن يكونوا شفاء رحماء مع أهل الذمة عند تحصيل الجزية فلا يظلموهم ولا يؤذوهم في المعاملة ولا ينزلوا بهم عقاباً جسماً إذا لم يؤدوا الجزية^(٤)، لذلك وصف أحد المؤرخين المسيحيين حالهم تحت الحكم الإسلامي قائلاً: "كان المسيحيون يعيشون آمنين علي حياتهم وممتلكاتهم ناعمين بهذا التسامح الذي منحهم حرية التفكير الديني، فتمتعوا بحالة من الرفاهية والرخاء .. وكانت مصر أشد البلاد الإسلامية تسامحاً في الدين"^(٥)، لذلك لم تخل سنة من السنوات لم يتحول فيها القبط إلي الإسلام، واندماج كثير من المسيحيين في جماعة

H.I.Bell : The Adminiswration of Egypt under the Umayyad Khalifs, Byz Zeit, (١) 1928,xxv111,pp. 279-280.

(٢) اهتم العرب باعداد قوائم باسماء الأقبين، لأن ذلك كان له تأثير مباشر علي حصيلة الجزية، إذ كانت هذه الضريبة تنتقص بقدر عدد الأقبين، وقد أوضحت أوراق البردي اهتمام الفاتحين بهذه المشكلة ، جاء في البردية ١٣٣٣ ما يلي: "ابعثوا إلي الأقبين رجالاً يركن إليهم ويعرفون الكتابة بتعليمات أن ينتقلوا معهم إلي لجنة الأقبين وأن يسجلوا في حضرته اسم كل أبق ولقبه وكذلك المكان الذي فر منه والمكان الذي حل فيه وفي أي إقليم"، وقد اسفر ذلك عن تسجيل مائة وثمانون أبق في قوائم الأقليم الفارين منه، أربعة عشر منهم سجلوا في الإقليم الفارين إليه. دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٣) مشار للبردية (١٣٣٩) لدي دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤) عما اتسعت الدولة الإسلامية اتساعاً كبيراً، جعل الخلفاء علي كل مدينة واليا من قبله يكون مسئولاً أمامه مباشرة. د/ عبدالشافي محمد، العالم الإسلامي في العصر الأموي، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧، ص ٤٦٤.

(٥) فقد تشدد الرومان مع مسيحي مصر وأجبرهم علي اعتناق مذهب كنيسة القسطنطينية، وتشدد المسيحيين أنفسهم مع المسلمين وأجبروهم علي ترك دينهم، مثلاً قام حاكم أمهرة الملك سيف أرعد (١٣٤٢-١٣٧٠م) بتدابير صارمة ضد المسلمين في مملكته، تقضي بإعدام كل من أبي الدخول في المسيحية أو نفيهم من البلاد، وقام الملك بنيد ماريام (١٤٦٨-١٤٧٨م) بمحاربة المسلمين الذين كانوا يقيمون علي الحدود الغربية من مملكته. توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٥.

المؤمنين"^(١)، فمنذ بداية الفتح الإسلامي بدأ قبض مصر في الدخول إلي الإسلام^(٢).

وقد اعترف المستشرقين بتسامح المسلمين وتيسيرهم علي المسيحيين، ومنهم المستشرق الهولندي رينهارت دوزي الذي أشاد بأسلوب التيسير الذي اتبعه المسلمون مع رعاياهم من النصارى، قائلاً: "إن الحكم الإسلامي كان يتوخي التيسير والخير العام والبر بالشعوب المحكومة ولاسيما النصارى، فقد كان سواد المسيحيين في الشرق ينتمي إلي مذاهب لقيت الاضطهاد من حكومة القسطنطينية"^(٣).

والأصل أن الدولة الإسلامية هي التي تتولي جمع الزكاة والتكاليف المالية الأخرى من المسلمين وغيرهم، وإنفاقها في مصارفها الشرعية، باعتبار أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر سيادة الدولة علي اقليمها، وخضوع السكان للسلطة الحاكمة، فقد كان الرسول صلي الله عليه وسلم يرسل الجباة والعمال والمصدقون والسعاة، واتبع هذا المنهج الخلفاء الراشدين من بعده، وكان عمر يرسل العمال للأقاليم ويعهد إليهم بمهمة الجباية، فإن بدي عليهم الثراء استدعاهم وحاسبهم وعقبهم وقاسمهم أموالهم^(٤).

لذلك في بداية الفتح الإسلامي لمصر، كانت الإدارة المركزية متمثلة في الوالي وعامل الخراج وديوان بيت المال، تقوم بتحديد المقدار الكلي المطلوب من الضريبة، ثم يتم تحديد حصة كل كورة من الضريبة المطلوبة، وكل كورة تتولي توزيع العبء الضريبي علي الأقسام الداخلية من المدن والقرى وغيرها، بناء علي الاحصاء الدوري للسكان والأموال، وترسل قوائم الجباية إلي الإدارة المركزية^(٥).

ومن سياسة العرب عند فتح الأمصار الإبقاء علي النظم الحكومية في البلاد المفتوحة كما هي دون تغيير كبير فيها^(٦)، لذلك أقر عمرو بن العاص جباية الروم، وجعل

(١) توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨١، ١٢٧.

(٢) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٣) رينهارت دوزي، ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٤) د/ حمدي عبدالمنعم، ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٥) دانيل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٦) ريتشارد أ. ساليفان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، ترجمة د/ جورج نسيم، مؤسسة الشباب، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٧٣. وبالنسبة للنظام المالي يري أرنولد أن العرب استبقوا النظام المالي

الجباية من اختصاص السكان المحليين^(١)، الذين اعتمد عليهم الرومان في القيام بهذه المهمة، وأكثرهم من نصاري مصر، وأحل موظفين مسيحيين محل الموظفين الرومان الذي رفضوا العمل تحت إمرة العرب^(٢)، الأمر الذي أدى إلي استمرار الإسم الذي أطلقه الرومان علي هذه الضريبة diagraphy لوقت غير قليل بعد الفتح العربي^(٣).

ففي البداية لم يحتفظ العرب لأنفسهم إلا بعدد قليل من الوظائف وهي: الوالي والقاضي وصاحب الخراج^(٤) وصاحب الشرطة^(٥)، وهي الوظائف التي علي قدر كبير من الأهمية وتمثل السلطة المركزية في مصر^(٦)، وذلك تطبيقاً للمنهج الذي أقره الرسول صلي الله عليه وسلم، فقد كان عليه الصلاة والسلام يجعل الوظائف القيادية الإشرافية إلي أهل دينه من أشرف للعرب^(٧)، أما الوظائف التنفيذية فيجعلها في أهل البلاد، لدرابتهم بنظمها وتقاليدها

الروماني أيضاً قائلاً: "هناك من الشواهد تدل علي أن العرب الفاتحين قد أبهوا علي النظام المالي الذي وجدوه سائداً في البلاد التي انتزعوها من أيدي الرومان دو أن يغيروا منه شيئاً". توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٧٧.

(١) يقول داينيت: "انهم (العرب) تبعوا نظام البيزنطيين في جمع الضرائب ومنها ضريبة الأرض وضريبة الرأس وتركوا أمر ذلك للموظفين المحليين.. احتفظوا فيه بأنواع الضرائب ذاتها مستخدمين الكثر من الكتاب والموظفين السابقين". دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٥، ١٢٠.

(٢) بيرر الاستاذ/محمود شاكر موقف الرومان قائلاً: "كانوا يظنون أن بمقدورهم هزيمة المسلمين وقتالهم، وأن ما حدث معهم في المرة الأولى لم يكن سوى أخطاء ارتكبوها وقد عرفوها فيما بعد، لذلك كانوا يتحنون الفرص للانقضاض علي المسلمين ونقض عهودهم". أ/ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٣) يقول دينيت: "وأن ضريبة الرأس عند العرب كان اسمها diagraphon". دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٤) تولي ابن جماعة تبرير احتفاظ المسلمين لأنفسهم بوظيفة صاحب الخراج وإسناد باقي وظائف ديوان الضرائب إلي غير المسلمين قائلاً: "المتولي شرطه أن يكون موثقاً بأمانته، مستقلاً بكفايته لما فيه، جامعاً لشروطه، ولا يجوز تولية الذمي في شئ من ولايات المسلمين إلا في جباية الجزية من أهل الذمة أو جباية ما يؤخذ من تجارات المشركين. فأما ما يجب من المسلمين من خراج أو عشر أو غير ذلك فلا يجوز تولية الذمي فيه، ولا تولية شئ من أمور المسلمين، لقول الله تعالي (ولن يجعل الله للكافرين علي المؤمنين سبيلاً) ومن ولي ذمياً علي مسلم فقد جعل له سبيلاً عليه. ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام، ط١، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٥) عندما فتح عمرو بن العاص مصر كانت دار الشرطة في مدينة الفسطاط، ولما تأسست مدينة العسكر أنشئت فيها دار أخرى أطلق عليها دار الشرطة العليا، وأطلق علي دار الشرطة الأولى الشرطة السفلي، وفي أيام الفاطميين انقسمت الشرطة إلي قسمين: الشرطة العليا ومقرها القاهرة والشرطة السفلي ومقرها الفسطاط. د/ حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢، هامش ص ١٨٢.

(٦) احتفظ العرب لأنفسهم بوظيفة الوالي والقاضي وصاحب الخراج وصاحب الشرطة. د/ طه عوض غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٤٤٨.

(٧) كان الرسول يتخير عماله من صالح أهله وأولي دينه وأولي عمله، ويختارهم في الأغلب من المنظور إليهم ليوقروا في الصدور، ويكون لهم سلطان علي المؤمنين وغيرهم ويحسنون العمل فيما يتولون ويشربون

وأعرافها، فعندما أرسل معاذ بن جبل عاملاً له علي اليمن، عاون معاذ أربعة أشخاص في النظام المالي، ثلاثة منهم من يمانيون، يجمعون الصدقات والزكاة والجزية، ويسلمونها لأميرهم معاذ، أما الرابع فكان من أهل الحجاز، وتولي ضبط الحسابات بدقة، بالإضافة إلي الدعوة والتعليم والإرشاد^(١).

وقد تركت باقي الوظائف - عدا التي احفظ بها المسلمون لأنفسهم - لأهل البلاد^(٢)، بل أن الأقباط أنفسهم كانوا يطلبون من الولاة توليتهم وظائف بعينها، وبصفة خاصة المناصب العليا المتصلة بالنواحي الإدارية والمالية والاقتصادية كجباية الخراج والجزية^(٣)، فهم يعتبرون أنفسهم أحق بها وأهلها، لما كانوا عليه من خبرة ودراية بتلك الشؤون^(٤)، مما جعل المقرئ ينيحهم بالسعاة إلي السلطان^(٥).

ترتب علي ذلك أن أصبح أقباط مصر كتاب الدواوين وأمناء السجلات، والمسئولون عن إدارة مرافق الدولة، وبصفة خاصة الشؤون المالية والضريبية^(٦)، فهم الذين يتولون احصاء أهل الذمة، لإثبات من بلغ وإسقاط من مات منهم، وهم الذين يحصون الأموال ويمسحون الأراضي^(٧)، وفصل مافتح عنوة عما فتح صلحاً، والأراضي الخراجية والعشرية، وبيان المعادن

قلوب من ينزلون عليهم الإيمان. أ/ محمد كرد علي، الإدارة الإسلامية في عز العرب، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤، ص ١٢.

(١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) برر ريتشارد ساليغان ترك العرب وظائف الإدارة لغيرهم بأن العرب نظموا أنفسهم كصفوة عسكرية تحكم عدد كبير من الرعايا، وظلوا يواجهون العمل الشاق الخاص بتنظيم أنفسهم ليتمكنوا من الحفاظ علي تفوقهم وسيادتهم. ريتشارد أ. ساليغان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣) كان إنسان اسمه يونس أرخن - أي رئيس أمر - رزقه الله قبولاً عند الولاة فمضي إلي قرّة بن شريك وقال له يجب أن تعلم أن الرهبان والأساقفة الذين في سائر الأماكن قد ثقل عليهم الخراج، وها هنا أمر سهل، منهم ما هو أكثر ومنهم من لايقدر علي قوته، ونحن نعرف حال النصاري، فإن رأيت أن توليني أمرهم استخرجت الخراجات، فولاه علي الأساقفة والرهبان. دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٤) د/ عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي منذ فجر التاريخ حتي العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت، ص ١٠٠.

(٥) المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٦) وصف أرنولد سيطرة المسيحيين علي النظام الإداري والمالي قائلاً: قملنوا مناصب الوزراء والكتاب في دواوين الحكومة، وحددوا قيمة الضرائب التي تجبي علي الأرض". توماس أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٧) لأن الفيضان كان يزيل العلامات الفاصلة بين حدود الحقول، كما يحمل ضفاف النهر والقنوات والجزر بعيداً ويرسب التربة في أماكن أخرى، كما أن مياه الفيضان قد تغطي بعض الأراضي ولا تصل إلي البعض الآخر، وعند فرض الضريبة كان يراعي منسوب الفيضان وحالة الأرض ونوع الزراعة .

أعدادها وأجناسها وأنواعها، وما فيه من عشور وتجارات غير المسلمين^(١)، وظل الحال في مصر علي هذا النحو حتي زمن متأخر جداً، حيث ظل المسيحيون يحتكرون أمثال هذه المناصب احتكاراً يكاد يكون تاماً^(٢)، واستمر الإعتماد علي مسيحي مصر حتي عهد الأسرة العلوية حيث سيطر بعضهم علي الشؤون المالية والضريبية، من أمثال المعلم جرجس الجوهري والمعلم غالي وبوغوص يوسفان بك ونوبار باشا^(٣).

وهذا كان من بين الأهداف التي دفعت المقوقس إلي إبرام الصلح مع عمرو بن العاص، فقد رأي المقوقس أن الصلح سيجعل الأقباط ممكنين أصحاب السلطة ورجال الإدارة في مصر بيدهم دفة الأمور ومقاليدها^(٤)، وقد حدث بالفعل أن أستبدل المسلمون الرومان الذين الذين غادروا البلاد والذين كانوا يشغلون المناصب الرئيسية بالمسيحيين، فأصبحت سائر الوظائف والأعمال كانت بيد القبط^(٥)، فقد جعل المسلمون الموظفين السابقين يستمرون في مباشرة مهامهم، كما تم رفعهم إلي الوظائف العليا التي تركها الرومان.

وقد اختلف المؤرخون في تبرير اعتماد المسلمين علي أقباط مصر في وظائف الدولة الإدارية والمالية، فذهب جانب إلي أن هذه الوظائف كانت مصدراً للمعيشة الرغدة والترف وجمع الثروات الضخمة^(٦)، فأراد عمرو الاحتفاظ برجاله علي صفة الخشونة للنزال والحرب^(٧)،

(١) ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام، ط١، مرجع سابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) توماس أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٣) وثقت الأسرة العلوية في مسيحي مصر واعتمد عليهم بدرجة كبيرة وصلت إلي منح بوغوص يوسفان لقب بك وجعله من حاشيته المقربين وعينه مترجماً خاصاً ولما أنشئت النظارات عينه ناظراً للخارجية والتجارة. جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج١، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٤) يقول نخلة: "أن المقوقس لما رأي تغلب العرب علي حصن بابلبيون جمع رجال حكومته وكبار الأقباط وأشار عليهم بالتسليم وأداء الجزية فأبوا أولاً لأن قبولهم دفع الجزية يجعلهم عبيداً فقال لهم (إنكم وإن تكونوا بدفع الجزية عبيداً إلا أنكم تكونوا مسلمين في بلادكم)". يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٥) د/ سيدة كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٦) يصف أرنولد حالة الأقباط الذين تولوا مناصب في مصر الإسلامية قائلاً: "يجب ألا نفرض أن حالة القبط كانت علي الدوام حالة طائفية مضطهدة، بل علي العكس كانت هناك فترات كانوا يترقون فيها إلي مناصب الوزراء التي تمتع أصحابها بالشهرة والغني في الدولة. فملئوا مناصب الوزراء والكتاب في دواوين الحكومة، وحددوا قيمة الضرائب التي تجبي علي الأرض التي تعطي علي سبيل الالتزام، وجمعوا ثروة ضخمة...". توماس أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٨.

والحرب^(١)، وعدم اشغالهم بأعمال إدارية تقعدهم عن أداء واجب ديني، كذلك حتي لا يحدث احتكاك مباشر بين المسلمين والذميين مما قد يجعل المصريين ينفرون من العرب^(٢).

وذهب جانب آخر إلي أن استعانة عمرو بن العاص بمسيحي مصر في الإدارة، لأنه كان يعلم أن أصحاب الدار أدري بما فيها، ولهم معرفة تامة بتلك البلاد وحال أهلها^(٣)، لذلك استعان بفضلاء القبط وعقلائهم علي تنظيم حكومته، فكان معظم الحكومة إن لم يكن كلها من الأقباط^(٤). وذهب جانب ثالث إلي أن ذلك كان تنفيذاً لسياسة الخليفة عمر بن الخطاب الذي كان يهدف إلي أن تبقى الأمة الإسلامية أمة مقاتلة وأن يتفرغ رجالها لمهمة القتال لا أن يكلفوا بواجب جباية الضرائب في القرى والمدن، بل أن تكون وظيفة الإشراف علي هؤلاء الجباة في يد المسلمين^(٥)، وهذه السياسة أقرها عمر بن الخطاب عندما رفض تقسيم أرض السواد علي الفاتحين حتي لا ينشغلوا بها عن الجهاد والغزو بحق^(٦). وذهب جانب رابع إلي أن الدواوين وخاصة ديوان الخراج كان باللغة القبطية، لذلك تركت جباية الضرائب تحت يد أهل الذمة خاصة المسيحيين منهم^(٧)، لأنهم أهل لغة الدواوين، كما لم يكن المسلمون قد مهروا في شأن ديوان الخراج^(٨).

وذهب رأي إلي أن الوظائف في الإسلام لم تكن سوي وسيلة لحمل أوزار الشعب، ولم

(١) تقول السيدة بتشر: "ترفع امراء العرب وعظماهم عن البذخ والتبذير". ا. ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢) تقول بتشر: "مع ما كان عليه عمرو من الخسونة وضيق العقل فقد عرف بالبسالة والدهاء السياسي، يدلك علي ذلك أنه أبعده رجال جيشه عن سكان بابلون وممفس، فلم يعين منهم مستخدماً ولا حاكماً حتي لا ينفروا المصريين منهم، وحتى لا يسقط رجاله في وسائل الترف والاسراف، فأقام الولاة والحكام في مصر من المصريين أنفسهم". ا. ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) فان فلوتن، السيادة العربية والشبيعة والاسرائليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٤) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٥) د/ خليف كرحوت، الجزية والمسلمين الجدد، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

(٦) د/ بشار العجل، الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٤٠.

(٧) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٨) محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة الأموية)، تحقيق محمد العثماني، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٩٨٦، ص ٥٦٧. ذلك أن سوء الإدارة المالية الرومانية وبالتالي سوء الأحوال الاقتصادية في مصر منذ النصف الأخير من القرن الخامس الميلادي والنزاع الديني بينالكنيسة المصرية والكنيسة الكاثوليكية أدى إلي تبلور نزعة الإستقلال لدي المصريين الذين عملوا علي احياء اللغة القبطية لتحل محل اللغة الإغريقية. د/ طه غازي، قراءة في تاريخ القانون المصري، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

يكن الموظفون الكبار سوي أناس قادرين علي حمل الأعباء والمسئوليات^(١)، لذلك احتفظ العرب لأنفسهم بالوظائف العليا، وتركوا إدارة الأعمال التنفيذية وتدبير مهامها لأقباط مصر^(٢)، ومن ذلك القيام بجباية الضرائب وتحصيلها، فكانت أعمال جباية الجزية وتوريدها، من اختصاص أهل مصر دون العرب، فقد اقتصر دور العرب في البداية علي الإشراف علي الشئون المالية، يعاونهم في الإدارة المالية رجال الدين المسيحي وعدد من أعيان الأقاليم يقول المقرئزي: "كان في كل كورة كاهن يدبرها"^(٣)، فالغالبية العظمي من القائمين علي الأعمال الإدارية والحسابية من أقباط مصر وليس من العرب الفاتحين^(٤)، ويؤكد ذلك دانييل قائلاً: "كان تقدير الاتاوة علي السكان وجمعها منهم موكولاً إلي هيئة من الأهالي والموظفين الكنسيين الذين كانوا يقومون بهذه الواجبات قبل الفتح"^(٥)، وهو ما أدبي إلي رخاء ورغد معيشة هؤلاء العمال^(٦).

وبالرغم من أن القائمين علي الجباية أقباط غير مسلمين، إلا أنهم عند ممارستهم لعملهم يلتزمون بالقانون الإسلامي طبقاً لقاعدة إقليمية القوانين، ويطبّقون المبادئ الشرعية الخاصة بأخذ الخزية بالرفق من دافعيها فلا يُضرب أحد من أهل الذمة في استيلاء الجزية، ولا يُنال منه بقول قبيح، ولا يقيمون في الشمس ولا غيرها، ولا يجعل عليهم في أبدانهم شئ من المكارهم، ولكن يرفق بهم ويحبسون حتي يؤدوا ما عليهم^(٧)، وإذا لم توجد بيئة علي الحالة المالية للذمي غني أم فقير أم وسط، أخذ بقول الذمي علي نفسه وليس بقول الجابي، كذلك من أسلم من القبط لاتأخذ منهم الجزية لأن الإسلام يحرز له نفسه وماله^(٨)، وإذا كان الذمي

(١) سئل عمار بن ياسر عن الويات؟ قال: هي حُوة الرضاع، مرة الفصام. ابراهيم البيهقي، المحاسن والمساوي، ج ١، تحقيق/ محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ب. ت، ص ١٦٠.

(٢) تقول بتشر: "حكام مصر المسلمين.. استخدموا الاقباط في ادارة اعمال الحكومة وتدبير مهامها مع شدة بغضهم لهم ولم يستغنوا عنهم". ا. ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤) برر بعض الكاتب ترك معظم الأعمال في أيدي الاقباط قائلاً: "أن الفتح العربي الإسلامي لم يسقط سلطة وطنية ولم يصطدم بقوي شعبية". سعيد زيد، نصاري العرب وأقباط مصر، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) محمود شست خطاب، سفراء النبي صلي الله عليه وسلم، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٦) توماس أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٧) د/ حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي، ج ١ مرجع سابق، ص ٣٨٤.

(٨) فقد رفع عمر بن عبد العزيز ضريبة الرأس عن أهل الذمة الذين دخلوا الإسلام في مصر وسجلت اسماؤهم ف الديوان.. كان دخول الإسلام يعفي دائما وفي جميع الحالات الاقباط من جميع الأعباء الضريبية.. ومنذ البداية كان دخول الإسلام يعفي القبط دائما من ضريبة الرأس". دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٩.

مشهور بالغني طوال العام، لكنه افتقر قبل نهاية العام بيوم أخذت منه جزية العام كله علي أنه فقير^(١).

كما صدرت تعليمات دائمة ومشددة إلي القائمين علي أمر الجزية، باستخدام المرونة في الجباية وعدم التقيد بمقدار ثابت، فإذا عمرت البلاد بالخيرات وكثر أهلها زيد عليهم، وإن حدث العكس فخربت البلاد وقل أهلها نقصوا، وهذا تطبيقاً للسياسة المالية التي اتبعتها الخليفة عمر بن الخطاب فكان يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ما سمي علي نفسه لا يوضع من ذلك شيئاً ولا يزيد عليه، ومن نزل منهم علي الجزية ولم يسم شيئاً يؤديه نظر عمر في أمره فإذا احتاجوا خفف عنهم وإن استغنوا زاد عليهم بقدر استغنائهم^(٢).

وعلي جباة الضرائب أن يقولوا قولاً معروفاً جميلاً لدافع الجزية، من قبيل: (بارك الله فيك)، ولتكن العلاقة بين مستحصل الضرائب ودافعها علاقة رحمة ومودة، لاعلاقة عسف وبطش وقوة^(٣)، فإذا تخلف الذمي عن أداء الجزية مع توافر شروط أدائها، لايهان ولا يضرب في استيداء الجزية وإنما يتم التنبيه عليه ويعاد التنبيه عليه، فإن أصر علي الإمتناع دون مبرر لايجعل علي بدنه شئ من المكارة إنما يحبس حتي يؤدي ما وجب في ذمته من جزية^(٤).

فالقاعدة في فرض الجزية في مصر أنها تفرض علي قدر الطاقة، ومن مظاهر فرض الجزية علي حسب الطاقة، وتخفيف عبئها عن الفئات ذات الدخل المحدودة، جعل الضريبة تتناسب مع دخل الفرد من غني أو فقير، فإذا ثبت الأول حمل الفرد بدينارين، وإذا ثبت الثاني حمل من الجزية حسب طاقته، فقد أشارت قوائم الجزية المحصلة إلي أن بعض الفئات دفعت خمسة أسداس الضريبة، بما يعادل واحد وثلثين ديناراً، وفئات أخرى دفعت ثلثي

(١) جاء في الأم: "إذا صالحهم علي هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الإمام لأحدهم أنت غني مشهور الغني، وقال بئيل أنا فقير، أو وسط، فالقول قوله، إلا أن ي علم غير ما قال ببينة تقوم عليه بأنه غني، لأنه المأخوذ منه ... ولو كان في الحول مشهور الغني حتي إذا كان قبل الحول بيوم افتقر، أخذت منه في عامه جزية فقير". الشافعي، الأم، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٣) د/ محمد بهشيتي، الاقتصاد الإسلامي، دار التعارف للمطبوعات، سوريا، ١٩٨٨، ص ١٣٩.

(٤) أبي يوسف، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ١٢٣.

الضريبة بما يعادل دينار وثلث، وفئات غيرها دفعت نصف جزية أي دينار واحد^(١)، وهذا دليل واضح علي تطبيق المسلمين مبدأ العدالة التناسبية عند فرض الجزية في مصر.

وقد كانت السلطة الضريبية في مصر الإسلامية مركزية، تقوم الإدارة المركزية بتوزيع مقدار الجزية علي كور مصر المختلفة، فالإدارة الضريبية تقوم بتوزيع الجزية علي القرية بحسب طاقة الكلفين وعددهم في كل قرية^(٢)، فكلما زاد عدد الأفراد بالقرية زاد مقدار الجزية المربوطة عليها، والعكس صحيح، أي أن نظام جباية الضرائب كان يوجد علاقة طردية بين عدد الخاضعين للجزية وحصيلتها^(٣).

وتتولي الإدارة المحلية بكل كورة، توزيع حصتها علي المدن والقرية، فيجتمع شيخ القرية (المازوت) مع أعيان ورؤساء وعرفاء القرية، فيوزعوا الجزية ويجبونها ويسلموها للمسئول المالي في الكورة^(٤)، الذي يتولي بدوره توريد حصيلة كل قري الكورة والكشوف التي تم التحصيل وفقاً لها إلي الإدارة المركزية^(٥).

تسامح المسلمين مع الأقباط، واعتمادهم في الاحصاء والجباية علي موظفين من سكان البلاد، وبساطة اجراءات ربط الضريبة، أدي إلي ضياع جزء ليس بقليل من حصيلة الضريبة، يقول دينيت: "لم تكن حكومة العرب تصر دائماً علي مقدار الحصيلة الضريبية كاملاً .. ومع ذلك كان ما سدد لبيت المال في هذه الفترة بعجز لايرصيد، مقداره حوالي ١٠%"، وفي بعض الاحيان كان العجز في الحصيلة يصل إلي ٨٥% من مقدار الحصة

(١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٣.
 (٢) جاء في كتاب المواعظ والاعتبار: قري مصر أسفل الأرض ألفاً وأربعمائة وتسعاً وثلاثين قرية، ويكون جميع ذلك بالصعيد وأسفل الأرض ألفين وثلاثمائة وخمسة وتسعين قرية". المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢١٤.
 (٣) جاء في كتاب فتوح مصر وأخبارها: "كان عمر بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبضها علي جباية الروم، وكانت جبايتهم بالتعديل إذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وإن قل أهلها وخربت نقصوا". ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٤) الكورة قسم اداري في مصر واللفظ مشتق من الاسم اليوناني كورة Xwpa .
 (٥) جاء في كتاب فتوح مص: " فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العمارة والخراب حتي اذا أقرؤا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلي الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرية فوزعوا ذلك علي احتمال القرية وسعة المزارع ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم". ابن عبد الحكم، فتوح مصر، مرجع سابق، ص ١٠٥.

السنوية^(١)، وهذا العجز لم يكن يـُرحل للسنوات التالية بل كان يضيع علي بيت المال، وفي نهاية عملية الجباية يكتفي بتعديل قوائم الجباية لتعبر عما تم جمعه بالفعل، يقول دينيت: "قلنا أن epizetoumena كانت الحصة التي تقررت بعد احصاء من تلك الاحصاءات التي يجريها العرب من حين لآخر .. والفرق بين الـ epizetoumena والمبلغ الذي سدد إلي بيت المال لم يجمع اطلاقاً .. لم يـُجمع من الضرائب إلا ما وضح في الكشف أنه جُمع بالفعل"^(٢).
وعلي أي حال نستطيع أن نقرر أن إجراءات تحصيل الجزية كانت غير معقدة كما جعلها الرومان، بل اتسمت بالمرونة والبساطة والسهولة، يؤيد ذلك قول مونتسكيو: "ان هذه الاتاوات المفروضة.. يمكن توفيتها بسهولة، وتسلمها بسهولة كذلك"^(٣).

(١) يقول دينيت: "كانت حصة كراميون ٥٠.١٩ ومع ذلك سددت في ست سنوات ٦٩٩-٧٠٤م: ٩.٣، ٩.٤، ٧.١٠، ٧.١٢، ٧.٨، ٩.٤ وبلغ الباقي الذي لم يسدد لبيت المال أكثر كم ٨٠% من مقدار الحصة سنويا". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) أ/ عفيف طباره، روح الدين الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

الفصل الثاني: حصيلة الجزية ونهاية تطبيقها

الحصيلة الضريبية هي المورد الأساسي لمالية بعض الدول في العصر المعاصر، فتوجد العديد من الدول تعتمد علي حصيلة الضرائب في تحديد نفقاتها وتوجيه سياستها المالية، إذ يتوقف الدور الذي تلعبه السلطة الحاكمة علي قدر الأموال المتاحة لها، وكلما تعدد الموارد وزادت الإيرادات انعكس ذلك بالإيجاب علي الدخل الضريبي الدولة، وفي النظم المالية القديمة كان التعداد السكاني الكبير مصدر لتحقيق إيرادات مرتفع للدولة، سواء من خلال مساهمة الأفراد في زيادة الإنتاج، أو باعتبارهم مادة يفرض عليها الضريبة.

وسجل تاريخ النظم الإسلامية السياسية والاجتماعية والادارية والمالية، منذ بزوغ البعثة المحمدية وحتى الآن، مستمد من أزدهار وتراجع اعتماد وتطبيق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، فبعد التطبيق الأمثل لهذه النظم في عصر البعثة، والتمسك بها في عصر الخلفاء، تراجع تطبيق بعض النظم واصابها الوهن، تحت مظلمة التطور ومسايرة التحضر الغربي، وكانت نظم المعاملات المالية والاقتصادية دليل بارز علي هذا التحول، والجزية دليل واضح علي حدوث تأثير واضح في النظم الإسلامية التي طبقت في مصر زمنًا طويلاً.

وسنقسم هذا الفصل إلي مبحثين: المبحث الأول: حصيلة الجزية واستخداماتها، المبحث الثاني: انتهاء تطبيق الجزية في مصر.

المبحث الأول: حصيلة الجزية واستخداماتها

الدول علي اختلاف أشكالها وايدولوجيتها تسعى لتعظيم مواردها سواء من أملاكها الخاصة أو عن طريق ممارسة سلطتها وسيادتها، بإلزام الأفراد بالمساهمة في التكاليف والأعباء العامة، منتهجة في ذلك وسائل مختلفة، أهمها فرض الضرائب، فالحصيلة الضريبية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة تمكن الدولة قديماً وحديثاً من القيام بالإنفاق العام علي وظائفها بما يحقق الصالح العام، والجزية نوع من الضرائب المباشرة التي يمكن حصر الخاضعين لها وتوقع حصيلتها المستقبلية، بما يمكن الدولة من توجيه سياستها المالية علي ضوء ذلك.

والهدف الأسمى للدولة الإسلامية من جمع الأموال، تحقق المصلحة العامة والرفاهية ووسع الجماعة بأسرها، والنظام المالي الإسلام لا يهدف إلي تجميع الأموال من أجل إكتنازها أو توجيهها لخدمة مصلحة الحكام أو فئة محددة من المجتمع، فلا يجوز تقديم أحد دون استحقاق حتي لو كان الخليفة نفسه، بل توجه موارد الدولة لخدمة الجماعة بأسرها وتحقيق رفاهية كافة أطراف المجتمع، ولا أدل علي ذلك من قول عمر بن الخطاب: "لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله عنها لما لم تصلح لها الطريق يا عمر"^(١). لذلك سنقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول: حصيلة الجزية، المطلب الثاني: استخدامات حصيلة الجزية.

المطلب الأول: حصيلة الجزية

بناء علي نتيجة الإحصاء للسكان والأموال يوزع العبء الضريبي، فعند تقدير الضرائب السنوية يراعي الحقائق الموجودة في الواقع، فلم يتبع المسلمون طريقة فرض الضرائب بطريقة جزافية، بل تقوم الإدارة المالية المركزية برئاسة والي الخراج، بتحديد حصة كل اقليم أو كورة من التكاليف، سواء ما يخص جزية الرأس أو خراج الأرض، بناء علي المعلومات والإحصاءات المحدثة، فيؤخذ في الإعتبار آخر احصاء كضابط ومقياس لإدراك ماحدث من تغيير وانعكاسه علي توزيع الضريبة.

ولما كان المصطلح الدارج لدي مؤرخي العرب القدامي الذي استخدمه غالبيتهم للإشارة إلي الواجبات المالية المفروضة في مصر الإسلامية ونقله عنهم جانب كبير من المستشرقين هو الجزية سواء للرؤوس أو الأرض، لذلك نجد لبس وخطط لدي بعض المؤرخين الغربيين، حيث يرون وجود ازدواج ضريبي في مصر في هذا العصر، مقررين أن العرب فرضوا نوعان من الجزية في مصر جزية عامة علي القري وجزية علي رؤوس الرجال^(٢).

ونري أن الأقرب إلي الصواب أن كل قرية كانت جزيتها مكونة من شقين، الأول جزية علي رؤوس الذكور البالغين القادرين علي القتال والدفع وهي التي تعرف بضريبة الرأس،

(١) الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٣.

(٢) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٤٣.

والثاني جزية علي ما يحوزه الفرد من أرض تركها المسلمون في يده وهي التي تعرف بضريبة الخراج، والنوع الأخير من الضريبة ليس قاصر علي الذميين وحدهم، بل يشمل أيضاً المسلمون الذين حازوا أرض خراجية في مصر.

وكانت سياسة عمر بن الخطاب عدم تقسيم الأراضي المفتوحة علي الفاتحين ليستفيد من خراجها جميع سكان الدولة، لذلك رفض تقسيم أرض مصر وجعلها في الجميع، فتركها في أيدي أصحابها وفرض عليها الخراج، فإذا تحول قبطي إلي الإسلام فإنه يعفي من جزية رأسه ويظل يدفع خراج أرضه، وإذا ظل علي دينه تحمل بالجزية والخراج معاً، وإذا حاز المسلمون أراضي في مصر دفعوا الخراج المربوط عليها، فلم يخلط المسلمون بين نوعي الضريبة بالرغم من شيوع سمي واحد لهما هو الجزية^(١)، إذا أن إسلام الشخص يعفه من الأولي ويظل ملتزم بالثانية، يقول الخليفة عمر بن عبدالعزيز: "أبما ذمي أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله، وما كان من أرض فإنها من في الله علي المسلمين"^(٢).

وفي ظل الحكم الروماني وفي الوقت السابق مباشرة علي الفتح الإسلامي لها، تضمن المقوقس جباية مصر لهرقل بتسعة عشر ألف دينار، وكان يجبيها عشرين ألف دينار، يأخذ لنفسه الفرق عن مجهوداته في سبيل انجاز هذه العملية، وحصة الخزنة الرومانية مقدسة تورد كاملة دون أي نقص حتي لو في سبيل تحصيل الحصة، فقيمة حصيلة جباية المقوقس لمصر قبل عمرو بن العاص بسنة واحدة بلغت عشرين ألف دينار^(٣).

ووفقاً للرأي الغالب أن عمرو بن العاص جبي مصر العام الأول من حكمه، عشرة آلاف دينار، وفي العام الثاني زادت الحصيلة إلي اثني عشر ألف دينار، حيث

(١) قال ابن عبد الحكم: "قال يحيى، ونحن نقول، الجزية جزيتان، فجزية علي رعوس الرجال، وجزية جملة تكون علي أهل القرية، يؤخذ بها أهل القرية، فمن هلك من أهل القرية التي عليهم جزية مسماة علي القرية وليست علي رعوس الرجال، فإننا نري أن من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلي قريته في جملة ما عليهم من الجزية، ومن هلك ممن جزيته علي رعوس الرجال ولم يدع وارثاً فإن أرضه للمسلمين". ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) طنطاوي جوهري، الجواهر في تفسير القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت، ص ١٥٣.

(٣) المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

أسفر إحصاء الأشخاص الذين يتوافر فيهم شروط الخضوع للجزية عن ستة ملايين نسمة، ولما وليها للمرة الثانية في خلافة معاوية بن أبي سفيان جباها تسعة آلاف دينار^(١).

علي أن المؤرخين لم يجمعوا علي مقدار ثابت للحصيلة السنوية للجزية، التي جباها عمرو بن العاص من مصر، فذهب البعض إلي أنها بلغت يومئذ ثمانية ألف ألف^(٢). وذهب البعض الآخر إلي أنها بلغت عشرة ألف ألف دينار في كل سنة^(٣)، وذهب جانب ثالث إلي أن ما جباه عمرو في أول سنة بلغ إثني عشر مليوناً من الدنانير^(٤)، وذهب جانب رابع إلي أن عمرو بن العاص جبي من مصر أربعة عشر ألف دينار^(٥)، وذهب خامس إلي أن ما جمع في ولاية عمرو بن العاص مائة وعشرون ألف دينار^(٦).

يُرجع أحد أسباب الاختلاف بشأن مقدار الجزية التي جباها عمرو بن العاص إلي اختلافهم في مقدار حصيلة جباية جزية مدينة الاسكندرية - أكبر المدن المصرية سكاناً في هذا الوقت - فذهب البعض إلي أن عمرو بن العاص جباها ستمائة ألف دينار^(٧)، وذهب البعض الآخر إلي أن مقدار جزية الاسكندرية وحدها كان ثمانية عشر ألف دينار فقط^(٨).

وعندما تولي الخلافة عثمان بن عفان، عزل عمرو بن العاص عن ولاية مصر وولي مكانه عبدالله بن سعد بن أبي سرح - كان في ولاية عمرو بن العاص حاكماً علي الوجه القبلي - الذي استطاع بن أبي سرح أن يحصل من مصر في أول سنة لولايته أربعة عشر ألف ألف من الدنانير^(٩)، بزيادة مليوني دينار عن أكبر مبلغ جباه عمرو بن العاص^(١٠).

(١) الكندي، فضائل مصر المحروسة، تحقيق د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٦.
(٢) يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٣) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٣.
(٤) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٧.
(٥) يقول البيهقي: "فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف دينار من خراج رؤوسهم لكل رأس دينار". أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ البيهقي، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٧٥.
(٦) د/ عطية القوسي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتي الفتح العثماني، مرجع سابق، ص ٣١.
(٧) يقول المقرئ: "جبي عمرو بن العاص الإسكندرية ستمائة ألف دينار، لأنه وجد فيها ثلثمائة ألف من أهل الذمة فرض عليهم دينارين دينارين". المقرئ، المواعظ والاعتبار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
(٨) يقول البلازري في معرض حديثه عن فتح الاسكندرية: "كانت جزية الاسكندرية ثمانية عشر ألف دينار". البلازري، فتوح البلدان، مرجع سابق، ص ٣١٣.
(٩) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٤١.

وبرر البعض زيادة حصيلة ضريبة الرؤوس في ولاية عبدالله بن أبي سرح عما كانت عليه في ولاية عمرو بن العاص، بأن الخليفة عمر بن الخطاب كان قد منع عمرو بن العاص من التوسع والانسياح في إفريقية، إلا أن الخليفة عثمان بن عفان سمح بذلك وأرسل ابن أبي سرح علي رأس قوة وصلت إلي القيروان^(٢).

والمبالغ التي جباها عمرو بن العاص وعبد الله بن سرح، من أهل الذمة بمصر، أكد المقرئزي أنها خاصة بضريبة الجزية دون غيرها من الضرائب، فهذه المبالغ حصيلة ضريبة الرؤوس وحدها، دون ضريبة الأرض^(٣)، وشايعه في ذلك الموسوعة الفقهية مقررًا أن المبلغ الذي جباه عمرو ثم عبدالله بن أبي سرح هو من الجماجم خاصة دون الخراج^(٤).

غير أن هذا المقدار من الحصيلة لم يستمر أمداً طويلاً لأن معظم الأفراد الذين كانوا يدفعون الجزية قد اسلموا ودخلوا دين الإسلام أواجاً^(٥)، وبذلك سقطت عنهم الجزية، وأصبح لهم ما للمسلمين من حقوق، وعليهم ما عليهم من أعباء أو تكاليف^(٦). فلم يمر زمن طويل علي فتح الإسلامي إلا وكان عدد كبير من الأقباط قد تحول إلي الإسلام، وسقطت عنه فريضة الجزية، فقد بلغ ما جباه معاوية بن أبي سفيان من مصر خمسة ملايين دينار فقط، بسبب سرعة انتشار الإسلام في مصر في السنوات الأولى من الفتح العربي^(٧).

وبعد ذلك استمرت جباية مصر في الإنحدار، فلم يجبيها بنو أمية وبني العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف دينار^(٨)، وعندما استقل بها احمد بن طولون عن الدولة العباسية استلم

(١) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٤٤ .
(٢) القيروان مدينة تونسية أنشأها عقبة بن نافع ليستقر بها المسلمون لأنه كان يخشي إن رجع عن إفريقية أن يعود إلي دينهم، لذل دعا لها الانتهاء من بنائها قائلاً: " اللهم املأها علما وفقها واعمرها بالمطيعين والعايدين واجعلها عزا لدينك وذلا لمن كفر بك وأعز بها الإسلام".
(٣) جاء في المواعظ والاعتبار: " هذا الذي جباه عمرو ثم عبدالله، إنما هو من الجماجم خاصة دون الخراج". المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٨٤.
(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٥، مرجع سابق، ص ١٥٢.
(٥) جاء في كتاب الدعوة إلي الإسلام: "فكثير من المصريين الذين كانوا من المسيحيين الزائنين أنكروا الديانة المقدسة الكاملة، والتعميد الذي يهب الحياة، وانحازوا إلي ديانة المسلمين أعداء الله، وقبلوا المذهب الذي جاء به ذلك المخلوق، محمد". توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، هامش رقم (٢) ص ١٢٤.
(٦) د/ احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية، مرجع سابق، ص ٤٩٢.
(٧) توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥.
(٨) يوسف بن تعزي بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مرجع سابق، هامش (٣) ص ٥٩.

خراجها ثمانمائة ألف دينار، لكنه بالغ في اصلاحها وعمارتها فجاها أربعة آلاف ألف وثلاثمائة ألف دينار^(١)، وحصل موسى بن عيسى الهاشمي من مصر علي ألف ومائة ألف وثمانين ألف دينار^(٢).

وبلغ خراج مصر في عهد الدولة الاخشيدية ألفي ألف دينار، ونتيجة للإصلاحات التي أجرتها الدولة الفاطمية وتشديد مدينة القاهرة وجعلها مركزاً تجارياً، جبي جوهر الصقلي سنة ثلاثمائة وثمان وخمسين من مصر ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار، وفي السنة التالية جبي منها ثلاثة ألف ألف دينار فقط^(٣)، وبلغ خراج مصر سنة أربعمائة وثلاثة وستين ألف ألف وثمان مائة ألف دينار، ثم استمرت قيمة الجباية في الانحدار إلي أن جباها القاضي أبو الكرم بن معصوم التنيسي سنة خمسمائة وأربعين من الهجرة ألف ألف دينار ومائتي ألف دينار، ولم يتمكن أحد من الوصول بجباية مصر إلي هذا المبلغ بعد ذلك^(٤).

وفي عهد الدولة العثمانية شاع استعمال عملة القرش في ولاية محمد علي^(٥)، وأصبحت جزية مصر تحسب بالقروش لضآلة قيمتها، ولم تصل حصيلة الجزية إلي المليون جنية، فقد بلغت الجزية المطلوبة من أهل الذمة بمصر عام ١٨٠٨م مبلغ ٦٣٨.٠٠٠ قرشاً، وفي عام ١٨٣٩م بلغ اجمالي الجزية المطلوبة ٤٤٩.٠٠٠ قرشاً^(٦).

فالملاحظ تغيير حصيلة الجزية بمرور الزمن باتجاه الانخفاض وبصفة متتابعة، وهذا دليل واضح وأكد علي تحول أعداد كبيرة من أهل الذمة إلي دين الإسلام وبالتالي إعفائهم من ضريبة الجزية، فبالرغم من الزيادة المطردة في عدد السكان إلا أن هذه الزيادة لم يكن لها مردود إيجابي علي مقدار الحصيلة، وهذا مؤشر علي أن الجزية لم تكن حصة قطعية ثابتة

(١) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٥، مرجع سابق، ص ٧٣.
 (٢) موسى بن عيسى بن العباس الهاشمي العباسي، ولاة الخليفة هارون الرشيد إمرة مصر للمرة الأولى سنة ١٧١هـ وصرفه عنها ١٧٢هـ، وجمع له الصلاة والخراج، ثم أعاده الرشيد إليها للمرة الثانية ١٧٥هـ وصوف عنها سنة ١٧٦هـ، ثم أعاده الرشيد إليها للمرة الثالثة سنة ١٧٩هـ وصرفه عنها سنة ١٨٠هـ.
 (٣) د/ إبراهيم بيضون، الفاطميون قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس، مرجع سابق، ص ٢١٣.
 (٤) المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٨٤ وما بعدها.
 (٥) د/ محمود عباس احمد، تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد (١٠)، مايو ٢٠٠٩، المجلس الأعلى للآثار، مصر، ص ٣٨٣.
 (٦) د/ ايمن احمد محمد، الجزية في مصر (١٧١٣-١٨٥٦م)، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

وإنما كانت متغيرة تختلف باختلاف عدد السكان الخاضعين لها وتتنقص بتحول جانب منهم إلى الإسلام^(١).

وبالرغم من ذلك يري بعض المستشرقين أن كل أرقام حصيلة الجزية التي أشار إليها المؤرخون مبالغ فيها، إذ لم تصل جباية مصر في ولاية عمرو بن العاص أو خلفه إلى مثل هذه المبالغ، مع أقصى تعسف من عمال الخراج، يقول فلوتن: "ولاية مصر في أيام عمرو بن العاص، حيث بلغ خراجها مليونين من الدراهم"^(٢)، بينما تجاوز الأربعة ملايين في عهد والي الذي خلفه"^(٣).

ونري أن قلة حصيلة الجزية وانخفاضها بشكل مستمر، يرجع إلى عوامل متعددة منها: انخفاض دخول المصريين بسبب اعتمادهم كلياً على نهر النيل في الزراعة وكان انخفاض الفيضان يصيبهم بالقحط، وكان من شروط الجزية القدرة والسعة المالية، فلا يكف أحد منها ما لا يطيق، لقول الله تعالى: ﴿لَا تَكْفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٤)، بالإضافة إلى اعتناق أعداد غفيرة من القبط الإسلام بصفة مستمرة الأمر الذي كان له تأثير سلبي مباشر على وعاء الضريبة^(٥)، كذلك كثرة الإعفاءات من الجزية ومنحها بسهولة ويسر، أيضاً غياب سجلات منضبطة بالمواليد تكون ثروة معلوماتية لربط الضريبة^(٦)، بالإضافة إلى توسع الدولة

(١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٧٧.
(٢) عند تعليقه على كتاب السيادة العربية، قرر المترجم الدكتور حسن إبراهيم أن فلوتن أخطأ عندما قوم جباية مصر بالدراهم وأن المراد هو الدنانير دون الدراهم. فان فلوتن، السيادة العربية والشيع والاسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، هامش (١) ص ٢٦.
(٣) فلوتن، السيطرة العربية والتشيع والمعتقدات المهدية في ظل خلافة بني أمية، مرجع سابق، ص ٣٠.
(٤) سورة النازعات، الآية رقم (٢٤).

(٥) ذكر دينيت أن حاكم مصر سنة ١٢٧هـ الحفص بن الوليد قرر أن من يسلم سيعفي من ضريبة الرأس، نتيجة لذلك ارتد عن المسيحية أربعة وعشرون ألف من المسيحيين المعمدين في مصر وأعمالها .. وفي عام ١٣٣هـ قرر والي مصر العباسي أن كل من يصير على دينه ويصلي كصلاته يكون بغير جزية، ومن عظيم الخراج والكلف فأكثر كثير من الاغنياء والفقراء دين المسيح .. كما يذكر أن هذا التحول سبب ضيق لابناء جلدتهم قائلاً: "ان الازدياد المستمر في التحول إلى الإسلام بين الأقباط سبب ضيقاً شديداً في الجماعات القبطية". دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٣٩.

(٦) برر علماء الحملة الفرنسية التناقص المستمر في مقدار الحصيلة بغياب سجلات منضبطة للمواليد، كما أن الإعفاءات من الجزية كانت تمنح بسهولة بالغة للأقباط واليهود. علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر"، المجلد الخامس، ج٢، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ب.ت، ص ٢٠٩.

الإسلامية وحصولها علي موارد من الفتوحات الجديدة، كذلك أيضاً تغاضي الدولة الإسلامية عن تحصيل الضرائب التي لم تتمكن من تحصيلها في الموعد المقرر لها ولد لدي بعض الأفراد روح التحايل لتفويت الفرصة للتحلل من هذا الإلتزام^(١)، كما أن المسلمون لم يشترطون علي القبط سداد جزيتهم نقداً، بل كانوا يقبلون منهم الجزية نقداً أو عيناً^(٢)، ومن المعلوم أن الحصيلة العينة تتعرض لمخاطر كثرة كالنقص والفقد والتلف بالإضافة إلي أنها تسلتزم نفقات تخزين ونقل وبيع، كل ذلك انعكس بالسلب علي المقدار الكلي للحصيلة السنوية للجزية، وجعلها غير مؤثرة بشكل كبير في ميزانية الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف، لذلك وصف البعض حصيلة الجزية بأنها مال حقير قليل لا يُفقر معطيه ولا يغني آخذه^(٣).

المطلب الثاني: استخدامات الجزية ومصارفها

البطالمة اعتبروا مصر ضيعة مملوكة ملكية خاصة لهم، وعملوا علي استغلالها اقتصادياً، بشتي الوسائل الممكنة، فاتبعوا سياسة رأسمالية الدولة والاقتصاد الموجة واتبعوا نظام الاحتكارات وفرضوا ضرائب متعددة شملت الأشخاص والأموال، في محاولة لإثراء الخزانة البطلمية علي حساب المصريين، بهدف تحقيق ثروة كبيرة، تمكنهم من إقامة جيش قوي، يحقق لهم طموحاتهم الإستعمارية، في توسيع مملكتهم وحماية سلطانهم، دون الإهتمام بشئون مصر والمصريين إلا بالقدر الذي يخدم تحقيق مصالحهم، الأمر الذي قابله المصريون بالرفض والتذمر ولثورة أحياناً .

كذلك الرومان شأنهم شأن البطالمة، اعتبروا مصر غنيمة حرب استولوا عليها بقوة السلاح، فهي بقرة حلوب للشعب الرماني، لذلك وضعوا أيدهم علي كافة خيراتها وثروات مصر ونقلوها إلي روما، لتحقيق ازدهارها وتوفير الرفاهية لأهلها، سواء بإمدادها بالمواد

(١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦١، ١٧٣.

(٢) قال الليث وكتب إلي يحيى بن سعيد أن ما باع القبط في جزيتهم وماي يؤخذون به من الحق الذي عليهم عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فإن ذلك جائز عليهم عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلي الآن، دار مكتبة مديبولي، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠، ص ٢٠٧. وكتب عمر إلي أمراء أهل الجزية وعليهم أرزاق المسلمين من الحنطة مدين، وثلاثة أفساط زيت. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٣) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

الغذائية أو الأشخاص والأموال المصرية، أما المصريين فلم يستفيدوا من خيرات بلادهم وظلوا في أدنى السلم الإجتماعي، مهمتهم خدمة أسيادهم الرومان والعمل علي تلبية احتياجاتهم، فعلي الرغم من اتحادهما في الديانة لم يشفع ذلك للمصريين، وظل هناك اختلاف شاسع في القواعد القانونية والمالية بين الطائفتين، ولم يتساوي المصريون مع الرومان حتي نهاية الحكم الروماني.

أما المسلمون فلم يرتبط توسيع دولتهم بالعنف أو الوحشية أو التخريب أو امتصاص خيرات البلاد وأكل أموال الناس بالباطل، بل عرف العرب بالتسامح والعدل والاصلاح^(١)، فلم يأتيوا مصر للسلب والنهب بل كان هدفهم الأول من فتح مصر، تنفيذُ شري النبي صلي الله عليه وسلم: "إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر فاستوصوا بقبطها خيراً فإن لكم بهم صهراً وذمة"^(٢)، وذلك لنشر الدين الإسلامي علي أوسع نطاق، لكثرة عدد سكانها وتنوع أجناسها^(٣)، واعمالاً لعالمية الدعوة الإسلامية، وتطبيقاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٤)، لذلك اتفق علماء السياسة الشرعية علي أن جباية المال بالنسبة لأولي الأمر من المسلمين لم يكن غاية أو هدفاً، وإنما شريعة محكمة أمر بها الله وسنها رسوله ، ويقع علي عاتقهم تطبيقها وتنفيذ أحكامها^(٥).

والسياسة التي تبنتها الدولة الإسلامية منذ خلافة عمر بن الخطاب تقوم علي تغطية النفقات العامة الدورية من الإيرادات العامة الدورية المثلثة في الجزية والخراج والزكاة^(٦)، وقد اتضحت معالم هذه السياسية عندما فتحت أرض السواد وأرد الفاتحين اقتسامها، كما كان متبع في العهد النبي عليه الصلاة والسلام وخليفته الأول، فقال عمر: "أرايتم هذه الثغور لا بد لها من

(١) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٣) بلغ عدد السكان المتوافر فيهم شروط الخضوع للجزية عند فتح المسلمين لها ما بين ستة ملايين واثنى عشر مليوناً . يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٤٤٤؛ يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) سورة النساء، جزء من الآية رقم (٥).

(٥) د/ فاطمة محمد راشد، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٦) الموارد الدورية لبيت المال هي التي تجبي في مواعيد معينة كل سنة وترد بصفة دائمة. د/عبدالجليل هويد، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت، ص ١١٢.

رجال يلزمونها، أريتم هذه المدن العظام - كالثمام والكوفة والبصرة ومصر - لا بد لها من أن تُسحن بالجيوش ودرار العطاء عليهم، فمن يعطي هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج؟^(١).

وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والمشهور عند الحنابلة، إلي أن المال المحصل من الجزية يأخذ حكم الفئ^(٢)، إذا أن مال الجزية يؤخذ من غير المسلمين بغير قتال، لذلك يُجعل الفائض منه عن حاجة الأقاليم في مصالح المسلمين، لينفق منه الإمام علي المصالح العامة للجماعة^(٣).

وفي مقدمة المصالح العامة الدفاع عن الدولة بتأمين رقعتها وحراسة حدودها، وتوفير الأمن والسكينة في جميع ارجائها، والمشاركين في الدفاع والأمن يحصل علي مستحقاتهم من خزانة الدولة، يقول السرخسي: "يؤخذ منهم المال - أي الجزية - ليصرف إلي الغزاة الذين يقومون بنصرة الدار"^(٤)، ويقول فان فوتلن: "وكانت القواعد التي سنها عمر بأن يكون كل مسلم جندياً من جنود الإسلام، علي أهبة الاستعداد لتلبية داعي الجهاد في كل لحظة دفاعاً عن دينه وأن يُمنح من بيت مال المسلمين عطاءً معيناً مقابل خدماته"^(٥).

كما أن الإسلام يحض علي عمارة الأرض وإصلاحها^(٦)، إذ أن الانتفاع بها مطلوب من الناس عامة، ومن المسلمين خاصة، يقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا تقوم حتي يغرسها فليغرسها"^(٧). فالعمارة من مقتضيات

(١) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ٢٥.
 (٢) الفئ هو كل ما حصل عليه المسلمون من غير المسلمين بغير قتال ويدخل في ذلك: مال المرتد ومال من مات ولا وارث له، وهو خاص برسول الله صلي الله عليه وسلم ولكل إمام من بعده يجعله في مصالح المسلمين. الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٥٣.
 (٣) جاء عن أبي يوسف: "وسالت من أي وجه تجري علي القضاة والعمال والأرزاق؟ فاجعل ما يجري علي القضاة والولاة من بيت مال المسلمين من جباية الأرض أو خراجها والجزية لأنه في عمل المسلمين فيجري عليهم من بيت المال ويجري علي كل وال لمدينة وقاضيتها بقدر ما يحتمل، وكل رجل تصيره في عمل المسلمين فأجره عليه من بيت مالهم". أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧؛ وهو ما رده البعض قائلاً: "الجزية وهي ضريبة معروفة معاونة في المصارف العامة". أ/ علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣١٤.
 (٤) السرخسي، المبسوط، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٧٨.
 (٥) فلوتن، السيادة العربية والاسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.
 (٦) أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ٦٢.
 (٧) مسند الإمام احمد، ج ٣، رقم (١٩١)؛ البخاري، الأدب المفرد، رقم (٤٧٩).

الاستخلاف في الأرض، لذلك لم يكن دافع الفتح الإسلام الإستيلاء والغصب^(١)، وإنما تحرير الإنسان والأرض^(٢)، وتشجيع بناء حياة جديدة تسودها المبادئ الإسلامية^(٣).

فحصيلة الجزية تتفق علي تسيير المرافق العامة، بما يعود بالنفع علي جميع السكان دون تفرقة بين مسلم وغير مسلم، يقول ابن عابدين: "ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهديتهم للإمام وإنما يقبلها إذا وقع عندهم أن قتالنا للدين لا الدنيا. جوهره وما أخذ منهم بلا حرب ومنه تركة نمي وما أخذه عاشر منهم. ظهيرية(مصالحنا) خبر مصرف كسد ثغور وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء والمتعلمين. تجنيس، وبه يدخل طلبة العلم. فتح(القضاة والعمال) ككتبة قضاة وشهود قسمة ورقباء سواحل (ورزق المقاتلة وذراريهم)"^(٤).

وكان المسلمون ينفقون الأموال المحصلة من الجزية لغرض الإصلاحات الداخلية في مصر الذي تجبي منه الجزية^(٥)، فالحاكم كان يحبس في مصر ما يحتاج إليه المصر من أموال لاستثماراته وتقدمه وازدهاره، وما يكفي للإنفاق علي المصالح العامة وأرزاق العاملين، فإن فاض شئ يرسله إلي بيت المال في عاصمة الخلافة، دليل ذلك أن معاذ بن

(١) يقول ارنولد: "لم يضع عمرو يده علي شئ من ممتلكات الكنائس، ولم يرتكب عملا من أعمال السلب والنهب". توماس. و. ارنولد، الدعوة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٢) يقول المؤرخ فيليب حتي: "كانت الفتوحات الإسلامية بمثابة استرداد الشرق القديم لسابق سلطانه القديم، وذلك كان بباعث من الإسلام، وأعاد تثبتت نفسه بعد تغلب غربي دام ألف عام منذ عهد الإسكندر، والذي تمتع بسلطانه في الشرق ٩٦٣ سنة فوضعت الفتوحات الإسلامية حد لها". د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) قرر ذلك صراحة عبادة بن الصامت عندما بعثه عمرو بن العاص علي رأس من المجاهدين للتفاوض مع الموقس، قائلاً له: "أن كل همنا ورغبتنا الجهاد في سبيل الله ونيل رضوانه، وليس غزونا أعداءنا ممن يحاربون لرغبة في دنيا، ولا طلبا للاستكثار منها، رغم أن الله أحل لنا ذلك، وما يبالي أحدنا أكان له قنطار من ذهب أم كان لا يملك إلا درهما، لأن غاية أحدنا من الدنيا أكلة يسد بها جوعه لليلة ونهاره، وشملة يلتحفها، فإن كان أحدنا لا يملك إلا ذلك كفاه، وإن كان له قطار من ذهب أنفقه في طاعة الله، ذلك أن نعين الدنيا ليس بنعيم، ورخاؤها ليس برخاء، إنما النعيم والرخاء في الآخرة". وقد أثبت عبادة بن الصامت هذا المنهج الإسلامي عملا، فعندما كان المسلمون يحاصرون حصن بابلين، ذهب عبادة ليصلي وعنده فرسه، فرأه قوم من الروم، فخرجوا إليه وعليهم حلية ويزة فاخرة، فلما دنوا منه سلم من صلاته، ووثب علي فرسه وحمل عليهم، فولوا هاربين والقوا مناطقهم ومتاعهم الثمين ليشغلوه به، وهو ماض في ملاحظتهم حتي دخلوا الحصن، فعاد إلي صلاته ولم يحاول الإنقاط ما ألقوه خلال المطاردة من نفائس. وقد اعترف المؤرخين غير المسلمين بقوة الباعث الديني والروح المعنوية لدي المسلمين، فقد جاء في كتاب العرب: "إن قوة الجيش العربي لم تقم علي تفوق سلاحه وحسن تنظيمه، بل علي قوة معنوياته التي انبثق معظمها من الدين". د/ فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٤) ابن عابدين، رد المختار علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج ٦، تحقيق/ عادل احمد عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٤٨.

(٥) د/ نجمان ياسين، التاريخ الاقتصادي لعصر الرسالة والراشدين مرجع سابق، ص ١٦٠.

جبل عندما كان والياً علي اليمن بعث إلي عمر بثلاث صدقة الناس، فأنكر ذلك عمر، وقال: لم أبعثك جابيناً ولا آخذ جزية. ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها علي فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني"، وراجع عمر معاذاً في ذلك ثلاث سنوات، فكان يُجيبه بمثل ما أجاب به المرة الأولى^(١).

وفي مصر لم يكن الوالي يرسل إلي بيت مال المسلمين إلا ما يفيض عن حاجة البلاد، فعندما طلب الخليفة عمر بن الخطاب من عمرو بن العاص أن يرسل له ما ضُوب علي أرضها من خراج، وما فُرض علي سكانها من الجزية، لم يرسل عمرو إلا ما فاض عن حاجة مصر وأهلها^(٢)، يقول المقرئزي: "كان عمرو بن العاص يبعث إلي عمر بن الخطاب بالجزية بعد حبس ما كان يحتاج إليه"^(٣).

وأكد المستشرق دينيت علي أن السياسة المالية للعرب في مصر قامت علي تحقيق الاكتفاء المحلي للمصريين قبل إرسال الجباية إلي بيت المال في عاصمة الخلافة، قائلاً: "من المؤكد بذلك إذاً أن هناك حصة من المال لم تكن تسدد للعرب وإنما كانت تنفق محلياً، وإن مقدار هذه الحصة كان معلوماً للعرب.. فهناك استقطاع معين من كل الضرائب العادية وكان

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٥٨٩.

(٢) كان الخليفة عمرو بن الخطاب يعلم رخاء مصر وملاءة أهلها، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل كعب الأحبار عن طبائع البلدان وأخلاق سكّنها فقال: إن الله تعالى لما خلق الأشياء جعل كل شيءٍ لشيءٍ فقال العقل: أنا لاحق بالشام، فقالت الفتنة: وأنا معك... وقال الخصب: أنا لاحق بمصر، فقال الذل: وأنا معك. ويقال لما خلق الله الخلق خلق معهم عشرة أخلاق: الإيمان والحياء والنجدة والفتنة والكبر والنفاق والغني والفقر والذل والشقاء، فقال الإيمان: أنا لاحق باليمن، فقال الحياء: وأنا معك... وقال الغني: أنا لاحق بمصر، فقال الذل: وأنا معك". المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ١٥٠. وقال ابن عبدالحكم: "كتب عمر بن الخطاب إلي عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتي عمارتها وخرابها، فسأله عمرو، فقال له المقوقس: تأتي عمارتها وخرابها من وجوه خمسة: أن يستخرج خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم، ويرفع خراجها في إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومهم، وتُحفر في كل سنة خلجها، وتسُد ترعها وجسورها، ولا يقبل محل أهلها - يريد البغي - فإذا فعل هذا فيها عمرت، وإن عمل فيها بخلافه خربت.. لما استتبأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص في الخراج كتب إليه أن أبعث إلي رجلاً من أهل مصر، فبعث إليه رجلاً قديماً من القبط، فاستخبره عمر عن مصر وخرابها قبل الإسلام، فقال: يا أمير المؤمنين كان لا يؤخذ منها شيء إلا بعد عمارتها، وعاملك لا ينظر إلي العمارة، وإنما يأخذ ما ظهر له كأنه لا يريد لها إلا لعام واحد، فعرف عمر ما قال وقيل من عمرو ما كان يعتد به". ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

هذا المقدار يترك وديعة"^(١).

وقد حاول جانب من الباحثين تقدير ما كان ينفقه المسلمون في مصر من إجمالي جبايتها للإنفاق منه علي تحسين مرافقها وبنيتها التحتية قائلاً: "وأن يصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وتربيتها"^(٢)، علي أن هذا المبلغ لم يكن ثابت بل يزداد بقدر ما تمر به البلاد من شدة وضائفة مالية^(٣)، غير أننا نري أن كل مبلغ الجباية كان ينفق مصر، وبصفة خاصة عند قيام حركات انفصالية ودول منفصلة، بل وخلافة مستقلة في بعض الأوقات، تضاهي الخلافة الإسلامية العتيقة.

وعندما ولي مصر عبدالله بن سعد بن أبي سرح، وحصل منها أربعة عشر مليوناً من الدنانير، فقال الخليفة لعمر: يا أبا عبدالله لقد درت اللقحة بأكثر من درها الأول. فاستنكر عمرو بن العاص ذلك الفعل وقال: قد أضرت بولدها، أي أن هذه الزيادة لا بد أن تضر بأهل مصر^(٤)، فكان رأي عمرو أن الزيادة في حصيلة بيت المال له تأثير سلبي علي حركة الإعمار والإزدهار، بالإنقاص من مقدار الأموال المنفقة علي عمليات التحسين والتطوير في مصر.

والسياسة المالية الإسلامية تهتم بمصالح المجتمع والأفراد معاً، وتعمل علي إقامة مجتمع انساني راشد تتمثل فيه عمارة الأرض وفق منهج الله وشريعته، لذلك وجه الخليفة علي بن أبي طالب عامله علي مصر إلي الإهتمام بشئون البلاد الداخلية وجعل العمارة محل الإهتمام قبل الجباية، وأن حصيلة الضرائب يتعين استخدامها في إعمار مصر ورفاهية سكانها، قائلاً له: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك إلي استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقيم أمره"^(٥).

(١) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٢) محمد علي كرد، الإدارة الإسلامية في عز العرب، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣، ص ٣٧.

(٣) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٤) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج ١، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٨١.

فالإسلام يقيم نظام شمولي يجمع بين الدنيا والآخرة، ويوجد علاقة بين العناصر اللازمة للحياة الكريمة المطمئنة، وينظم علاقة تبادلية تكاملية متوازنة بين إعمار الأرض واستثمارها وحفظ أهلها في أموالهم وأعراضهم وبين الدفاع عنهم وتوفير الأمن لهم، يقول ابن كثير: "وجدت المقاتلة أجراً لأهل العمارة وأهل العمارة أجراً للمقاتلة، فإنهم يطلبون أجورهم من أهل الخراج وسكان البلدان لمدافعتهم عنهم ومجاهدتهم عن وراءهم، فحق علي أهل العمارة أن يوفوهم أجورهم فإن العمارة والأمن والسلامة في النفس والمال لا يتم إلا بهم، ورأت أن المقاتلة لا يتم لهم المقام والأكل والشرب وتثمير الأموال والأولاد إلا بأهل الخراج والعمارة، فأخذت للمقاتلة من أهل الخراج ما يقوم بأودهم، وتركت علي أهل الخراج من مستغلاتهم ما يقوم بمؤنتهم وعمارتهم ولم أحجف بواحد من الجانبين"^(١).

فلم تكن الفتوحات الإسلامية لمحض البغي والعدوان والضاوأة وسفك الدماء كحروب بعض الملوك المستبدين والغابرين، أو للإنتقام والبغض الديني كالحروب الصليبية، أو لأجل الطمع في المال وسعة الملك وتسخير البشر لتمتع القوي بثمرات كسب الضعيف كالحروب الاستعمارية المعاصرة، كل ذلك محرم في الإسلام، بل كان هدف العرب من فتح البلاد هدف روعي من الإسلام في المقام الأول^(٢)، بل كان المسلمون عادلين في حكم الشعوب رحماء في معاملة الناس أعمى عما في أيدي رعيته، ولم يكن للمغانم الدنيوية في نظرهم قيمة في جلب الهدف الروحي الذي كانوا يسعون إلي تحقيقه^(٣)، فأخذ الجزية ممن لم يقبل الدخول في الإسلام لم يكن قصداً للمال ذاته وإنما لتتهياً القلوب لقبول الإسلام ولتشملمهم أحكامه السمحة، فإذا ما تذوقوها كان ذلك عاملاً قوياً في قبولهم له، والدفاع عن الحق وأهله وحماية الدعوة ونشرها^(٤)، يقول ابن عابدين: "قتالنا للدين لا الدنيا"^(٥).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١، مرجع سابق، ص ٣٥٣.
 (٢) يقول محمد رشيد: "أن الشريعة الإسلامية وإن لم يكن شأنها شأن الملكية والسلطنة بل الغاية التي توخاها الشرع ليست إلا تكميل النفس وتطهير الأخلاق والحث علي الخير والردع عن الاثم". محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم ج ١٠، مرجع سابق، ص ٣٤٦.
 (٣) د/ إبراهيم زعور، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، مرجع سابق، ص ٦٨.
 (٤) يقول رشيد: "القتال الواجب في الإسلام إنما شرع للدفاع عن الحق وأهله وحماية الدعوة ونشرها، ولذلك اشترط فيه أن يقدم عليه الدعوة إلي الإسلام". محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم، مرجع سابق، ص ٣٣٢.
 (٥) ابن عابدين، رد المحتار علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

ويؤكد ذلك أن معاذ بن جبل - كان واليا في عهد الرسول وأبي بكر وعمر - قدم علي عمر بثلاث الصدقة فأنكر عمر عليه ذلك وقال لم أبعثك جابياً ولا آخذاً جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها علي فقرائهم^(١)، وسار علي هذا المنهج ولاة مصر، ينفقون إيراداتها ومواردها وما يجمعونه من جزية وخراج وفئ في إصلاح ما خربته الحروب والثورات والاضطهاد أيام حكم الرومان، ودفع رواتب الجيش وأرزاق الجند^(٢)، والشرطة والحرس، ورواتب العمال وكتاب الدواوين^(٣)، وبناء الخانات للمسافرين، وشق القنوات والترع وكري المجاري المائية^(٤)، واستصلاح الأراضي، وتمهيد الجسور، وفي اعمار البلاد وصيانة مرافقها العامة^(٥)، وما ينوب الإمام من أمور الناس بحسن النظر^(٦).

ومما قام به العرب في سنبل إعمار مصر، تشييد العواصم الجديدة والمدن الكبرى^(٧)، كمدينة الفسطاط والقطائع والعسكر، وجعلها أكبر وأجمل المدن قاطبة حتي أنها كانت تضاهي عاصم الخلافة^(٨)، وأنهت دور مدينة الاسكندرية التي خلقت لتولي وجهها نحو الإمبراطورية الأوروبية - إذ استمرت هذه المدينة عاصمة للبلاد طوال العصر البيطلمي

(١) د/ ابراهيم فؤاد احمد، الموارد المالية في الإسلام، دار الشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٣.
(٢) كان كل القادرين علي حمل السلاح من أبناء الأمة مسجلين في ديوان الجند ويستلمون العطاء والرزق، لأن الدولة كانت تطبق مبدأ (الأمة المقاتلة) وليس مبدأ (الجيش المحترف). د/ فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٤٣.
(٣) منذ تولي الخليفة أبو بكر الصديق الخلافة أصبح لموظفي الدولة رواتب محددة يقبضونها سنوياً أو شهرياً. د/ فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٤٢.
(٤) من أشهر المشروعات المائية التي نفذها عمرو ابن العاص بعد فتحه لمصر، بناء علي قرار الخليفة عمر ابن الخطاب، حفر قناة أمير المؤمنين، التي تصل بين البحر المتوسط بالبحر الأحمر من خلال النيل، عبر وادي الطميلات، نظرا للحاجة الماسة لوجود اتصالات يسيره مع شبه الجزيرة العربية. أنجلو ساماركو، قناة السويس تاريخها ومشكلاتها، دار دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥، ص ٤٢.
(٥) د/ علي حسني الخربوطي، الإسلام وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ١٢٥.
(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، ط ١، مرجع سابق، ص ٨٦.
(٧) برر البعض بناء هذه المدن بأن العرب كانوا يفضلون العيش في مدن خاصة بهم بعيداً عن رعاياهم. ريتشارد أ. ساليغان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، مرجع سابق، ص ٧٣.
(٨) وصف كاتب أحسن التقاسيم مدينة الفسطاط قائلاً: "فسطاط مصر اليوم كبغداد في القديم ولا أعلم في الإسلام بلداً أجمل منه. الفسطاط هو مصر في كل قول لانه قد جمع الدواوين، وحوي امير المؤمنين، وفصل بين المغرب وديار العرب واتسع بقعته وكثر ناسه وتتنصر اقليمه، واشتهر اسمه وجل قدره فهو مصر مصر، وناسخ بغداد، ومفخرة الاسلام، ومتجر الانام وأجل من مدينة السلام، خزانة المغرب ومطرح المشرق، وعامر الموسم ليس في الامصار أهل منه، كثير الاجلة والمشايخ، عجيب المتاجر والخصائص، حسن الاسواق والمعاش التي حماماته المنتهي، ولقياسيره لبقافة وبهاء، ليس في الاسلام اكبر مجالس من جامعه ولا احسن تجملاً من أهله، ولا اكثر مراكب من ساحله، أهل من نيسابور، وأجل من البصرة، واكبر من دمشق". المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ١٩٩١، ص ١٩٧.

والروماني^(١). وتوافد علي الإقامة بالمدن الإسلامية الوليدة أهل مصر وجاورهم فيها العرب والكثير من العجم^(٢)، وقد وصف كاتب روح الدين الإسلامي التلاحم بين جميع سكان الدولة الإسلامية قائلاً: "سار المسلمين علي سيرة نبيهم فعاشروا غيرهم بصفاء ووثام، فكان المسيحي واليهودي يجاوران المسلم فيتزاورون ويتهادون لايفصلهم إلا المسجد والكنسية والبيعة"^(٣).

أيضاً إقامة المساجد، وحفر الخلجان والترع والقنوات، وتمهيد الجسور، وبناء القناطر والسدود، وقطع الجزر التي تمنع مياه النيل، فما قامت به الحكومة الإسلامية من بنية متعددة الأشكال وخدمات مختلفة، أكثر بكثير إذا ما قرنت بمبلغ الجزية، يقول المستشرق فلوتن بأن: "لم تكن الضرائب التي فرضها عمر فادحة علي مذهب إليه بعض المؤرخين. هذا الي ما كانت تقوم به الحكومة العربية من بناء الطرق وحفر الترع وتوطيد الأمن وما إلي ذلك من ضروب الاصلاح"^(٤).

فالوالي باعتباره الرئيس الأعلى لولايته والمسئول عن إيراداتها ونفقاتها، كان يحبس كل ما تحتاج إليه ولايته من أموال ونفقات، فإن فاض مال بعد ذلك مما تم جبايته، من الجزية

(١) وصف ابن حوقل مدينة الفسطاط قائلاً: "والفسطاط مدينة كبيرة نحو ثلث بغداد ومقدارها نحو فرسخ علي غاية العمارة والخصب والطيبة واللذة، ذات رحاب في محالها، واسواق عظام، ومتاجر فخام، وممالك جسام، إلي ظاهر أنيق، وهواء رقيق، ويساتين نضرة، ومنتزهات علي ممر الأيام خضرة، وهي سيخة الأرض غير نقية التربة، والدار يكون بها طبقات ست وسبع وخمس طبقات، وربما سكن في الدار المائتان من الناس، وبها مسجدان للجمعة بني أحدهما عمرو بني العاص في وسط الأسواق والأخر بأعلي الموقف بناه احمد بن طولون... وعن شمال الفسطاط عين شمس ومنف عن جنوبها". ابن حوقل، كتاب المسالك والممالك، مرجع سابق، ص ٩٦، ١٠٩. وأفاض ابن عبد الحكم فيما اخطط بالفسطاط من مساجد وقصور وديار وحمامات واصحابها. ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٤١ وما بعدها. وقد اختار عمرو بن العاص مكان الفسطاط بناء علي أمر الخليفة عمر بن الخطاب بتأسيس عاصمة لمصر الإسلامية علي ألا يكون بينها وبين الخليفة ماء، فبناها عمرو في الفضاء المجاور لحسن بابليون (مصر القديمة حالياً). لأن عمر كان يخاف علي المسلمين من البحر، فقد وصفه له عمرو بن العاص قائلاً: "إني رأيت خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير، وإن ركن خرق القلوب، وإن تحرك أزاغ العقول، يزداد فيه اليقين قلة، والشك كثرة، هم فيه كدود علي عود، إن مال غرق، وإن نجا برق"، فلما قرأ عمر ذلك قال: لا والذي بعث محمداً بالحق لا أحمل فيه مسلماً ابداً". أ/ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٢٤؛ وتحديد موقع عاصمة الولاية بالألا يكون بينها وبين الخليفة ماء لم يكن قاصر علي مدينة الفسطاط وحدها وإنما سياسة عامة للخليفة عمر بن الخطاب، فقد كتب أيضاً إلي سعد بن أبي وقاص وهو نازل بمدائن كسري فتحول الكوفة، وإلي صاحب البصرة فتحول من المكان الذي كان فنزل البصرة، وتحول عمرو بن العاص إلي الفسطاط. السيد احمد السيد، الفتوحات الإسلامية، ج ١، المطبعة الأميرية، مكة، ط ١، ١٣٠٢هـ، ص ٤٩.

(٢) يقول المقرئ: "إختط عمرو بن العاص مدينته المعروفة بالفسطاط، فانتشر أهل مصر وغيرهم من العرب والعجم إلي سكنها". المقرئ، المواعظ والاعتبار، ج ٢، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

(٣) أ/ عفيف طباره، روح الدين الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٨٥.

(٤) فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

أو الخراج يتم إرساله إلي بيت مال المسلمين الموجود بعاصمة الخلافة لنفق في المصالح العامة التي تعود بالنفع علي سكان الدولة الإسلامية ككل^(١)، بل أن الوالي كان يحجز كل ما يلزم للإدارة المركزية والمحلية في إقليمه أولاً، ثم يرسل الباقي إلي الخليفة في العاصمة^(٢).

كما شجع العرب أهل مصر علي إعمار بلدهم والاندماج مع الفاتحين ومشاركتهم سبل الحياة^(٣)، فالعلاقات الاجتماعية في الإسلام لاتقوم علي سيادة فريق واستئثاره بالخيرات واستخدام فريق يعمر لغيره الموائد ليحرز لنفسه الفئات، امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٤)، وهذا يتأتي بالاختلاط والمشاركة، فلم يجعل المسلمون المصريين يعيشون في عزلة قسرية أو اختيارية، كما فعل الإغريق والرومان، الذين أقاموا مدن خاصة بهم، ولم يسمحوا لأهل البلاد الأصليين بالاندماج معهم أو الانضمام إليهم إلا بشروط قاسية جداً وبعد التخلص من جنسيتهم الأصلية^(٥).

غير أن المدن الإسلامية الجديدة بمصر محط انظار الأقباط، واستمر إزدياد غير المسلمين في المدن التي شيدها المسلمون، حتي أنها صارت ملجأ للأعداد الغفيرة من الأقباط غير المسلمين من الأقاليم، ذلك أن الإسلام يجيز لغير المسلم أن يقيم في بلاد الإسلام بعهد ذمة أو أمان^(٦)، فلا عنصرية ولا تمييز في الإسلام بسبب دين أو جنس أو نوع أو لون، لقول الرسول صلي الله عليه وسلم: "لافضل لعربي علي أعجمي ولا لعجمي علي عربي ولا لأحمر علي أسود ولا أسود علي أحمر إلا بالتقوي"^(٧)، وقد طبق هذا المنهج في مصر منذ فتحها، فقد رفع أحد النصاري مظلمة إلي عمر بن العاص من أحد أصحاب الرسول يدعي عُفَّة بن

(١) د/ عطية القوصي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) د/ فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٣) يقول شاعر: "الفتوحات حملت العرب والمسلمين إلي الأمصار يجاهدون في سبيل الله، ومنهم من يقيم في الثغور، ومنهم من يستقر في البلاد التي مصرت ليكون قريبا من ساحات القتال، وهناك يبنتي دارا له، ويتخذ لنفسه أسرة".

محمود شاعر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٤) سورة الحجرات، جزء من الآية رقم (١٣).

(٥) Raymond Monier. Manuel elementaire de droit romain, tome 1, 1947, p.231.

C.ACCARIAS, Droit Romain, Quatieme Edition, Paris, 1886, P.117.

(٦) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم، ج ١٠، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٧) البيهقي، شعب الإيمان، رقم (٥١٣٧).

الحارث الكندي، فأوضح حدود عهد الأقباط، بأنهم لا يحملوا ما لا يطيقون، والدفاع عنهم وتوفير الأمر لهم، والسماح لهم بممارسة شعائر دينهم بحرية تامة، وتطبيق أحكام شرائعهم إلا أن يأتوا طالبين حكم الإسلام^(١).

ففي العهد الإسلامي نعمت الكنيسة بسلام لم تحظي به من قبل، ونعم القبط بأقصى درجات الحرية الدينية والأمن والطمأنينة^(٢)، ونعم زعمائهم بالأمن الديني والوظيفي، مما جعلهم يعودون لطرق أبواب الكنائس والأديرة وممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية بحرية ويسر دون مشقة أو حرج^(٣)، وأعادوا تجديد كنائسهم وبناء ما كان قد تدهم منها، وأمر بعض الخلفاء بإعادة الكنائس التي تحولت إلى أنشطة أخرى إلى سابق عهدها وإعمارها علي نفقة بيت مال الدولة^(٤).

وقد دعمت المشروعات التي أقامها الفاتحون وأصر الثقة بين العرب والأقباط^(٥)، وشجع ذلك القيادات القبطية ورجال الكنسية، بتأكيدهم أن الأقباط محكومين بمصيرتهم وعروبهم، وأنه يستحيل عليهم أن يعيشوا بمعزل عن محيطهم الوطني، كما أن الشريعة الإسلامية تجيز للإمام أن يقر أهل الذمة علي الإقامة في المدن التي أنشأها المسلمون^(٦)، لذلك ألف عمرو بن العاص بين المسلمين والأقباط، وصرح للأقباط بالإقامة في مدينة الفسطاط وبناء دور عبادتهم بها^(٧)، فرحلوا للمدن الوليدة للإقامة بها جنباً إلى جنب مع العرب

(١) الشيباني، أسد الغابة، ج ٤، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٣٥٩.

(٢) توماس. و. أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) يقول رينهارت: "لربنا كثرنا منهم يطرقون أبواب الكنائس ويأوون إليها، وهم غير معتقدين بالإسلام".

رينهارت دوزي، ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٤) أطلق الخليفة العزيز بالله يد النصاري في تجديد كنائسهم وإعادة بناء ما تهدم منها، وكان لايبالي في ذلك بمشاعر المسلمين وغضبهم، وكانت إحدى الكنائس في الفسطاط قد تهدمت واندرثرت وأصبحت مخزناً للقصب يملكه أحد تجار المسلمين المسلمين، فأمر العزيز بنزع ملكية هذا المخزن وأن يعاد بناء الكنيسة من بيت مال الدولة، وأصدر سجلاً بذلك. د/عبدالمنعم سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٩٠.

(٥) جاء في كتاب الفتوحات الإسلامية: "لما رجع عمرو بن العاص من الاسكندرية ونزل موضع الفسطاط انضمت القبائل بعضها إلى البعض وتنافسوا في المواضع فولي عليهم امرأ فكانوا هم الذين انزلوا الناس وفصلوا بين القبائل". السيد احمد بن السيد ريني، الفتوحات الإسلامية، ج ١، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٦) ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، مرجع سابق، ص ١١٧٨.

(٧) د/ جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢، مرجع سابق، ص ٧٥.

ليعاونهم ويساعدوهم، يعيشون في سلم ووثام مع غيرهم من العرب^(١)، مما جعل عمر بن الخطاب يشهد بحسن سياسة وقدرة عامله عمرو بن العاص^(٢).

لذلك ساهم الأقباط بدور تاريخي إيجابي في الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي وجميع الأنشطة الحياتية منذ بداية الفتح العربي، وقاموا بتشييد القصور العالية والدور الرحبة والديارات الواسعة^(٣)، والمتنزهات والبساتين النضرة والأسواق الكبيرة^(٤)، وكان العرب يشجعونهم علي الإستمرار في ذلك^(٥)، ويبرر المستشرق دينيت ذلك بأن العرب كانوا علي تفاهم دائم الأقباط وزعمائهم^(٦)، وكان ثمرة هذا توطيد العلاقات بين العرب والأقباط أن أباح العرب للأقباط بناء كنائس ومعابد متعددة وسط العاصمة الوليد مقر الإسلام ومركز جيوشه بمصر^(٧)، والتعاون الذي تم في مصر بين الديانات المختلفة ينم عن أن البطريك بنيامين هو بطل فتح مصر الثاني بعد عمرو بن العاص البطل الأول.

ذلك أن القاعدة الأصولية في الإسلام حرية العقيدة، لذلك سُمح برعاية أماكن عبادة غير المسلمين بالصيانة والتجديد والإستحداث، إذ أن عهد الصلح بين المسلمين والأقباط ضمن لهم حرية ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم وحماية كنائسهم^(٨)، لذلك اجتهد البطريك بنيامين - بعد أن أعاده عمرو بن العاص إلي منصبه - في تجديد الكنائس والأديرة وإعادة بناء وإعمار ما كان هرقل قد هدمه منها أو خربه، وما أتلف أو اعتراه البلي، وقام ببناء كنائس وأديرة جديدة^(٩)، فالإسلام يمنع لمسلمين من التعرض لأماكن عبادة غير المسلمين الموجودة في دار

(١) فان فلوتن، السيادة العربية والشبيعة والاسرائليات في عهد بن أمية مرجع سابق، ص ٤٧، ٣٩.

(٢) محمد علي كرد، الإدارة الإسلامية في عجز العرب، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) وصف أحسن التقاسيم بيوت مصر قائلاً: "ودورهم اربع طبقات وخمس كالمناير، يدخل إليها الضياء من الوسط، وقد سمعت أنه يسكن الدار الواحدة نحو مائتي نفس". المقدسي، أحسن التقاسيم، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٤) محمود شيت، عمرو بن العاص القائد والسفير الأمين، ج ١، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٥) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٦) دانييل دينيت، الجزية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٧) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٨) وصف أرنولد التناغم والتعاون والتسامح الذي ساد العلاقة بين المسلمين والأقباط، قائلاً: "إن غير المصريين قد نعموا بوجه الإجمال في ظل الحكم الإسلامي بدرجة من التسامح لانجد لها معادلاً في أوروبا قبل الأزمة الحديثة". أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٩) يقول أرنولد: "السلطة المدنية أبحاث للقط أن يبنوا كنائس في القاهرة - العاصمة الجديدة - كما سُمح للمسيحيين أن يؤسسوا في بعض المدن الأخرى كنائس وأديرة جديدة". أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٤، ١٣٠.

الإسلام^(١)، يقول الشافعي: "إذا كانوا بمصر للمسلمين لهم فيه كنيسة، أو بناء طائل كبناء المسلمين لم يكن للإمام هدمها، ولا هدم بنائهم، وترك كلا علي ما وجده عليه"^(٢).

ونتيجة لانتشار الأمن والسلام الاجتماعي والطمأنينة الدينية والوظيفية للذميين^(٣)، استطاع الأقباط تحقيق أموال عظيمة وثروات ضخمة منقولة وعقارية في ظل الحكم الإسلامي، مما جعل المؤرخون يفردون نصوصاً لتوثق ثراء اليهود والمسيحيين، ولأزال حالهم علي ذلك علي مر الحقب الإسلامية المتتالية^(٤)، وساعدهم علي ذلك أن المسلمين استعانوا بهم في النظارات والدواوين لإدارة شؤون الدولة، وبصفة خاصة في المجال المالي والإقتصادي، فقد أسندت الدولة الإسلامية إليهم مناصب إدارية هامة في الجانب الإداري والاقتصادي والجبائي^(٥)، وقد برر علماء الحملة الفرنسية تغلغل الأقباط في الجهاز الإداري والمالي بقولهم: "هؤلاء الذين اكتسبوا المعرفة التامة باللوائح والأساليب المتبعة عند تطبيقها، وهكذا لم تعد هناك قرية بها أرض زراعية لانجد بها قبطياً في وضع يسمح له أن يقدم أدق وأوفي البيانات عن الرسوم القديمة والحديثة، سواء المفروضة محلياً أو تلك المفروضة بشكل عمومي، وسواء كانت المشروعة منها أو الجائرة"^(٦).

مجمل السياسات التي اتبعتها المسلمون في مصر، كان لها انعكاس إيجابي مباشرة

(١) أحصي المقريري الأديرة فبلغ عددها ستة وثمانون ديراً للعباقبة. المقريري، المواعظ والاعتبار بذكر الخط والاثار، مرجع سابق، ص ٥٠١-٥١٠. وحاول أرنولد التاريخ للكنائس التي بنيت في العهد الأول للدولة الإسلامية وحتى العصر العباسي، فذكر كنيستات عظيمتان بنيتا في القسطنطينية، أحدهما كنيسة بنيت في حصن بابليون في عهد الخليفة عمر بن الخطاب لتضم جثمان النبيين دانيال وحزقيال. توماس. و. أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٤-٨٦.

(٢) الشافعي، الأم، ج ٥، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

(٣) يدلل أرنولد علي ثراء مسيحي مصر وتسامح المسلمين معهم قائلاً: "حاول السلطان الجالس علي العرش أن يصلح بين هذه الفرق المتخاصمة. يقصد المسيحيين المتنازعين علي مناصب الكنيسة - ورفض ما عرضته عليه من رشا ضخمة بلغت ثلاثة آلاف وخمسة آلاف، بل عشرة الآلاف قطعة من العملة الذهبية، ليغروه بأن يكفل لهم اختيار أحد المرشحين بالضغط وباستعمال نفوذه الرسمي. بل عرض عليهم هذا السلطان أن يتجاوز عن المطالبة بالرسوم التي اعتاد أن يؤديها البطريرك الذي يفوز حديثاً بالانتخاب، لو أنهم طرحوا منازعاتهم ووصلوا إلي شيء من الاتفاق". أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٤) د/ فايز اسكندر، القاهرة في زمن المماليك الجراكسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت، ص ٨٣.

(٥) يصف فلوتن الموظفين غير العرب الذي جمعوا ثروات كبيرة في ظل الحكم الإسلامي قائلاً: "أن بعض الموظفين قد استطاع بالرغم من ذلك جمع الثروات الضخمة.. ومن ثم لم يلبث هؤلاء أن أسندت إليهم المناصب الادارية الهامة وجباية الأموال الاميرية". فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٣٦، ٣١.

(٦) علماء الحملة الفرنسية، وصف مصر، مجلد ٥، ج ٢، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.

علي حياة الأفراد، وأنت ثمارها اليانعة لصالحهم في مدة قصيرة، وقد وصف توماس أرنولد ذلك، قائلاً: "حالة القبط في الأيام الأولى من حكم المسلمين كانت معتدلة، فكان المسيحيون يعيشون في مجتمعهم آمنين علي حياتهم وممتلكاتهم ناعمين بمثل هذا التسامح الذي منحهم حرية التفكير الديني، تمتعوا، وخاصة في المدن، بحالة من الرفاهية والرخاء"^(١)، وقد وصل التسامح في بعض الأوقات إلي الإغراق في المحاباة، إذ كان الوزراء وكتاب الدواوين وموظفي الخراج حتي العهد الفاطمي من أهل الذمة، حتي أنهم جاروا علي حقوق المسلمين في هذا العصر^(٢).

المبحث الثاني: إنتهاء تطبيق الجزية في مصر

منذ فتح مصر وسكانها من أهل الذمة خاضعين الجزية، فالبرغم من تداول السلطة بين الأسر الإسلامية المختلفة، واستمر تطبيق الجزية في مصر ردياً طويلاً من الزمن تجاوز اثني عشر قرناً، ومن الغيبيات التي أخبر بها النبي عليه الصلاة والسلام، أنه مهما طال أمد تطبيق الجزية، فإنه في آخر الزمان يضعف المسلمين وتنقسم دولتهم ويتكالب عليها الأعداء عليهم، فيفرضون في نظمهم ويقلدون اعدائهم، مما يؤدي إلي زوال تطبيق الجزية في مصر قائلاً: "منعت العراق درهماً وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر اربها ودينارها، وعدتم من حيث بدأت، وعدتم من حيث بدأت، وعدتم من حيث بدأت"^(٣).

وقد انتهج سعيد سياسة مخالفة لما سار عليه المسلمون، إذ كان له رأي مخالف بالنسبة لتطبيق الجزية في مصر، مقررًا إلغاؤها بعد اثني عشر قرناً من التطبيق، متعللاً بتحقيق المساواة التامة بين المصريين، غير أن المؤرخين اختلفوا بشأن الأسباب التي دعت هذا الولي إلي اتخاذ مثل هذا القرار.

وسنقسم هذا المبحث إلي مطلبين، المطلب الأول: إنتهاء الجزية في مصر، المطلب الثاني: الأسباب التي دعت إلي لإلغاء الجزية.

(١) أرنولد، الدعوة إلي الإسلام، مرجع سابق، ص ٨١، ١٢٤.

(٢) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٣) صحيح مسلم، حديث رقم (٢٨٩٦).

المطلب الأول: إنتهاء تطبيق الجزية في مصر

لم تكن عملية التحول من عدم اشتراك غير المسلمين في جيوش الدولة الإسلامية وليدت لحظة معينة، بل استغرق ذلك ردهلاً طويلاً من الزمن، سمح بتطور الأفكار والثقافات، بما أدى لزيادة التعاون مع الآخر واعتماد عليه في بعض المجالات، حتي إدماجه وانخراطه بصفة كاملة في كل شئون الوطن، واشتراكه في حمايته والدفاع عنه، بحيث أصبح لا محل لهذه الضريبة.

وسنقسم هذا المطلب إلي ثلاثة فروع، الفرع الأول: تكوين الجيوش الإسلامية في العهود الأولى، الفرع الثاني: دخول غير المسلمين إلي الجيوش الإسلامية، الفرع الثالث: المساواة بين سكان مصر في الشئون العسكرية.

الفرع الأول: تكوين الجيوش الإسلامية في العهود الأولى

منذ أن تعاهد المسلمون مع أقباط مصر علي دفع الجزية، وأحكام هذا العهد والإلتزامات الناشئة عنه سارية ومطبقة بين طرفيه، فمن خصائص عقد الجزية التأييد، لذلك ظل الإلتزام بدفع الجزية نافذا ومنتج لأثاره، حتي مجئ الأسرة العلوية وتولي سعيد ابن محمد علي علي زمام السلطة في مصر.

ذلك أنه بعد هجرة الرسول صلي الله عليه وسلم إلي المدينة، أصبح هناك بيئة صالحة مؤهلة للتكاليف الشرعية ومواجهة الكفار بإعداد المسلمين لذلك، حيث نزلت آية تبيح للمسلمين الدفاع عن أنفسهم ورد العدوان، قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^(١)، فرأي فيها الرسول عليه الصلاة والسلام الإذن بجمع جنود يحمون الدعوة ويردون عنها كيد الحاقدين وعدوان المعتدين.

وبعد فتح مكة قويت شوكة المسلمين، زاد عدد الموحدين وعتادهم، وبات ممكناً إعداد جماعة تعتنى بواجب الجهاد، لبراعتها فيه وخبرتها به ومقدرتها عليه، لذلك حض عليه

(١) سورة الحج، الآية رقم (٣٩).

الصلاة والسلام وأصحابه علي الجهاد في سبيل الله، فقام جيش المسلمين في بداية تكوينه علي أداء فريضة الجهاد، ولم يكن المقاتلين ملزمين بالتجنيد الإجباري، بل أخذ طابع التطوع طلباً للأجر والثواب ومحبة الله ورضائه^(١)، ففي صدر الإسلام لم يكن للدولة الإسلامية جيش دائم، وإنما كان كل مسلم قادر علي حمل السلاح ينفر للحرب عند الحاجة، إذ غدت الأمة الإسلامية كلها مقاتلة، فكل مسلم قادر علي حمل السلاح ينضم طواعية للحملات العسكرية^(٢).

وفي عهد الدولة الأموية استمر المقاتلة يعيشون حياتهم العادية ويمارسون شئونهم الطبيعية وقت السلم، يزرعون الأرض أو يتاجرون أو يمتهنون الحرف والمهن، فإذا وجد خطر داخلي أو خارجي كانوا ينفرون للحرب، وكانت القوة البشرية الرئيسة من القبائل الشامية والعراقية والعربية، وجميعهم من العرب القحطانيين والعدنانيين، وعندما بلغت الدولة الأموية ذروة مجدها، ودخلت أقاليم وأفراد كثيرة تحت لواء الإسلام، واختلط الفاتحون بسكان البلاد المفتوحة، وحصلوا من الفتوحات علي نصيب من الغنائم والفئ، وأصبح لديهم ثروات وملكيات يعتنون بها، فمال كثير منهم إلي العمل في الأرض والزراعة وامتلاك العقارات وتكوين الثروات الثابتة، لذلك هم بعضهم بالتقاعد عن الحرب والقتال.

ولما كان من شأن ذلك المساس بأمن الدولة وسلامة أراضيها وسكانها، حاول بعض الخلفاء الأمويون إصلاح الوضع وتعويض النقص في عدد الجند، باللجوء إلي التجنيد الإلزامي منذ أواسط العصر الأموي، لخلق جيش نظامي دائم مرتبط بالدولة الإسلامية وموال لها ومدافع عن قضيتها، وبالتالي أصبح جند الجيش الإسلامي فئتين^(٣)، فئة المتطوعين للجهاد علي نفقته، بالإضافة إلي فئة المرتزقة المحترفة أصحاب العطاءات الدورية^(٤)، ومع مرور

(١) د/ شحادة الناطور، النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) د/ فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٠٣، ٤٠٨.

(٣) الهدف من التمييز بين المسترزقة والمتطوعة هو أن يجعل أمير الجيش علي كل صنف منهم عرفاء ونقباء. د/ فاضل عباس الحسب، الماوردي في نظرية الإدارة الإسلامية العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٤، ص ٤٠-٤١.

(٤) كان الخليفة عمر بن الخطاب قد فطن إلي حاجة الجند القائمين بالجهاد إلي أرزاق لهم وأسرهم، فقرر لهم مرتبات دورية، وكان أقل راتب للمجنّد في تنظيم عمر هو مبلغ ٢٠٠ درهم في السنة، ثم زاد إلي ٣٠٠ درهم، وحصل الضباط علي رواتب ما بين ٧٠٠٠ إلي ١٠٠٠٠ درهم في السنة، بجانب ذلك حصلت زوجة

الوقت أصبح التجنيد الإجباري للمسلمين نظاماً ثابتاً^(١)، وضم الجيش الإسلامي عناصر تنتمي إلي أجناس الفرس والترك^(٢)، ومع ذلك ظلت المؤسسة العسكرية مرتكزة علي مبدأ الأمة المقاتلة.

وقد استغلت الدعوة العباسية السرية تدمير المقاتلة العرب في خرسان أبان العصر الأموي لتجنيدهم لهذه الدعوة وجعلهم جنوداً في الجيش العباسي، فكان أهل خرسان من عرب وعجم نواة جند الدولة الجديدة، إذ كانوا أول من سجل في ديوان شيعة بني العباس^(٣)، الأمر الذي ترتب عليه تغلغل العنصر الفارسي بكثرة في القوة العسكرية الإسلامية، لذلك قُسم الجيش العباسي إلي قسمين رئيسيين: عربي وفارسي، وعندما دبّت الغيرة والحسد بين القادة، أقصي المأمون العرب والفرس نهائياً وجعل الأمر والنهي للأتراك^(٤)، وأضاف المعتصم عناصر أخرى للجيش، من المغاربة والمصريين والزنوج والأعراب والديالمة والأكراد وسكان الأمصار، بالإضافة إلي المماليك الذين اشترتهم الخلافة العباسية ودربتهم علي حمل السلاح^(٥).

الفرع الثاني: دخول غير المسلمين إلي الجيوش الإسلامية

في عهد الخلافة الفاطمية اتخذت القاهرة عاصمة للخلافة ومقراً للمذهب الشيعي بنوعيه الإسماعيلي والإمامي، وجري العمل علي إظهار المذهب الفاطمي في كافة أنحاء الديار المصرية^(٦)، بالاستغناء عن الموظفين السنيين وإحلال المغاربة وغيرهم من أنصار

كل جندي وطفل علي عطاء من الدولة، كما أخذ كل جندي جارية دون مقابل، فضلاً عن الملابس والنعال، بالإضافة إلي أربعة أحماس الغنائم التي تتخلف عن الفتوحات. د/ علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٩.

(١) د/ علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

(٢) د/ خالد جاسم الجنابي، تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في العصر الأموي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ب. ت، ص ٤٦.

(٣) د/ فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤١٩.

(٤) د/ محمد عبدالحفيظ، الجيش في العصر العباسي الأول، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٠٠.

(٥) د/ فاروق عمر، تاريخ النظم الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

(٦) في يوم الجمعة الأول لدخول الفاطميون مصر، أمر جوهر بزيادة الخطبة ب: "اللهم صلّ علي محمد المصطفى، وعلي علي المرتضي، وعلي فاطمة البتول، وعلي الحسن والحسين سبطي الرسول، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، اللهم صل علي الأئمة الطاهرين آباء أمير المؤمنين". أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، المجلد الأول، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٧٩.

الفاطميين محلهم، والعطف علي النصارى واليهود والإستعانة بهم في الشئون المالية والإدارية والحربية، لذلك تم تمكينهم من اعتلاء أرفع مناصب الحكم ورئاسة الدواوين^(١)، بعد أن أقصوا المسلمين السنيين عنها^(٢)، وهذا التمكين دعي المؤرخين إلي القول: "أنه يمكننا أن نقرر أن العصر الفاطمي كان يعد من أزهى العصور الإسلامية لأهل الذمة"^(٣).

وكان الفاطميون في حاجة إلي جيش قوي، يساعدهم علي حماية دولتهم ويعمل علي إمتداد نفوذهم في أراضي الخلافة العباسية، لذلك كونوا جيشهم من من خليط غير متجانس من عدة أجناس لم يكن بعضها معروفاً في مصر، فضم الجيش الفاطمي مغاربة وبربر وأتراك وديلم وسودانيين، بالإضافة إلي عناصر أجنبية وفدت إلي مصر من الأرمن والأكراد^(٤)، وكان للوزراء دور واضح فيما وصل إليه حال الجيش الفاطمي، فقد ساهموا بدور بارز في إدخال كثير من العناصر التي تكون منها الجيش^(٥)، علي أن الفاطميون لم يعملوا علي إشراك المصريين في جيوشهم إلا في أواخر خلافتهم حين أصبحت دولتهم مهددة من الصليبيين^(٦).

وبعد أن استقر صلاح الدين الأيوبي في حكم مصر، أخذ علي محو آثار الفاطميين بمختلف الوسائل الحربية والدينية والثقافية^(٧)، لأنه كان مقتنعاً بأن مصر مركز النقل في العمليات العسكرية الدائرة بالمنطقة، وقرر تأمين مصر ضد أي هجوم مفاجئ، فكون جيش كبير أزال منه جنود الفاطميين، وضم لجيشه الأجناس الموالية له، فجعل غالبية من الأكراد

(١) من النصارى واليهود الذين ولاهم الفاطميون الوزارة يعقوب بن كلس، وعيسى بن نسطورس، وفهد بن ابراهيم، ومنصور بن عبدون، وزرعة بن عيسى بن نسطورس، وصاعد بن عيسى بن نسطورس، وصدقة بن يوسف الفلاحى، و ابراهيم التستري، ومنصور بن مكرواه، وأبو المظفر بهرام الأرميني. د/ محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مرجع سابق، ص ٢٩٧٠٤. كما أن العزيز بالله جعل ولاية إقليم الشام يرسل يهودي يدعي منشا بن ابراهيم، فرفع أهل ملته واستخدمهم، واستولي أهل هاتين الملتين علي الدولة د/ عبدالمنعم سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، مرجع سابق، ص ٨٧، ٩٢.

(٢) د/ حسن ابراهيم، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية، مرجع سابق، ص ١٩٩.
(٣) د/ قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥١؛ د/ عبدالمنعم عبدالحميد سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٨٩.

(٤) د/ محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٢.
(٥) د/ محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، مرجع سابق، ص ١٧٢.
(٦) د/ محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، مرجع سابق، ص ١٣٢.
(٧) من ذلك قبض صلاح الدين علي أعيان الدولة العبيدية وحاكمهم. يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٦، مرجع سابق، ص ٧٠.

بالإضافة إلى المماليك الأسيديّة والعادليّة والمماليك الأتراك والتركمانيّ الذين اشتراهم لنفسه وسماهم الصلاحية^(١).

وعندما مد صلاح الدين نفوذه إلى الشام، اكتسب تأييد بقايا الجيوش هناك، خاصة جيش نور الدين محمود الذي انضم إليه، فخلق منه وغيره جيشاً شامياً تابعاً له، وبهذا صار لصلاح الدين قوتان، قوة مصرية احتياطية يستخدمها في الدفاع عن مصر، وقوة أخرى شامية ترافقه في كل تحركاته العسكرية، لكن تعدد الإنقسامات داخل الأسرة الأيوبية واشتعال الصراع بين بعضهم البعض على السلطة، وبينهم وبين الصليبيين على السادة والغلبة، تسابق الأيوبيين في تكوين جيوش كبيرة متكاملة من المماليك تم إعدادها على مستوى عسكري رفيع. وفي ظل الانشغال الحربي للأيوبيين تمتع مسيحي مصر بسعادة كبيرة، فقد خفضت الضرائب التي كانت مفروضة عليهم، وأسقط بعضها عنهم بالجملة، وملئوا الوظائف العامة كوزراء وكتاب وصيارفة، ولم يكون هناك مايشكون منه^(٢).

ونشأت دولة المماليك على أنقاض الأيوبيين وفي ظروف ظروف سياسية وعسكرية حرجة، تمثلت في تفكك البيت الأيوبي، واستمرار حملات الفرنجية، وسيطرة المغول على الخلافة العباسية، فالمخاطر محيطة بهم من كل اتجاه وفي كل مكان، لذلك أسس المماليك دولة عسكرية في بلد ليست بلدهم^(٣)، إذ كان من أبرز صفاتهم الفروسية والشجاعة والعنف^(٤)، وقد انعكست هذه الظروف على التركيبة البشرية للجيش المملوكي، الذي تكون من عناصر مختلفة الأجناس ذو إنتماءات متعددة، من الشركسة والتركي والأكراد والعرب والبدو المأجورين، والغالبية من المماليك المبتاعين محترفي الجنديّة، الذين مثلوا محور البنية

(١) د/ احمد مختار، التاريخ الأيوبي والمملوكي، شباب الجامعة، الاسكندرية، ب. ت، ص ٤٥.

(٢) توماس أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) شبه صاحب النجوم دولة المماليك بالإمبراطورية الرومانية قائلاً: "إن دولة المماليك تشبه من هذه الناحية بالإمبراطورية الرومانية التي توصف بأنّها إمبراطورية عسكرية". يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٧، مرجع سابق، ص ٤.

(٤) هذه الصفات كانت سبباً في موت الكثير منهم في سن مبكر في ريعان الشباب وكان من النادر أن يعيش منهم من يبلغ سن الأربعين ولا يموت محارباً أو مقتولاً. أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢١.

الفرع الثالث: المساواة بين السكان في الشئون العسكرية

تشابه العثمانيون والمماليك في وجوه كثيرة، ففي كلا الدولتين سادت العلاقات التي تميز بها نظام الإقطاع الشرقي، وكلتهما مثلتا ثيوقراطية عسكرية عملت تحت راية الإسلام السني، لذلك لم ينشأ بينهما خلافات سياسية أو عقائدية أو تنافس تجاري أو اقتصادي لمدة طويلة، بل أن العثمانيون اعترفوا بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء لدار الإسلام، وخصصوا لأنفسهم دور متواضع هو الدفاع عن الحدود العامة لدار الإسلام، ولقبوا أنفسهم بلقب (غازي) الذي يعني المكافح في سبيل العقيدة^(٢).

لكن محمد الثاني عند حكم الدولة العثمانية اتخذ لنفسه لقب (سلطان) وهو من ألقاب حكام المماليك وادعي مساواة نفسه بحكام مصر وبدأ سياسة الدولة العظمى التي عاصمتها استانبول^(٣)، وهو ما ترتب عليه تدهور العلاقات العثمانية المملوكية، بدأ بصدام سياسي وأنتهي بمواجهات عسكرية ختمت بموقعة الريادانية ١٥١٧م مع السلطان طومان باي^(٤)، التي علي إثرها سيطر العثمانيون علي مصر، وأصبحت مصر إيالة عثمانية^(٥)، تنظم جميع شئونها بأوامر الباب العالي.

وتولي الجيش الهمايوني (أوردو همايون)، زمام الأمور في جميع الشئون، إذ كان الجيش هو الركيزة الأساسية التي بنيت عليها عقيدة الحكم العثماني، إذ كان قائد الجيش يعين والياً بالوكالة في حالة عزل أو غياب والي عن الولاية، بل كانت الوظيفة العسكرية علي

(١) المقريري، المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٣، مرجع سابق، ص٧٠.
(٢) نقولاى إيفانوف، الفتح العثماني للاقطار العربية، ترجمة / يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص٥٣.

(٣) ابن إلياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٥، مرجع سابق، ص٣٦٤.
(٤) يرجع أ/ محمود شاكر سبب عزو العثمانيون مصر بأن الدولة العثمانية كانت تتصدي للصليبيين الذين لم يتمكن المماليك من التصدي لهم، وطلب العثمانيون من المماليك السماح لهم باجتياز الأراضي المصرية للوقوف في وجه البرتغاليين ورفض المماليك هذا الطلب، لذلك دخل العثمانيون بلاد المماليك وقضوا علي دولتهم. أ/ محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج٨، مرجع سابق، ص٤٦٦.

(٥) بهذه المعركة تحققت نبوة شيخ المؤرخين ابن الذي حذر السلطان المملوكي برقوق في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي من العثمانيين بمقولته الشهيرة: "لا تخشوا علي مصر إلا من أولاد عثمان". د/ حاتم الطحاوي، البحث العربي في تاريخ العثمانيين، ب. ت، ٢٠١٤، ص١١.

قمة الهرم^(١)، لذلك كانت مشاكل الولاية تصب في مصلحة قائد الجيش^(٢).

وكان الجيش العثماني يضم مزيج من جنود المتطوعين والمرترقة من اليونان ومقدونيا وألبانيا وبلغاريا وأرمينيا والبلقان والأتراك وغيرهم من سكان الأراضي المفتوحة الذين استخدمهم الحكام، وكانت العقيدة العسكرية العثمانية تسمح بتجنيد صبيان النصاري في الجيش الانكشاري، فجيش الدولة العثمانية يتكون من ستة أوجاقات، منها أوجاقة القبولية، وجنود هذه الأوجاقة يلتحقون بها من خلال عملية "الدفشومة/ الدوشيرمه" أي الجمع والاقطفاف، وطبقت هذه العملية من سنة ١٣٣٥ في عهد السلطان أورخان، الذي إهتم بسن القوانين وإحداث التنظيمات العسكرية اللازمة لحماية دولته^(٣)، فلجأ إلي وسيلة تكفل زيادة جيشه بفتة خاصة قادرة محترفة ودائمة وشديدة الولاء له تكون نواة للجيش بعد ذلك^(٤).

وتتم عملية الدفشورية كل ثلاثة أو خمس سنوات، وتعني تجميع الصبية المسيحيين صحيحي البنية جيدي الذكاء، فيؤخذ غلاماً عن كل أربعين دار من المسيحيين، من جميع المناطق المسيحية الخاضعة للدولة، من سن ٨ إلي ٢٠ سنة، ليتم إرسالهم للعيش بين الأتراك لمدة تصل إلي ثماني سنوات، يتم تدريبهم خلالها علي الأعمال المدنية، وتعليمهم الأعمال التي تفرضها الحياة العسكرية والجنديّة بعيداً عن الأهل والوطن^(٥)، مما يجعلهم عند الالتحاق

(١) فليب فارح ويوسف كراج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٩٤.

(٢) فحدوث الإضرابات في الولاية من شأنها استعانة الحكومة المركزية في استانبول بالجيش ومنحه كل الصلاحيات للقضاء علي الإضرابات أ/ عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، القاهرة، ب. ت، ص ١٤٢.

(٣) سن أورخان قانون لإنشاء وتنظيم عملية "الدفشومة/ الدوشيرمه"، تكون من أربع عشرة مادة تحدد النظام الداخلي وتنظم علاقات أفرادها هذه الفئة، ومن أهم ما نص عليه هذا القانون وجوب الطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطان. أ/ عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) برر البعض استحداث السلطان أور خان فئات جديدة في الجيش بسبب نظرة الريبة وعدم الإرتياح التي نظرتها الدولة البيزنطية إلي الدولة العثمانية التي لم يكن لديها حتي ذلك الوقت جيش نظامي دائم تعتمد عليهن وإنما كانت تقوم بفتوحاتها علي عاتق المجاهدين والباحثين عن الغنائم، الذين يجتمون للحرب وبعدها يعودون إلي أعمالهم الأساسية، كما أن السلطان عاني من تأخر وصول هؤلاء الجنود إلي ساحات المعارك، وعدم تحملهم القيام بعمليات الحصار لفترات طويلة. د/ محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلي الانقلاب علي الخلافة، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ٢٠١٣، ص ٣٣.

(٥) كان رهبان القرية يعدون قوائم باسماء الغلمان ويقدمونها للموظف المختص، لأنهم يضمون لأبنائهم بهذه بهذه الصورة أن يضعوا أقدامهم علي أو الطريق إلي إرتقاء أرفع المناصب الإدارية والسياسية في الدولة. د/

بالعمل العسكري لا يعرفون أباً لهم غير السلطان ولا حرفة لهم غير الجهاد، حيث كان شعار هذه الفئة من "السلطان أبونا والثكنة مسكننا"، وكان المتميزون منهم يلحقون بأوجاق الانكشارية أساس النظام العسكري كله، كما سمح لآبناء الانكشارية المتقاعدين أو المتوفين خلال الحروب بالدخول إلي سلك الإنكشارية^(١)، التي شكلت قوة دائمة وجهاز طوع أمر الدولة والسلطان الحاكم^(٢).

ولم يفكر سلاطين العثمانيون قبل عهد سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) في إدخال آبناء البلاد في الجيش العثماني، لكن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) أرسى قواعد نظام عسكري جديد علي غرار النظم الأوروبية، تضمن هذا النظام إلحاق سكان الولايات في السلك العسكري، وبعد خروج محمد علي من بلاد الشام وعودة الدولة العثمانية إليها عام (١٨٤٠)، كانت هناك حاجة ملحة إلي ملئ الفراغ الذي تسبب فيه خروج القوات العلوية، فطبقت الدولة العثمانية قانون زيُّر نظام التجنيد الإجباري، ونص هذا القانون علي: "أن الجندي فريضة علي الأهالي، وأن إعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي"^(٣).

بتطبيق قانوني ضريبة الغلمان (الدوشيرمه)، وقانون التجنيد الإجباري، صار واجب الدفاع عن أراضي الدولة واجب وطني، منوط بكل السكان علي اختلاف طوائفهم ومشاريهم ودياناتهم، مما سمح لغير المسلمين الالتحاق بالجيش الإسلامية، إذ أضحت ضريبة الدم إلترام قانوني علي المسلمين وغير المسلمين.

وفي عام ١٨٠٥م أصدر السلطان العثماني فرمان بتعيين محمد علي والياً علي مصر، فعمل هذا الأخير علي ترتيب شئون البلاد فوضع قواعد وأسس أقام عليها العديد من الإصلاحات لبناء مصر الحديثة، وكان عماد هذه الإصلاحات في نظره إنشاء مدارس حربية

محمد عاكف آيدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج٣، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ١٩٩٩، ص٥٣٧.

(١) د/ عمر جبري، العقيدة العسكرية للجيش العثماني في الجزائر من خلال نظام الدفشمرة، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، العدد (٩)، جوان ٢٠١٩، ص٤٦.

(٢) د/ محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلي الانقلاب علي الخلافة، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) نظام التجنيد الإجباري تم النص عليه في خط كلخانة الصادر عام ١٨٣٩ وتم تطبيقه اعتباراً من عام ١٨٤٠م. / عبدالعزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٩١٤، مرجع سابق، ص١٤٥.

وتكوين جيشاً جديداً لمصر من أبناء الوطن، واتبع في انشائها النظم الأوربية الحديثة^(١)، ليكون كيان مصر المستقلة في المستقبل، غير أن تنفيذ هذه الفكرة لم يكن من السهل تنفيذها إذ صادفتها عقبات جمه، أقام معظمها المماليك الذين أصلهم من العبيد الأجانب محترفي الحرب، إذ أنهم أخذوا علي عاتقهم مهمة الدفاع عن الدولة المصرية، إذ في هذا الوقت تكون الجيش من المماليك - الذين لم يأمن محمد علي جانبهم^(٢). والحامية العثمانية الإنكشارية المكونة من مزيج من الترك والألبان والمغاربة، وجميعهم لا تربطه بمصر رابطة، فالكمل يعمل من أجل المال والسلب والغنائم واستنزاف أموال الفلاحين لا من أجل مصر^(٣). كما أن المصريين لم يستخدموا للدفاع عن أراضيهم من عهد الفراعنة، إذ فرغهم المسيطرين علي شئون الحكم والسياسية للإنتاج والعمل الاقتصادي، مما جعل درايتهم بالفنون العسكرية الحديثة محدودة.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع أسس محمد علي مدارس حربية وأنشأ معسكرات تدريبية^(٤)، واستعان في تنظيم وإعداد الجيش بالعديد من الخبرات والعناصر الأجنبية والوطنية غير المسلمة^(٥)، فأسند محمد علي هذه المهمة للكولونيل الفرنسي سليمان باشا الفرنساوي^(٦)،

(١) د/ جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٩٥.

(٢) كشف محمد علي عن قلقهم الشديد من المماليك الذين جعلهم العثمانيون علي مقاليد البلاد قائلاً: "كيف يمكننا الاعتماد علي المماليك وقد ارتكبوا الجنايات ضد أخيه وزميلهم وصديقهم الألفي بك / سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) د/ محمد السروجي، الجيش المصري القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٥.

(٤) من المدارس العسكرية التي أنشأها محمد علي مدرسة أركان حرب سنة ١٨٢٥، مدرسة الموسيقى العسكرية ١٨٢٧، مدرستي السواري والمدفعية سنة ١٨٣١، مدرسة البيادة سنة ١٨٣٢.

(٥) امتدادا لسياسة محمد علي المتمثلة في الاستعانة بالأجانب في خدمة الجيش المصري، استعان الخديوي اسماعيل ببعثة عسكرية فرنسية برئاسة الكولونيل ميرشير، وأخري أمريكية، كما استعان بالمسيو فيدال والمسيو ليونار والسير صمويل بيكر والأميرلاي غردون. اسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج ٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٣١٢هـ، ص ٣٠٧؛ د/ محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٦) برر البعض اعتماد محمد علي علي الجانب الفرنسي في تدريب وتنظيم الجيش المصري، بأن محمد علي لم يكن لديه أي شك أو عدم ثقة أو تحفظ تجاه الغرب، ولم يحمل أي ضغينة أو إرتياب تجاه الفرنسيين، بل كان يعتبرهم دائما حلفاءه الطبيعيين، بل أصدقائه، وأن الصداقة كانت متبادلة بين الجانبين، كما أن وزير الخارجية الفرنسي شاتوبريان قام بزيارة مصر سنة ١٨٠٦ لتدعيم الصداقة مع محمد علي. جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة/ محمد رفعت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣٠. في سنة ١٨٣٣ وقعت تركيا وروسيا اتفاقية دفاع مشترك لمدة عشر سنوات سميت "انكار-يكليسي"، وذهب جانب آخر إلي أن استعانة محمد علي بالخبرات العسكرية الفرنسية هو إمتداد للسياسة العثمانية التي اعتمدت علي فرنسا في تدريب وتنظيم الجيش التركي وفي نفس الوقت يعتبر مظهر لخضوع

وأمدته بألف من المماليك المملوكين ملكية خاصة للوالي، ولما اكتسب هذا العمل النظام، توسع فيه وألحق المصريين بالحيش ورتبهم في الجندية عن طريق رجال الدين ومنح المرتبات، واستدعي الجنرال بوير والكولونيل جودين وبعثة عسكرية بولندية للمساعدة في عمليات التدريب والإعداد والتنظيم والتجهيز^(١)، وتوج محمد علي عمله سنة ١٨٢٢م بإنشاء مؤسسة مصرية لتولي جميع الشؤون العسكرية سميت ديوان الجهادية^(٢).

ولما كانت الغاية النهائية لمحمد علي الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية، لذلك سعي إلي تكريس جهود جميع طوائف الشعب لتحقيق هذا الغرض، وقد اشتهر عنه الاعتدال والبعد عن التعصب الديني والتسامح مع أصحاب الديانات الأخرى^(٣)، فعمل علي إزالة كل القيود والفروق بين طوائف الشعب لاستغلال جميع إمكانيات مصر، فسمح للأقباط بما كان محظور عليهم، وجعلهم في الحكومة علي قدم المساواة مع المسلمين، وأنعم علي كثير من المسيحيين برتبة البكوية^(٤)، وعين العديد منهم في وظائف مأموري المراكز، وعين آخرين بخدمة نظارات الحكومة رؤساء وموظفين^(٥)، وسمح لهم لأول مرة بحمل السلاح، وفي مايو ١٨٣١م ألحق بعض القبط بالعمل في ترسانة الاسكندرية وأمر بإعفائهم من دفع الجزية^(٦)، وقد أدت هذه السياسة إلي جعل الجيش المصري جيش عظيم يتبع الجيوش الأوربية

محمد علي باعتبار حاكم إقليمي للولايات لسياسات الباب العالي وتنفيذه لها. أ/ محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي، ج ١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٠٠.

(١) كان محمد علي مقتنعا بأن الجيش المصري لا يكون إلا من المصريين، وأن العناصر الأجنبية ليست إلا مرحلة انتقالية لمساعدة المصريين علي الانتقال إلي الجيش الوطني المنظم، لذلك أرسل العديد من أبناء الوطن في بعثات للدول الأجنبية، للاحتكاك المباشر بالعناصر العسكرية الأجنبية، فبعث بهم إلي إيطاليا وفرنسا والنمسا وانجلترا، للتعليم والتدريب علي أحدث الفنون الحربية وما يتصل بالجيش من علوم ثم نقلها لأبناء وطنهم .

(٢) عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي، مرجع سابق، ص ٦.

(٣) جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٤) وثقت الأسرة العلوية في مسيحي مصر واعتمد عليهم بدرجة كبيرة وصلت إلي منح بوغوص يوسفان لقب بك وجعله من حاشيته المقربين وعينه مترجما خاصا ولما أنشئت النظارات عينه ناظرا للخارجية والتجارة. جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤٤؛ وفي بوغوص قال محمد علي: "لقد قضيت الشطر الأكبر من حياتي وحيدا لا أجد من يؤازرنني غير بوغوص بك". أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٥) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٣.

(٦) د/ سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، مرجع سابق، ص ٦١.

في النظام والاستعداد^(١)، ويفوق أي جيش آخر في منطقة الشرق^(٢).

توج الاتجاه نحو إدماج جميع طوائف الشعب المصري في نسيج واحد، بصدور أمر الوالي محمد سعيد باشا رقم (٥٧) بتاريخ ١٩ يناير ١٨٥٥م، بإلغاء الجزية عن أهل الذمة المصريين نهائياً، والتجاوز عن تحصيل الجزية المستحقة عليهم عن سنوات سابقة لهذا القرار، مما أدي لزيادة الاعتماد علي العنصر المصري والحد من مشاركة غير المصريين في شئون الدولة، ومنذ ذلك التاريخ لا يوجد تطبيق لنظام الجزية في مصر^(٣)، حيث بدأ مشاركة المسيحيين واليهود في شئون الوطن^(٤)، وسمح لهم بحمل السلاح والإلتحاق بصفوف الجيش المصري جنباً إلي جنب مع المسلمين^(٥).

ترتب علي ذلك نشوء مفهوم جديد يحكم العلاقة بين المسلمين وأهل الذمة منذ القرن التاسع عشر هو نظام الوطنية أو المواطنة الذي شمل كافة المصريين^(٦)، ليحل محل نظام الرعوية القديم، وأصبحت مصر دولة مدنية علي غرار دولة الرسول في المدينة المنورة، وزالت

(١) بلغ مجموع ما كان لدي الباشا تحت الصلاح حوالي ١٠٠ ألف جندي. هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي، ترجمة احمد محمد وآخر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ب.ت، ص ٢١٧.

(٢) جاء في رسالة بعث بها المستر باتريك كامبل القنصل الانجليزي في مصر إلي اللورد بلمرستون سنة ١٨٤٠ ما يلي: "الجيش المصري ليس في مركز يمكنه من أن يوازن بينه وبين الجيوش الأوربية التي نظمت تنظيمًا راقياً إلا أنه يخيل إلي أنه يفوق أي جيش آخر كونته حكومة شرقية". د/ محمد فؤاد شكري وآخرين، بناء دولة مصر محمد علي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٦٧٠.

(٣) د/ محمد حسين بهشيتي، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٤) عندما خيف أن لا يبلغ فيضان النيل المنسوب المقرر، لم يقم بالدعاء والصلاة مشايخ المذهب الإسلامية وحدهم، بل شاركهم في ذلك قسس المسيحيين وحاخامات اليهود. هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٥) كان ذلك أثناء للسياسة العثمانية التي قررت خط شريف كولخانة سنة ١٨٣٩ لتأكيد المساواة بين جميع قاطني الدولة العثمانية أمام القانون. بمعنى تحقيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين بهدف القضاء علي حواجز الملل وتوفير الإخاء بين كل الرعايا العثمانيين لتقوية الدولة عن طرق تعزيز ولاء سكانها المسلمين والمسيحيين وضعاف النعات الانفصالية. وكذلك الخط الشريف الصادر في ١٨٥٦/٢/١٨ بتطبيق الخدمة العسكرية علي المسلمين وغير المسلمين، والمساواة في المعاملة بين المسلمين وغير المسلمين. د/ فايز محمد حسين، تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٦١١-٦١٣.

(٦) علي أن سعيد باشا لم يكن أول من أسقط التكاليف المالية عن المصريين، فالتكاليف المالية أخذت في السقوط عن المصريين منذ العهود الأولى للخلافة الإسلامية، يقول ابن زولاقي: "أن الحسين بن علي لما اجتمع مع معاوية، قال له الحسين: إن أهل حفن بصعيد مصر، وهي قرية مارية أم إبراهيم، فأسقط عن أهلها الخراج إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسقطه عنهم". ابن زولاقي، فضائل مصر وأخبارها وخواصها، تحقيق د/علي محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ١٠.

كل تفرقة بين أبناء مصر^(١)، وأصبح من غير المسلمين ضباط ورؤساء في الخدمة العسكرية^(٢)، ولما كانت الجزية مقابل الخدمات السياسية والعسكرية^(٣)، التي قام بها غير المسلمين جنباً إلى جنب مع المسلمين، فلم يعد لهذه الضريبة محل تفرض عليه.

المطلب الثاني: الأسباب التي دعت للإلغاء الجزية

لم يتفق المؤرخون علي مبرر محدد دعي الوالي محمد سعيد إلي إصدار قرار إلغاء الجزية بصفة نهائية عن أهل الذمة بمصر، وإنما نظر كل منهم إلي هذا القرار من زاوية معينة، مما أظهر وجود عدد من الأسباب كانت الدافع وراء صدور هذا القرار، ومن هذه الأسباب مايلي:

أولاً: النزعة الإستقلالية عن الدولة العثمانية:

سعي محمد علي جاهداً بكل ما أوتي من حكمة ودهاء للاستقلال عن الدولة العثمانية، واستطاع الانتصار علي الجيوش العثمانية وكاد جيشه يدخل الاستانة لولا تدخل الدول الأوروبية، وعلي اثر ذلك عقدت معاهدة لندن ١٨٤٠م، التي قوضت توسعات محمد علي وقصت عدد جنوده إلي ثمانية عشر ألف جندي فقط، وقصرت حقه في منح الرتب العسكرية حتي رتبة (أميرالاي) فقط، وتفتت اسطوله البحري، وتسليم الأسطول التركي للسلطات العثمانية بعد أن كان قائد الأسطول قد أحضره إلي الإسكندرية وسلمه لمحمد علي، مما استدل الستار علي حروبه المتواصلة من أجل الإستقلال عن السلطان العثمانيين، فلم تسمح المعاهدة للوالي المتطلع إلا أن يكون تابعاً لسلطان تركيا^(٤).

(١) انتظام الأقباط في سلك الجندية جعل الخديو إسماعيل الذي تولى بعد سعيد مباشرة يتباهي بذلك أمام الغربيين قائلاً لهم أثناء مرور كتيبة من الحرس: "انظروا إلي هذه الكتيبة أن غيها عرباً وأقباطاً، مسلمين ونصارى، وهم يسرون في صف واحد، واني أؤكد أنه لا يوجد بينهم من يهتم بديانة جاره وأن المساواة بينهم تامة". أ/ إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وأثاره، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، P.162.

(٢) يعقوب روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مرجع سابق، ص ٣٢١.

(٣) د/ مصطفى فايدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٤) أ/ إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وأثاره، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤، ص ٩٠.

غير أن حفيده عباس حلمي الأول^(١)، رأى أن تجربة جده في الاعتماد علي تأييد فرنسا في صراعه مع السلطان تجربة فاشلة لم تحقق غايتها، وأن مصلحة تدعيم الإستقلال لن تتأتى بالاعتماد علي أي حليف للدولة العثمانية، بل يتعين الإنضمام إلي معسكر مناوئ لها، ورفض صداقة جده بتاتاَ باعتبارها تابعة للسلطان العثماني^(٢)، ليؤيده ويشد من أزره ويساعده علي تحقيق الإستقلال، فقرر الاعتماد علي انجلترا والانضمام إلي جانبها^(٣)، فكره الفرنسيين واستعان بالانجليز- العدو اللدود لجده^(٤)- ليحد من تدخل الدولة العثمانية في مصر^(٥)، وأنشأ مدرسة حربية سميت (المفروزة)، واستعان بجنود أرنأووط حتي أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة من الجيش، مما ترتب عليه أن ساءت أحوال الجيش^(٦).

كما ورث محمد سعيد عن والده النزعة الانفصالية^(٧)، فالمأثور عنه أنه كان مولعاً بمصر محباً للمصريين، كارها لتركيا والأتراك، لدرجة أنه كان يتمني أن يعثر علي الأوعية الدموية التي تنقل الدم التركي إلي جسمه لكي يستأصله، وكان يجاهر بهذه المشاعر الصريحة غير عابئ بغضب الطبقة التركية المتمكنة من الجيش والإدارة في مصر^(٨)، قائلاً: "أود أن أعرف ما العروق والشرايين التركية والشركسية في جسدي لأفتحها وأتخلص من هذا الدم الممقوت، وحيث إنني أعتبر نفسي مصرياً فمن الواجب أن أربي أبناء هذا الشعب

- (١) عباس بن طوسون بن محمد علي كان ولياً للعهد أثناء حكم عمه ابراهيم باشا حين وافته المنية، آل إليه حكم مصر لأنه كان أرشد ذكور العائلة سناً كما تنص معاهدة لندن ١٨٤٠ بين محمد علي والدولة العثمانية. د/ محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٣٠.
- (٢) في سنة ١٨٣٣ وقعت تركيا وروسيا اتفاقية دفاع مشترك لمدة عشر سنوات سميت "انكار - يكيليسي"، وقد اعترضت انجلترا علي هذه الاتفاقية، إذ أنها كانت تعوق ملاحظتها في مضيق الدردنيل. أ/ محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٧٧.
- (٣) د/ محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٣٠.
- (٤) كان محمد علي قد أنهى كل حلم للإنجليز في السيطرة علي مصر بعد أن أجلاهم عن الاسكندرية في سبتمبر ١٨٠٧ وهو ما حفظته له انجلترا ضغينة لم تتساها مدي الدهر. أ/ إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (٥) عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي، الشريف ماس، القاهرة، ب. ت، ص ٤ - ١٦٠.
- (٦) أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٣٤.
- (٧) خلف محمد سعيد باشا - الابن الرابع لمحمد علي إذ سبقه ابراهيم وإسماعيل وطوسون - ابن اخيه عباس حلمي الأول ابن طوسون ابن محمد علي والذي كان أكبر سناً من سعيد، في حكم مصر اعتباراً من ٢٤ يوليو ١٨٥٤ حتي ١٨ يناير ١٨٦٣.
- (٨) أ/ جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٦.

وأهذبه حتي أجعل صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة ويستغني بنفسه عن الأجانب"^(١).

لذلك كان سعيد يحرض المصريين علي حفظ الوطن من طمع الأجانب، ويحضهم علي التخلص من نير التبعية للغير وبصفة خاصة الدولة العثمانية^(٢)، فكان مثل أبيه يطمع في تحديث مصر المستقلة علي النسق الأوروبي، مستعيناً في ذلك بتوثيق علاقته بفرنسا، مما مكنه من النهوض بالجيش من كبوته التي أصابته في عهد سلفه.

وبدأ سعيد تنفيذ الاستقلال عن تركيا بتوقيع عقد امتياز قناة السويس مع فرنسا، رغم تعليمات السلطان عبدالحميد المتكررة بعدم ابرام هذا العقد، ورغم اعتراض انجلترا علي إنشاء القناة، ليؤكد سيادة مصر واستقلال قرارها السياسي وعدم تبعيتها لسلطة تملّي عليها قرارها، وتعهّد بتقديم أربع أخماس العمالة اللازمة لإنشاء القناة بالسخرة ودون مقابل، مخالفاً بذلك رأي الساسة العثمانيين.

وكان من شأن إنفاذ استقلال القرار السياسي، الإحتياج إلي قوة بشرية ضخمة، تنفيذ أعمال الحفر بلغت مليون وربع مليون مصري، بالإضافة إلي قوة بشرية مصرية خالصة تدعيم الجيش وتضمن استمرار استقلال القرار المصري، فبلغ الجيش ٦٤٠٠٠ مقاتل، وتم تحديث الأسطول المصري وتدعيمه بعدد ١٢٠٠ ضابط، استعداداً للقتال المتوقع مع تركيا، هذه القوة العسكرية لم يكن من الميسور توفيرها من المصريين مالم يكن هناك نسيج مجتمعي واحد يسمح بالتكافل الاجتماعي في تحمل الأعباء والتكاليف العامة والقيام بفريضة الدم.

ثانياً: تمصير الوظائف العامة:

في عهد المماليك كانت الفئة الحاكمة وعلي رأسها الوالي، تتمثل في أقلية من الأتراك

(١) أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٤٠.
(٢) ألقى سعيد باشا خطبة أمام عظماء الدولة جاء فيها: "اني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض، فقد توالت عليه دول كثيرة: كالرعاة والاشوريين والفرس حتي أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان، هذا قبل الاسلام وبعده تغلب علي هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالامويين والعباسيين والفاطميين من العرب ومن الترك والاكرد والشركس، وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها في أوائل هذا القرن في زمن بونايرت، وبما أني أعتبر نفسي مصريا رايت أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه حتي أجعله صالحاً لأن يخدم نفسه وبلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب". د/ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلي العصر الحديث، مكتبة مديولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٤.

والمماليك، تتولي الوظائف الإدارية والمناصب الإشرافية، وتعيش بشكل منفصل عن سائر طبقات المجتمع، وينعت أفرادها بأعيان البلاد وأمرائها وأصحاب الفصل في الأمور، أما اليهود والنصارى فعاشوا على هامش المجتمع المملوكي^(١).

وفي عهد محمد علي كانت طبقة الأتراك والأرناؤوط تسيطر على الجيش، وتحتكر المناصب الإدارية العليا، وتشارك في وظائف الإدارة الصغرى^(٢)، وكانت الصفوة المتكلمة بالتركية هم أصحاب المناصب الحربية والإدارية والفنية، فصفوة المجتمع تركية لحما ودماً ولساناً^(٣)، أما عباس حلمي الأول فكان يلشك فيمن حوله، يؤمن بنظرية المؤامرة ويتوقعها من أفراد الأسرة العلوية^(٤)، لذلك استعان في إدارة شئون البلاد بأجانب يدينون له بالولاء، علي غير وفاق مع أفراد هذه الأسرة، وقربهم منه وجعل منهم حرسه الخاص ورجال حاشيته. بينما قرر سعيد الاستغناء عن الأجانب والاعتماد علي العنصر الوطني، من خلال تمصير الوظائف العامة، فقام بتصفية العناصر الأجنبية والتركية وأبعدها، وحل محلها عناصر مصرية.

ولما كان محمد علي قد فتح مصر للترك مما أدى لانتشار اللغة التركية في البلاد، وتبعاً لأنها لغة وليّ الأمر وصاحب السلطة، أصبحت لغة الصفوة ولغة دواوين الحكومة^(٥). ولما كانت اللغة أهم مقومات الهوية ومكونها الأساسي، جاهد المستعمر من أجل فرض لغته علي الشعوب الخاضعة له، فالحروب اللغوية ليست أقل ضراوة من الحروب العسكرية، وكانت كفة النصر في هذه المعركة تميل لصالح صاحب السلطة، لذلك أمر سعيد باشا بجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية بدلاً من اللغة التركية^(٦)، كما أمر بأن يكون ثلث الموظفين الذين

(١) د/ عبدالرحيم عبدالرحمن، فصول في تاريخ مصر الإقتصادي والإجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٨١، ٣٠٣.

(٢) برر البعض سيطرة الأجانب من الأتراك والأرناؤوط علي الجيش والمناصب الإدارية بتعود محمد علي علي التعامل مع هذه الطبقة وسهولة التفاهم بينه وبينهم. د/ سامية حسن ابراهيم، الآثار الاجتماعية للتجنيد في القرن التاسع عشر، ب. ن، ١٩٩٣، ص ٩.

(٣) أ/ محمد شفيق، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٥٤.

(٤) أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٥) أ/ محمد شفيق، محمد علي الكبير، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٦) استنكمت حركة تعريب الدواوين المصرية بالأمر الذي أصدره الخديوي اسماعيل في ٩ يناير ١٨٧٠ بجعل اللغة العربية هي اللغة المتداولة في جميع المكاتب المتبادلة بين كافة الدواوين والمصالح الحكومية. د/ محمد محمود، الجيش المصري القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٤٩.

يتولون عمل النظارات من المصريين، وهو ما سمح للمصريين بتولي وظيفة محافظ لأول مرة^(١).

ثالثاً: بناء جيش وطني متكامل:

في سنة ١٨٢٠م بدأ محمد علي الاعتماد علي الجندي المصري بعد أن تخلص من عدد كبير من الجنود الاتراك والأرناؤوط في معارك الحجاز والسودان، فأنشأ مدرسة حربية في أسوان مزودة بوسائل التدريب الحديثة أمدها بما يملكه من مماليك، وفي يناير ١٨٢٣ ألق محمد علي المصريين بالتجنيد تحت قيادة مماليكه الذين أعدهم لتدريب وإعداد المصريين، فكان علي المصريين قضاء مدة تجنيد اجبارية في مقابل الحصول علي تذكرة مختومة والإعفاء من الإلتزامات المالية التي كان يخضع لها الفلاحون^(٢)، ولم يسمح للمصريين الترتي إلي رتبة ملازم^(٣).

وعندما تولي عباس حلمي الأول عمل علي اتباع سياسة الرهبة والجمود وتعطيل حركة الانتعاش، فأوقف الإصلاحات التي بدأها سلفه في نظم الدولة ومنشأتها، وانقص عدد الجيش من ١٨٠٠٠ إلي ٩٠٠٠ جندي^(٤)، وكان أبناء مشايخ القرى والعمد وأقاربهم يتمتعون بالإعفاء من أداء الخدمة العسكرية، لأن المشايخ والعمد لعبوا دور محورياً في تجنيد الفلاحين التابعين لهم، فهم الذين يملكون المعلومات التفصيلية لتطبيق سياسة التجنيد الإجباري، وهم

(١) يرى بعض المؤرخين أن بذور التمصير بدأت منذ عهد محمد علي الذي بدأ بتثبيت السلطة وتركيز مقاليدها في يد الدولة المتجسدة في الباشا ذاته، الذي تبني نظام اقتصادي يقوم علي الاحتكار، لتزويده بالأموال اللازمة لشتي مشروعاته التي ارتبطت في مجموعها بانشاء جيش قوي، فجنّد المصريين للمرة الأولى، وأصبحوا يشكلون معظم الجنود العاملين، كما تبني نوع من التعليم المرتبط بالجيش في المحل الأول، وهو ما أدى لشعور المصريين بالانتساب إلي وطن له كيانه الخاص. / جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٨.

(٢) كانت قوة مصر الحربية عند تولية محمد علي عبارة عن رجال استجلبوا من تركيا وألبانيا وسوريا وبلاد المغرب، واسقر رأي محمد علي في أو الأمر علي تجنيد السودانين، لكن هذه التجربة فشلت، فحاول تطبيق النظم الأوربية علي مماليكه من الألبان والأرناؤوط فلم يفلح، فانتهي به الأمر إلي تجنيد المصريين. د/ محمد محمود، الجيش المصري القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٣) برر البعض موقف عباس من انقاص عدد الجيش بقوله: "ان عباسا لم يكن يرضي وجهة جده الغربية، ولا نزعتة الاستقلالية". د/ محمد السروجي، الجيش المصري القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) وصف جانب من المؤرخين عباس حلمي الأول وسياسة الرجعية قائلاً: "ذلك الوالي عمل علي افساد خطة جده الكبرى بجكمه الاستبدادي"، ويرجعون سبب انقاص عدد الجيش إلي أن عباس اتخذ عدد كبير حراسا خاصا به، قائلاً: "عباس جلب الالبانيين وكون منهم حرسا بلغ ستة آلاف جندي". د/ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلي العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٨٢، ٨٥.

الذين يعاونون ضباط التجنيد الأتراك في الحصول علي الرجال الذين يحتاج الجيش إليهم^(١). وانتهج سعيد سياسة تقوم علي تعظيم الإستفادة من الروح الوطنية، باشتراك جميع أبناء الوطن في الدفاع بلادهم والذود عن وطنهم، إذ كان شغله الشاغل طوال مدة حكمه تنظيم الجيش، فأمر بإلحاق المصريين بالجيش، وسمح بالحصول علي رتب الضباط والترقي فيها، بعد أن كان تجنيد المصريين قاصر علي مستوي الجنود فقط^(٢)، وبعد أن كانت رتب الضباط والقادة حكراً علي الأتراك ومن معهم من الشراكس والألبان والأكراد والفئات التي ورثت امتيازات عن المماليك.

كما أمر سعيد بتعميم الخدمة العسكرية علي جميع المصريين علي اختلاف طبقاتهم، بحسب ترتيب ميلادهم، مما أدي إلي إلحاق أبناء مشايخ القري والعمد وأقاربهم، كما أمر بإلحاق أبناء الأقباط بالخدمة العسكرية، وذلك بهدف إصباغ الجيش بالصبغة الوطنية، والتحاق أعداد غفيرة بالخدمة العسكرية^(٣)، بهدف تكوين جيش قادر علي ومواجهة القوة العسكرية التركية، ترتب علي ذلك تكوين قاعدة عريضة للجيش المصري بمختلف درجاته، وفي مقابل التوسع في فرض واجب الدفاع وتعميمه علي جميع أبناء الوطن، قرر تخفيض مدة الخدمة العسكرية فجعلها سنة واحدة^(٤)، اجبارية علي جميع المصريين الذين تتوافر فيهم شروط الجندية، بعد أن كانت مدة الجندية خمس سنوات في عهد سلفه عباس حلمي الأول^(٥).

والمتفق عليه بين الفقهاء أن الجزية تسقط عن الذميين إذا ما انضموا إلي صفوف الجيوش المسلمة، ولما كان سعيد قد ألزم أهل الذمة الإنخراط في الخدمة العسكرية، جنباً إلي

(١) أ/ خالد فهمي، كل رجال الباشا، مرجع سابق، ص ١٦٧-١٦٨. يصف المؤرخين دور المشايخ والعمد في التجنيد بأنهم كانوا يقومون بمعاونة الجنود بالانتقاض علي القري فجأة فلا يلبث أهلها أن يروا أبناء هذه القري الذكور جميعاً قد سيقوا وهم مصفدون في الأغلال إلي عاصمة المديرية. عمر طوسون، صقحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري والبحري، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) أ/ جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٣) كان عدد الجيش في عهد سعيد باشا يربو علي ٥٠٠٠٠ جندياً متمركزين في القناطر الخيرية وأحيانا ينتقل إلي الصحراء. عمر الإسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلي قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢١٧.

(٤) أ/ عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

(٥) في يونيه سنة ١٨٤١ أصدر الباب العالي فرمان حدد الخدمة في الجيش المصري بخمس سنوات. د/ محمد محمود، الجيش المصري القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص ٢٩، ٣٣.

جنب في كافة المواقع والدرجات مع المسلمين، وأصبح الجيش دليلاً واضحاً علي تبني مبدأ المواطنة، وترتب علي ذلك المساواة في الحقوق والواجبات، ولما كانت مرونة الأحكام الشرعية وقابليتها لاستيعاب المتغيرات، من الركائز الأساسية التي تدعم إمكان استمرارية تطبيق الشريعة، وقدرتها علي ملاءمة الواقع في ظل اختلاف ظروف الزمان والمكان، لذلك انتقلت الجزية من حقل التطبيق والممارسة العملية إلي زوايا التاريخ وصفحاته المطوية، إذ لم تعد علتها قائمة في واقع المجتمع المصري، يقول الذهبي: "لما كان الواقع الراهن هو أن جميع أبناء الوطن - من مسلمين وغير مسلمين - يشتركون صفاً واحداً في الدفاع عن ترابه، فإن موضوع الجزية لم يعد وارداً في المجتمع الإسلامي الحديث، علي اعتبار أن العلة الأساسية التي بني عليها الحكم الشرعي لم يعد لها وجود"^(١).

وبتاريخ ١٩ يناير ١٨٥٥م أصدر الوالي محمد سعيد الأمر رقم (٥٧)، بإلغاء الجزية نهائياً عن المصريين أهل الذمة، والتجاوز عن تحصيل الجزية المستحقة عليهم عن سنوات سابقة لصدور هذا القرار، مما أدى لزيادة الاعتماد علي العنصر المصري، وسيطرته علي الشؤون العسكرية وتوجيه طاقة أبناء الوطن لخدمته والدفاع عنه وحماية حدوده وصيانة أرضه وعرضه ومقدراته.

رابعاً: تبني سعيد باشا سياسة التسامح والشهامة:

تبني محمد سعيد روح المودة والشهامة مع الأجانب غير المسلمين، وخاصة الفرنسيين، حيث أبرم مع فرنسا عقد امتياز قناة السويس بناء علي حسن النوايا بدون دراسة أو تمحيص أو تدقيق، كما أرسل عام ١٨٦٣م كتيبة من الجيش المصري، لمساعدة فرنسا في حربها في المكسيك، كما منح ديليسبس موافقة علي حفر قناة السويس، وسلم له كل الأموال المتوافر في الخزانة المصرية ليبدأ الحفر^(٢)، وعندما أوشكت شركة قناة السويس علي الإنهيار

(١) د/ إدوار غالي، معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٢٩.
(٢) اعترف سعيد باشا بسهولة منحه امتياز قناة السويس قائلاً: "اعترف لك بأنني لم أفكر طويلاً في الموضوع وإنما هي مسألة شهور". أ/ سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٤٩؛ وعندما رأي المشروعه النور وانكشفت خباياه وما فيه من افتئات علي الحقوق المصرية، وإنهالت أصوات النقد والملام علي سعيد باشا لتفريطه في مصالح البلاد، لم يعترف بخطئه قال: "هو فرنساوي فخاطبوه أو خاطبوا حكومته أما أنا فلست استطيع سحب امتياز أعطيته". أ/ جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٣٩.

لفشلها في تسويق كامل أسهمها، أشتري سعيد كل الأسهم التي لم يتم تسويقها، وأنقذ الشركة من إخفاق محتم^(١)، كما منح إعانات للمدارس الأجنبية التي فتحت فروع لها في مصر^(٢).

كما ظهرت سياسة التسامح والشهامة أيضاً مع جميع المصريين^(٣)، فقد ابتعد عن سياسة إساءة المعاملة التي اتبعها سلفه، وعمل علي الدوام علي نشر العدل، ولستعادة روح الوطنية المصرية، ولزالت جميع أسباب الشكوي، فقام بتخفيض الضرائب علي الأراضي الزراعية، وحدد المطلوب من كل فرد في دفاتر خاصة، وألغي أعمال السخرة التي كانت تلجأ إليها الإدارة في أعمالها العامة، وأسقط جميع الديون والضرائب المتأخرة عن الفلاحين^(٤)، كما ألغي بعض العوائد والرسوم الجمركية الداخلية، وقضي علي نظام الاحتكار الذي قرره سلفه^(٥)، ومنح الفلاحين حق تملك الأراضي والتصرف فيها^(٦)، وأصدر اللائحة السعيدية بتنظيم تملك الأراضي لأصحابها في أغسطس سنة ١٨٥٨، وفي عهده أصبح الفلاح لأول مرة مالك حقيقي لما يفلحه من الأرض^(٧)، وأمهل الأهالي فترة متسعة لدفع الضرائب المستحقة عليهم، ووضع لائحة معاشات للموظفين المتقاعدين، وقيد سلطة مديري المديریات ومشايخ البلاد وموظفي الإدارة تجاه أفراد الشعب^(٨).

(١) اكتتب سعيد باشا في عدد ١٧٧٦٤٢ سهم من مجموع أسهم شركة قناة السويس البالغ عددها ٤٠٠ ألف سهم، برأسمال ثمانية ملايين جنية مصري. / سهير حلمي، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٥٢.

(٢) قدم سعيد إعانة لمدرسة راهبات البون باستور أو الراعي الصالح. / سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) ويبرر البعض سياسة التسامح التي تبناها سعيد باشا بأنه تلقى تعليمه في باريس وكان ذو نزعة وميل للتوجه الغربي. / عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٤) كثرة الإصلاحات التي قام بها سعيد باشا في مجال الزراعة جعل البعض يقول: "عصر سعيد كان العصر الذهبي للفلاح". / د/ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلي العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٥) د/ محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلي العصر الحديث، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٦) استندت الحكومات السابقة علي حق الغزو، باعتباره السند الوحيد الذي ارتكزت عليه هذه الحكومات للسيطرة علي أرض مصر، وقد مارس هذا الحق علي التوالي الفرس والإغريق والرومان والعرب والمماليك والفرنسيون، فلم يوجد قانون ينظم الملكية، وإذا كان المحتل قد ترك المصريين الانتفاع بأجزاء من الأرض، فلم يوجد ما يمنع من إيقاف هذا الانتفاع سوي فعل يعبر عن إرادة أحد الغزاة، فالملكية كانت تنتقل داخل العائلة ليس بسند من حق الإرث بقدر ما هو دليل علي حسن صنيع الحكومة التي تحتفظ لنفسها بحق التصرف في الأراضي حسب مشيئتها وحدها. ب. س. جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج١، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢، ص ١٥٦.

(٧) عمر الإسكندري، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلي قبيل الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص ٢١٨.

(٨) / عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي، مرجع سابق، ص ١٦١.

وكان محمد علي قد أرسى جذور مبدأ المساواة بين المصريين، وسن قوانين كل موادها متشربة بالرغبة في فتح عصر جديد، تسود فيه المساواة بين كافة المواطنين، بحيث يكون الفرد آمناً علي حريته الشخصية ومن أي عبث ما دام لم يرتكب جرماً، ولم يأتي أمراً تؤاخذ عليه الشرائع، لكن الدولة كانت مكبلة بالمشاكل والتهديدات، لذلك لم تنفذ هذه القوانين تنفيذاً مرضياً يوافق غرض الوالي^(١).

وفي إطار روح المودة والتسامح والشهامة التي انتهجها سعيد، مع جميع أطراف الشعب المصري، رأي أنه من الضروري تطبيق روح القوانين التي سنها والده، ونشر الألفة بين طوائف الشعب بنص قانوني يكفل المساواة التامة بينهم، فأصدر أمره (٥٧) لسنة ١٨٥٥م بإلغاء الجزية نهائياً عن ذمي مصر.

خامساً: تدعيم استقلال الاقتصاد الوطني:

في عهد سعيد انتشر النفوذ الأوربي في مصر، بسبب اتجاهه للدول الأوربية للحصول علي الأسلحة المتطورة، وبناء وتجديد الأسطول وصلاح الموانئ، وإعادة ترتيب وتحديث الجيش، استعداداً للحرب مع تركيا، وفي عهده كثرة قضايا التعويضات التي أدينت فيها الحكومة المصرية، فلجأ إلي استدانة ملايين الجنيهات من الدول الغربية، فكان ذلك من أسباب الأزمة المالية في عهده^(٢)، وترتب علي هذه المعاملات نفوذ كبير للأجانب والجاليات الأوربية في مصر، لم يكن لهم من قبل فصاروا يستطيون علي الحكومة وسيادتها، خاصة وأن سعيد أنتهج سياسة التسامح والعفو مع كل ما هو أجنبي، بسبب استدانتته وتراكم الديون والتعويضات عليه^(٣).

(١) / إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، مرجع سابق، ص ٨٥.
(٢) حصل سعيد باشا علي قرض من من بنك (فروهلنج جوشن بلندن) قيمته ٢٢٤٢٨٠٠٠ دنيه استرليني، كما استدان مبالغ كبيرة من المربين بسندات حررها علي الخزانة كبلت مصر باعباء جسيمة. / سهير حلمي، أسرة محمد علي، مرجع سابق، ص ١٥٣.
(٣) في موضوع واحد حكم علي الحكومة المصرية بتعويض تقارب نصف رأسمال شركة قناة السويس، فعندما احتكم سعيد باشا إلي نابليون الثالث إمبراطور فرنسا لتعديل بعض بنود عقد امتياز قناة السويس أصدر الإمبراطور حكم بإلزام الحكومة المصرية بدفع تعويض للشركة قدره ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستون ألف جنيه مصري. / جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مرجع سابق، ص ١٤١.

ومن الملاحظ إزدیاد التحول إلى الإسلام في محیط الدولة العثمانية، حتى أصبح ظاهرة بعد تحول بيزنطة إلى الإسلام، إذ صُغت أسيا الصغري به وأضفي عليها شعار الدين الخاتم، مما حدا ببعض المؤرخين إلى القول: "أن يوناني بيزنطة سوف يبدون أما التاريخ، بعد أن غيروا اسمائهم وديانتهم، بوصفهم جنساً وأمة جديدين تحملاً واجبات جديدة، ويكفلون استمرارية بيزنطة تحت مظهر إسلامي"^(١)، وهو ما انعكس علي مصر بصورة واضحة في عهد الأسرة العلوية حيث تحولت أعداد غفيرة من المسيحية إلى الإسلام^(٢).

ولما كان اعتناق الإسلام يرتب عليه الإعفاء من الجزية، حتى لو كان الذميون مايزلون يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، فيزعمون أنهم مسلمون وهم ليسوا بمسلمين، فلم يسلموا إلا بالأسنتهم فقط، ولا تزال عقائهم القديمة متأصلة في نفوسهم، وإنما اتخذوا هذه ذريعة لاثارة الفتن في المدينة وإفلاق الحكومة وإنصاب موارد بيت المال^(٣).

ترتب علي السياسات التي انتهجتها الأسرة العلوية مع غير المسلمين، إلى نقص إيرادات الدولة نقصاً كبيراً، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في إيرادات ضريبة الجزية التي بلغ إجمالي إيرادها سنة ١٨٠٥م ٦٠٦٤٩ قرش، وسنة ١٨٣٩م ٤٤٩٠٠٠ قرشاً، تورد هذه المبالغ للخزانة العثمانية، وإذ نتج عجز في حصيللة الجزية تحملته الخزانة المصرية - إذا ربط علي ولاية مصر جزية سنوية تورد للباب العالي - وإذ تحقق فائض ينبغي إرساله إلى الخزانة السلطانية بالأستانة^(٤)، وحفاظاً علي حصول استانبول علي كامل مبلغ الحصيللة، كانت ترسل سنوياً جابياً يسمى (أغا) يجمع الجزية لصالحها، في مقابل تسليم الممولين حوالة أو صك بالسداد^(٥).

وبالرغم من أن الجزية في مصر العثمانية كانت بعيدة عن الغبن، إلا أن قيمة البراني التي أضافها العثمانيون إلى الجزية بصفة مستمرة شكلت عبئاً اقتصادياً علي مصر^(٦)، كما

(١) فليب فارح، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، مرجع سابق، ص ١٨١.
 (٢) جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، مرجع سابق، ص ١٩٠.
 (٣) فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بن أمية، مرجع سابق، ص ٥٤.
 (٤) د/ ايمن احمد محمد، الجزية في مصر (١٧١٣-١٨٥٦م)، مرجع سابق، ص ١١٩.
 (٥) جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ٢٠٧.
 (٦) أ/ محمد عفيفي، الأقباط في مصر في العصر العثماني، مرجع سابق، ص ٣٩.

ألزم العثمانيون نصاري ويهود مصر، البالغ عددهم تسعين ألف^(١)، بدفع الجزية المقررة عليهم خلال الأربع سنوات التي وجدت فيها الحملة الفرنسية^(٢)، الأمر الذي أثقل كاهل المصريين والإقتصاد المصري بأعباء مالية، لصالح العدو اللدود لسعيد الذي لم يترك مناسبة تمر دون إظهار روح العداة له.

لذلك قرر سعيد إزالة جميع أسباب شكاوي المصريين، وتوجه كل قوتهم الإقتصادية من أجل النهوض بالبلاد من كبوتها الإقتصادية التي سببتها لها القروض الخارجية والعقود التي أبرمها والامتيازات التي منحها للأجانب، فتحلل من جانب من اللتزمات المالية كانت ترسل لأعدائه العثمانيين، منهياً بذلك التبعية الإقتصادية للسلطان العثماني، فاتخذ من إلغاء الجزية مظهراً للإستقلال المالي من ناحية، وتدعيم الإقتصاد الوطني من ناحية أخرى، لذلك أقدم بجسارة علي إصدار الأمر رقم (٥٧) لسنة ١٨٥٥م.

(١) جبرار، الحياة الإقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، مرجع سابق ص ٢٠٧.
(٢) د/ ايمن احمد محمد، الجزية في مصر (١٧١٣-١٨٥٦م)، مرجع سابق ص ١٢٤.

الخلاصة والخاتمة

بدأ تطبيق الجزية في مصر في خلافة عمر بن الخطاب، بمعرفة عامله عمرو بن العاص، الذي منح المصريين عهد أمان تضمن رغبتهم في الخضوع لهذه الضريبة، وإعراضهم عن الخيار الأخير وهو الحرب، مع ضمان المسلمين الحرية الدينية يمارسها الأقباط بكافة مظاهرها وصورها، ويسري ذلك علي كافة الطوائف غير الإسلامية المقيمة في مصر إقامة معتادة، أيًا كانت إنتماؤها الطائفية أو المذهبية أو اللغوية أو الجنسية.

ضريبة الجزية في مصر شملت أجناس مختلفة، فالإقامة المعتادة في مصر بعد خضوعها للحكم الإسلامي، واقعة منشئة لهذه الضريبة في ذمة غير المسلم الذي اختار أن تكون مصر الإسلامية داره ومحل إقامته، سواء كان أهل كتاب أو شبه كتاب، فالأقباط واليهود والرومان والإغريق والفرس والنوب وغيرهم ممن آثر استمرار إقامته في مصر خضع للجزية متي توافرت فيه شروط الخضوع لها، أما الإقامة العرضية لأي سبب لا توجب استحقاق الجزية مهما كانت مدتها، طالما كانت بإذن من ولي الأمر.

مصر باعتبارها جزء من دار الإسلام، طبق علي سكانها من غير المسلمين، القانون والنظم الإسلامية، ومنها الشروط الواجب توافرها للخضوع للجزية، فإن توافر في الشخص إحداها أعفي من الضريبة، فيلزم في المكلف بها ألا يكون من النساء أو غير البالغين أو كبار السن الذين لا يجدون ما ينفقون أو رجال الدين والمترهبين في الصوامع والمنشغلين بالعبادة أو غير القادرين علي العمل والكسب أو الزمني وأصحاب الأمراض الذين تمنعهم أعدار عن الاشتراك في نزال أو خوض قتال أو فاقد حرية واختيار.

الشرع الإسلامي لم يضع مقدار محدد للجزية، وإنما ترك تحديد هذا المقدار لعوامل مختلفة، ففي بعض الأحوال يحدد مقدار الجزية بإرادة ولي الأمر وحده، وفي أحوال أخرى يحدد مقدار الجزية بالاتفاق والتراضي بين الحاكم المسلم وبين أهل البلاد المفتوحة، والرأي الغالب أن مقدار الجزية المطبقة في مصر تحدد باتفاق أبرم بين الأقباط وبين الفاتح العربي، فأغلب الظن أنها جزية صلحية، فالقهر أنصب علي الجيوش الرومانية، بينما كان القبط

مرحبين بالفاتحين وقدموا لهم المساعدة والعون المادي والمعنوي.

تميزت التشريعات المالية وبصفة خاصة أحكام الجزية في الدين الحنيف باليسر والملاءمة لواقع حال المخاطبين بها، فالأسس والضوابط الشرعية في مجال الاهتمام بالعوامل المؤثرة سواء من حيث الزمان أو المكان، وجواز أخذ البدل العيني وترك الأصل النقدي، وتحديد مواعيد مناسبة لتحصيل الجزية وتقسيتها على آجال معينة يراعي فيها الملاءمة المالية، جعل نظام الجزية صالح للتطبيق في مصر والتعاطي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

نظام الجزية الذي طبق في مصر أكد الحكمة من إيجاد تشريع ملزم وقرار أمر يقوي ولاية الدولة ويبرز سلطانها على إقليمها وسريان نظمها القانونية والمالية في جميع أرجائها، فكان الأمر جازماً علي إلزام جميع السكان في المشاركة في الأعباء والتكاليف العامة سواء بالنفس أو المال، بما يرسخ مبادئ العقيدة الإسلامية، ويعلي روح الإنتماء والوطنية والمسئولية المجتمعية.

الاعتماد على الوسائل العلمية في فرض الجزية، والإبتعاد عن التعسف والتقدير الحكمي، فالحصيلة الضريبية متغيرة وغير ثابتة، حيث اعتمد المسلمون على الإحصاء الدوري للأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الخضوع للضريبة، أساس بناء عليه تحسب الجزية المستحقة على كل إقليم، ويتم إعداد قوائم بالأفراد الذين انشغلت ذممهم بالجزية ولم يسددها، وقوائم أخرى وافية البيانات بجميع المسددين، ومنحهم شهادات براءة ذمة كدليل إثبات بديهم للإستعانة به عند الحاجة أو إعادة مطالبتهم بها، وتوثيق ذلك في حسابات تتم متابعتها الرقابة عليها.

الإيرادات العامة تستخدم في إشباع الحاجات العامة، ومع أولوية الاستفادة من موارد الدولة هو الإقليم الذي تم جيابة الأموال منه، فالمصلحة الخاصة للإقليم الذي جبيت منه الضريبة مقدمة على المصلحة العامة للدولة ككل، وفي ذلك إنماء لروح الوطنية والمشاركة في عملية التنمية، فجعل أمور الجزية ربطاً وتحصيلاً وانفاقاً في يد أهل البلاد العارفين بشئون

الأقباط، كان مبعث إحساس إيجابي بعوائد هذه المشاركة شجع علي بذل الفرائض وسهل عملية تحصيلها.

لم يكن هذه المسلمين من فتح مصر هدف مالي بقدر ما كان تنفيذ لبشري النبي صلي الله عليه وسلم، وتخليص الأقباط من ظلم الرومان، ونشر تعاليم الشريعة الغراء بينهم، وتأمين لحدود الدولة الوليدة، ولو أراد المسلمين خزانة أموال مصر لتمسكوا بالقدر كان يدفعه المصريون لحكامهم قبل مجئ المسلمين، ولما أعفي غالبية غير المسلمين من دفع الجزية، ولما تركوا ديون الجزية التي لم تحصل في مواعيدها وتمسكوا بها ولأساءوا معاملة المصريين من أجلها.

تصرفات الحكام المسلمين قامت علي أساس مراعاة مصالح الأمة والعدل والمساواة بين أفراد الجماعة، وتحقيق التوازن بين مصلحة الدولة وضرورة قيامها بواجباتها والحفاظ علي المصلحة العامة من ناحية، وبين مصلحة الأفراد وعدم التغول عليهم والحفاظ علي ممتلكاتهم، ومراعاة قدرتهم المالية وعدم تكليفهم فوق طاقتهم، فالأصل أن تصرف الإمام علي الرعية منوط بالمصلحة.

أرست الحكومة الإسلامية من خلال ضريبة الجزية المبادئ الأساسية لعلم المالية العامة المطبق في مصر المعاصرة، فقد نظم المشرع الضريبي الإقرارات وربط الضريبة في الباب الثاني والثالث من قانون الضريبة علي الدخل، وألزم كل ممول بتقديم إقرار للجهة الضريبية المختصة يتضمن الإيرادات التي حصل عليها والنفقات التي تكبده في سبيل ذلك، وألزم المصلحة بقبول الإقرار علي مسئولية الممول وربط الضريبة بناء علي الإقرار، وقصر دور السلطة الضريبية علي فحص الإقرارات والرقابة عليها، وهذا ما اتبعته الحكومة الإسلامية في مصر، إذ اعتمدت كلياً في شئون الجزية علي عمال محليين من الممولين أنفسهم، يتولون احصاء الخاضعين للضريبة وتحصيلها وتوريدها إلي بيت المال، فالدافع والجابي من أهل الذمة المكلفون بالجزية، ودور والي الجباية الفحص والمراجعة.

كما أخذ المشرع المصري بمبدأ سنوية الضريبة، مقررأ فرض ضريبة سنوية سواء

علي الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية، وهذا ما قرره العهد الذي منحه عمرو بن العاص للأقباط، فالضريبة تربط عليهم عن مدة عام منصرم، ويستوي في ذلك أن يكون محل الضريبة الأرض نفسها أو رؤوس الرجال، وتستحق الضريبة بعد أن تنفذ الدولة إلزامها بحماية الأقباط وتوفير الأمن والحرية الدينية لهم، وتحصل الضريبة منهم في وقت مناسب يتمتع فيه المصريين بالملاءة المالية، فجباية القبط لم تربط بمواعيد الجباية التي جري عليها العمل في الدولة الإسلامية، وإنما ارتبطت بالزراعة وموسم الحصاد السنوي.

أيضاً راعي النظام الضريبي المعاصر المقدرة التكلفة للممولين، وقرر فرض الضريبة بأسعار نسبية تصاعدية، لتحقيق العدالة الضريبية مراعاة القدرة المالية للمكلفين، وهذا ما أرسته الحكومة الإسلامية، فلم يعرف المصريين قبل الحكم الإسلامي أي مراعاة ليسارهم المالي، فلم يكن الفقر والعود سبباً للإعفاء من الضريبة أو تخفيضها، لكن الشرع الإسلامي قرر مبدأ عام وجعله قوم النظم الضريبية هو الوفرة المالية، سواء بالنسبة للمسلمين أو غير المسلمين، فلا تكلفة بالتزام مالي إلا مع يسر وقدرة، فلا تكلف نفس إلا وسعها، فبالرغم من ثراء جانب من الأقباط إلا أن الجزية التي فرضت عليهم كانت معتدلة، الأمر الذي جعل المؤرخين الغربيين يوسمونها بالضئيلة لاتسمن من جوع ولا تغني من فقر.

كذلك قررت قوانين الضرائب المتتالية إعفاء متعددة من الضريبة سواء للأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وهو الأمر الذي وضعت الشريعة الإسلامية قواعده منذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، وكان نظام الجزية تطبيق واضح لهذه الاعفاءات، فقد أعفي من هذه الضريبة أصناف عدة من الأقباط، حتى أن غالبية المصريين أستفادوا منها وبقيت القلة هي الملكفة بالجزية، فاستفاد من الاعفاءات رجال الدين والرهبان والأطفال والنساء والفقراء والمرضى والعبيد، كما أسقطت الجزية عن الذين اندمجوا في صفوف الجندية.

كما ذهب الفقه المالي المعاصر إلي أن النفقات العامة اللازمة لتسيير شئون الدولة والحفاظ علي المصلحة العامة، مقدمة علي الإيرادات العامة ولا ترتبط بحجم الأموال المحصلة

من الأفراد، بل أن الحكومة تباشر كل ما من شأنه تحقيق النفع العام، وتدبر الموارد المالية له دون التقيد بحجم الموارد المالية العادية، فإذا زادت التكاليف عن الإيرادات العادية لجأت الدولة إلي ما يناسبها من الموارد غير العادية، وهذا هو منهج الحكومة الإسلامية في مصر، فكانت إذا زادت الأعباء المالية لمصر عن إجمالي الإيرادات العامة الدورية، تلجأ لمصادر التمويل غير العادية، سواء بالحصول علي موارد إضافية من بيت المال المركزي بعاصمة الخلافة أو الإستدانة والإقتراض لتكملة تكاليف الشؤون العامة.

استمرت الجزية مطبقة في مصر واستمر مقدار حصيلتها في الإنخفاض، فمنذ انتهاء فترة حكم الوالي المسلم الثاني، وحصيلة الجباية في انحدار مستمر، فالرغم من انتشار الإعمار والاصلاحات والتنمية الاقتصادية الكثيرة التي قام بها الولاة، وبصفة خاصة الولاة المستقلين عن الخلافة العباسية، واتخاذ القاهرة عاصمة للخلافة الفاطمية، بالإضافة إلي التشجيع المستمر من الحكومات الإسلامية علي المشاركة في البناء والتنمية، إلا أن كل ذلك لم يستطيع أن يعيد الحصيلة الضريبية إلي عهد عبدالله بن أبي سرح، ذلك لدخول أعداد كبيرة من القبط وبصفة مستمرة إلي الإسلام حتي انخفض عددهم إبان الحملة الفرنسية إلي دون المائة ألف، بالإضافة إلي تساهل المسلمون في الجزية التي لم يتمكنوا من تحصيلها في موعد استحقاقها، الأمر الذي جعل الحصيلة السنوية لها ضئيلة، وفي عام ١٨٥٥م كانت قد تضافرت مجموعة من العوامل أدت لإصدار الوالي سعيد أمر بإسقاط الجزية نهائياً وعدم المطالبة بالجزية المستحقة علي الأقباط عن سنوات سابقة.

قائمة أهم المراجع

أولاً : الكتب المقدسة:

- القرآن الكريم.
- الكتاب المقدس.

ثانياً: كتب التفسير والحديث وعلومه والسيرة:

- ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٣.
- ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، دار القبس للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ٢٠١٤.
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٩.
- أبي نعيم بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦.
- احمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، ج ٦، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢.
- احمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٦، تحقيق / عبدالعزيز بن باز وآخر، دار الفكر، بيروت، ب . ت.
- احمد بن محمد ابن هارون الخلال، السنة، تحقيق د/ عطية الزهراني، دار الراجعية، الرياض، ط ١، ١٩٨٩.
- احمد بن محمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار العلم للطباعة والنشر، السعودية، ط ١، ١٩٨٣.
- إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٣، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٩٩.
- السيد سابق، فقه السنة، ج ٣، الفتح للإعلام العربي، القاهرة، ب . ت.
- طنطاوي جوهرى المصري، الجواهر في تفسير القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، ب . ت.

- عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ج ٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
- علاء الدين علي بن احمد المهائمي، تبصرة الرحمن وتسير المنان ببعض مايشير إلي إعجاز القرآن، ج ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١.
- عماد الدين بن محمد الطبري، أحكام القرآن، ج ٣، ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.
- مجد الدين بن محمد الجزيري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢١هـ.
- محمد الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨١.
- محمد بن أحمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، ج ٥، تحقيق عبدالله محمد حسن، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ب. ت.
- محمد بن سعد بن منيع الزهري، تهذيب الطبقات الكبرى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠.
- محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، ج ١٠، دار المنار، مصر، ط ٢، ١٣٦٨هـ.
- محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ج ٥، دار الفكر، بيروت، ب. ت.
- محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل، ج ٥، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٧٩.

ثالثاً: كتب الفقه:

- إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، ج ٢، دار الفكر، بيروت، ب. ت.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوي، ج ٢، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ٢٠٠٤.
- ابن عابدين، رد المحتار علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج ٦، تحقيق عادل احمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣.

- ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج ١، تحقيق يوسف بن احمد البكري وشاكر بن توفيق العروزي، رمادي للنشر، السعودية، ط ١، ١٩٩٧.
- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقق د/ محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩.
- أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢.
- محمد بن يوسف المواق، التاج والإكليل، ج ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.
- أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
- أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ج ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
- أبي علي المحسن بن علي التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج ١، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.
- أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٦ هـ.
- احمد بن ادريس بن عبدالرحمن الشهير بالقرافي، الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط ٢، ١٩٩٥.
- احمد بن إدريس، الفروق، ج ٢، تحقيق عمر حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.
- بدر الدين بن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الاسلام، تحقيق د/ فؤاد عبدالمنعم، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، قطر، ط ١، ١٩٨٥.
- برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرعيني، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٤، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- برهان الدين أبي المعالي محمود احمد عبد العزيز الشهير بابن مازة، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ج ٢، ب. ت.
- تقي الدين أبي بكر محمد الحصني الدمشقي، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق عبدالقادر أرنؤوط، دار البشائر، دمشق، ط ٩، ١٩٩٧.

- تقي الدين محمد بن احمد الفتوحى، منتهي الإرادات، ج ٢، تحقيق د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- حميد بن زنجوية، كتاب الأموال، ج ١، تحقيق د/ شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦.
- سليمان البجيرمي، تحفة الحبيب علي شرح الخطيب، ج ٤، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٧.
- شمس الدين السرخسي، المبسوط، ج ١٠، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٠.
- شهاب الدين احمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، ج ٣، تحقيق محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- الشيخ نظام وحسن بن منصور الأوزجندي، الفتاوي الهندية وبهامشه فتاوي قاضي خان والفتاوي البزازية، ج ٢، المطبعة الكبرى الاميرية، مصر، ١٣١٠هـ.
- عبدالحى اللكنوي، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ٤، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ط ١، ١٤١٧هـ.
- عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠.
- عبدالله بن احمد بن قدامة، المغني، ج ١٠، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- عبدالله بن محمد النبراوي، حاشية النبراوي علي شرح الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، ج ٣، تحقيق محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ب. ت.
- عثمان بن علي محجن وفخر الدين الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج ١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ.
- علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢.
- علي العدوي، شرح الخرشي علي مختصر خليل وبهامشة حاشية العدوي، ط ٢، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، ١٣١٧هـ.
- علي بن احمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلي، ج ٦، دار الفكر، لبنان، ب. ت.
- علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤، تحقيق عادل احمد الرفاعي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- علي محمد رمضان، تنبيه الغافل والنائم لاحكام الجهاد والغنائم، منبر التوحيد والجهاد، ٢٠٠٣.

- الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق د احمد مبارك، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، ط ١، ١٩٨٩.
- محمد أمين الشهير ابن عابدين، رد المحتار علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج ٦، تحقيق/ عادل احمد عبدالموجود وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.
- محمد بن ابراهيم بن المنذر، الإجماع، تحقيق د/ أبو حماد صغير، مكتبة الفرقان، عجمان، ط ٢، ١٩٩٩.
- محمد بن احمد ابن رشد، المقدمات الممهدة، ج ١، تحقيق د/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- محمد بن احمد ابن رشد، المقدمات الممهدة، ج ١، تحقيق د/ محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- محمد بن إدريس الشافعي، الأم، ج ٥، تحقيق د/ رفعت فوزي عبدالمطلب، ط ١، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ٢٠٠١.
- محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.
- محمد بن الحسين الفراء، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- محمد بن الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج ٤، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧.
- محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، الملل والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.
- محمد بن عبدالكريم الشيباني، أسد الغابة، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
- محمد بن يوسف أطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، دار الفتح، بيروت، ١٩٧٢.
- محمد حمزة، تدوين الحديث النبوي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تونس، ط ٢، ب. ت.
- محمد عرفه الدسوقي، حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير، ج ١، تحقيق محمد عيش، دار الفكر، بيروت، ب. ت.

- محمود شلتوت، الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب، مكتب شيخ الجامع الأزهر للشئون العامة، القاهرة، ب. ت.
- مرعي بن يوسف الكرمي، غاية المنتهي في جمع الإقناع والمنتهي، ج ١، مؤسسة غراس، الكويت، ط ١، ٢٠٠٧.
- مصطفى السيوطي، مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهي، ج ٢، المكتب الإسلامي، دمشق، ب. ت.
- منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع، تحقيق عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، ج ٧، وزارة العدل، الرياض، ١٤٣٠ هـ.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ج ١٥، الكويت، ط ٢، ١٩٨٩.
- يحيى بن آدم القرشي، كتاب الخراج، تحقيق د/ حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧.

رابعاً: كتب اللغة العربية:

- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- احمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، دار العلم، بيروت، ط ١، ب. ت.
- احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨.
- جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ١٩٩٢.
- الشريف محمد الرضي، نهج البلاغة، ضبط د/صبيح الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٤.

خامساً: كتب السياسة الشرعية:

- ابراهيم فؤاد احمد، الموارد المالية في الإسلام، دار الشرق العربي، القاهرة، ١٩٦٨.
- أبي الحسين هلال بن المحسن الصابئ، رسوم دار الخلافة، تحقيق د/ ميخائيل عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- أبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري، الوزراء والكتاب، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨.
- احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ب. ت.

- احمد بن محمد بن الهائم، اللمع في علم الحساب، جامعة الملك سعود، ١٩٥٧.
- بشار حسين العجل، الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ٢٠١٧.
- حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١٤، ١٩٩٦.
- حمدي عبدالمنعم، ديوان المظالم نشأته وتطوره واختصاصاته، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣.
- خالد جاسم الجنابي، تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في العصر الأموي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ب. ت.
- سامي رمضان سليمان، الإدارة المالية في الإسلام، ج ٣، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، عمان، ١٩٩٠.
- عبد المنعم النمر، السنة والتشريع، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٦.
- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، المطبعة السلفية، القاهرة، سنة ١٣٥٠ هـ.
- عبدالجليل هويد، مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت.
- عبدالحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، دار الفكر العربي، الكويت، ١٩٨٣.
- عبدالرحمن فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- عبدالله بن فريح العقلا، معوقات الجهاد في العصر الحاضر، ج ١، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ١، ٢٠٠٢.
- عبدالله محمد ابن مفلح، الآداب الشرعية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، ج ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٩.
- عفيف عبدالفتاح طباره، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣.
- علي علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١.

- فاروق عمر فوزي، تاريخ النظم الإسلامية "دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلامية الأولى"، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠٩.
- فاضل عباس الحسب، الماوردي في نظرية الإدارة الإسلامية العامة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٤.
- محمد باقر الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية، مطبعة الجاحظ، بغداد، ط ١، ١٩٦٩.
- محمد بن احمد بن جزي الكلبي، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، تحقيق د/ محمد مولاي، ب. ت.
- محمد بن حسن بن محمد بن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج ١، تحقيق إحسان عباس وآخر، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- محمد بن علي بن احمد بن حديدة، المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلي ملوك الأرض من عربي وعجمي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥.
- محمد بن يحيى الصولي، أدب الكتاب، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١ هـ.
- محمد حسين بهشيتي، الاقتصاد الإسلامي، دار التعارف للمطبوعات، سوريا، ١٩٨٨.
- محمد حسين هيكل، ذو النورين عثمان بن عفان، دار القلم، بيروت، ب. ت.
- محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٥، ١٩٨٥.
- محمد عبد الحي الكتاني، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، ج ١، تحقيق/ عبدالله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ب. ت.
- محمد عبدالحفيظ المناصرة، الجيش في العصر العباسي الأول، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٠.
- مصطفى الرفاعي، الإسلام نظام إنساني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت.
- مصطفى فايدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، ترجمة د/ مسعد بن سويلم، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٩٩٧.
- نجمان ياسين، التاريخ الاقتصادي لعصر الرسالة والراشدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٩.
- وهبه الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط ٣، ١٩٩٨.

سادساً: كتب التاريخ:

- ١. ل. بتشر، تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، المجلد الثاني، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٠٠.
- ابراهيم بيضون، الفاطميون قراءة مختلفة في تاريخ ملتبس، دار المؤرخ العربي، بيروت، ب. ت.
- ابراهيم زعرور ود/علي أحمد، تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٥/١٩٩٦.
- ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة، ج٣، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- ابن زولاق، فضائل مصر وأخبارها وخواصها، تحقيق د/ علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ملثقي أهل الأثر، ١٩٦٩.
- ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ج١، تحقيق عبدالمنعم عامر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ب. ت.
- أبو العرب محمد بن احمد بن تميم بن تمام التميمي، المحن، تحقيق د/ عمر سليمان العقبلي، دار العلوم، الرياض، سنة ١٩٨٤.
- أبو اليسر فرج، تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- أبي العباس احمد القلقشندي، صبح الأعشي، ج١٣، المطبعة الاميرية، القاهرة، ١٩١٤.
- أبي القاسم ابن حوقل، كتاب المسالك والممالك، طبع في مدينة ليدن المحرسة، ١٨٧٣.
- أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، ب. ت.
- احمد السيد الصاوي، نقود مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
- احمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، ج٢، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٣.
- احمد بن داود الدينوري، الاخبار الطوال، تحقيق/عبدالمنعم عامر وآخر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ب. ت.

- احمد بن عبدالوهاب النويري، نهاية الأرب في فنون العرب، ج ٢٨-٢٩، تحقيق د/ نجيب مصطفى وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- احمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان، المجلد الأول، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.
- احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق د/ عبدالله أنيس الطباع وآخر، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٩٨٧.
- احمد داود المزجاني، مقدمة في الإدارة الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ط١، ٢٠٠٠.
- احمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، دار السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٩٤.
- احمد مختار العبادي، في التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ب.ت.
- إدمون رباط، المسيحيون العرب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨١.
- إدوار غالي الذهبي، معاملة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، مكتبة غريب، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.
- اسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج٢، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط١، ١٣١٢هـ.
- إلياس الأيوبي، محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠١٤.
- تقي الدين أبي بكر محمد الحصني الدمشقي، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق عبدالقادر أرناؤوط، دار البشائر، دمشق، ط٩، ١٩٩٧.
- تقي الدين المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج١، تحقيق د/ محمد زينهم - مديحة الشراوي، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨.
- تقي الدين المقرئ، تاريخ الأقباط، تحقيق د/ عبدالمجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٥.
- جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلي عام ١٩٢٢، كراسات التاريخ المصري، القاهرة، ١٩٥١.

- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج ١، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٠٣.
- ———، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج ١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.
- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١.
- جمال بدوي، محمد علي وأولاده، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩.
- جمال عبدالهادي، فتح مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ب. ت.
- حسن ابراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٣٢.
- حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٦.
- حسين مؤنس، تاريخ الحضارة المصرية "العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي"، ج ٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ب. ت.
- رأفت عبدالحميد، الفكر المصري في العصر المسيحي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ب. ت.
- رأفت محمد النبراوي، السكة الإسلامية في مصر، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣.
- زكي عبدالمتعال، أصول علم المالية العامة والتشريع المالي المصري، ط ١، مكتبة الياس نوري، القاهرة، ١٩٤١.
- سامي رمضان سليمان، الإدارة المالية في الإسلام، ج ٣، المجمع الملكي لبحوث الحضارة، عمان، ١٩٩٠.
- سامية حسن ابراهيم، الآثار الاجتماعية للتجنيد في القرن التاسع عشر، ب. ن، ١٩٩٣.
- سعيد عبد الحكيم زيد، نصاري العرب واقباط مصر، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٨.
- سهير حلمي، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

- السيد احمد بن السيد ريني، الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية، ج ١، المطبعة الميرية، مكة، ط ١، ١٣٠٢هـ.
- السيد بن حسين العفاني، أنوار الفجر في فضائل أهل بدر، دار ماجد عسيري، جدة، ط ١، ٢٠٠٦.
- سيدة إسماعيل كاشف، مصر الإسلامية وأهل الذمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- شحادة الناطور وآخرين، النظم الإسلامية التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية، دار الأمل للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٢.
- الشماس منسي القمص، تاريخ الكنيسة القبطية، مطبعة اليقظة، القاهرة، ط ١، ١٩٢٤.
- صبري أبو الخير، تاريخ مصر في العصر البيزنطي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠١.
- صوفي أبوطالب، مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، القاهر، ١٩٦٧.
- طه عوض غازي، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية (نشأة القانون وتطوره)، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت.
- _____، قراءة في تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت.
- عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٤، تحقيق محمد عبدالقادر ومصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ب. ت.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، فصول في تاريخ مصر الإقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
- عبدالعزيز جمال الدين، ثورات المصريين حتي عصر المقرئزي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط ١، ٢٠١١.
- عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ مصر الاجتماعي منذ فجر التاريخ حتي العصر الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت.
- عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، دار المعارف، القاهرة، ب. ت.
- عبدالمجيد الحفناوي تاريخ القانون المصري مع دراسات في القانون الروماني، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ب. ت.

فلسفة الجزية في مصر الإسلامية

- عبدالمنعم عبدالحميد سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبدالمنعم عبدالحميد سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية، القاهرة، ١٩٩٩.
- عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري الشيباني الشهير بابن الاثير، الكامل في التاريخ، ج٥، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.
- عصام عبد الفتاح، أيام محمد علي، الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، ب . ت.
- عطية القوصي، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي حتي الفتح العثماني، دار الثقافة العربية، القاهرة، ب. ت.
- علي بن الحسن بن وهبه (ابن عساكر)، تاريخ مدينة دمشق، ج٢، دار الفكر، بيروت، ب. ت.
- علي حسني الخربوطلي، الحضارة العربية الإسلامية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٦٠.
- عمر الإسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلي قبيل الوقت الحاضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
- عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلي الآن، دار مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.
- فاطمة محمد راشد، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم العالي، الاسكندرية، ٢٠٢٠.
- فايز محمد حسين ود/ طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- فايز نجيب اسكندر، القاهرة في زمن المماليك الجراكسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ب. ت.
- فيليب حتي، العرب تاريخ موجز، ط ٦، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١.
- قاسم عبده ، أهل الذمة في مصر في العصور الوسطي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية(الدولة الأموية)، تحقيق محمد العثماني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

- محمد السيد عبدالغني، لمحات من تاريخ مصر تحت حكم الرومان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج٣، تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ب. ت.
- محمد بن احمد بن عثمان الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج ٥، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١.
- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، ج ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ب. ت.
- محمد بن يوسف الكندي، كتاب الولاة وكتاب القضاة، مطبعة الأباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٨.
- محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، فضائل مصر المحروسة، تحقيق د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
- محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، فضائل مصر المحروسة، تحقيق د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
- محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ب. ت.
- محمد حمدي المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة، ب. ت.
- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط ٧، ١٩٨٧.
- محمد سهيل قطوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلي الانقلاب علي الخلافة، دار النفائس، بيروت، ط٢، ٢٠١٣.
- محمد سهيل قطوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- محمد شفيق غبريال، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
- محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي إلي العصر الحديث، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦.
- محمد عبد العاطي بن أبي الفتح المنوفي، كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول، مكتبة ملتزميه، القاهرة، ب. ت.

- محمد فؤاد شكري وآخرين، بناء دولة مصر محمد علي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
- محمد كرد علي، الإدارة الإسلامية في عز العرب، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤.
- محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج ٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٠.
- محمود شست خطاب، سفراء النبي صلي الله عليه وسلم، دار الأندلس الخضراء، السعودية، ط ١، ١٩٩٦.
- محمود شيت خطاب، عمرو بن العاص القائد والسفير الأمين، ج ١، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، ط ١، ١٩٩٦.
- مراد كامل، تاريخ الحضارة المصرية "العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي"، ج ٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.
- مصطفى الرافي، الإسلام نظام إنساني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب. ت.
- مصطفى العبادي، الامبراطورية الرومانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.
- المقدسي المعروف بالبشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ١٩٩١.
- ناصر الدين المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ج ١، تحقيق محمود فاخوري وآخر، مكتبة أسامة بن زيد، سورية، ط ١، ١٩٧٩.
- نعمات احمد فؤاد، شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٥، ١٩٨٩.
- ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ٢ من المجلد الرابع، عصر الايمان، ترجمة د/ محمد بدران، دار الجيل ، بيروت، ب. ت.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٥، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧.
- يعقوب نخلة روفيله، تاريخ الأمة القبطية، مطبعة التوفيق، القاهرة، ط ٢، ١٨٩٨.
- يوحنا النقيوسي، تاريخ العالم القديم ودخول العرب مصر، سكانينج هاوس، مصر، ب. ت.

سابعاً: الدوريات والرسائل العلمية:

- ايمن احمد محمد، الجزية في مصر (١٧١٣-١٨٥٦م)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية لآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
- خليف عبود كرحوت، الجزية والمسلمين الجدد، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد (١٠)، ابريل ٢٠١٥.
- سهيلة مرعي مرزوق، لمحة عن المرأة في المجتمع العربي القديم، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٢)، حزيران، ٢٠١٣.
- علي منصور نصر، النظام النقدي في الدولة الإسلامية، مجلة المؤرخ المصري، القاهرة، العدد (٢٠)، يوليو ١٩٩٨.
- علي نايف مجيد، موارد بيت المال من خلال كتاب الاموال لابن زنجوية، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد (١٢٦)، أيلول ٢٠١٨.
- عمر جبيري، العقيدة العسكرية للجيش العثماني في الجزائر من خلال نظام الدفشمرة، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، العدد (٩)، جوان ٢٠١٩.
- محمود عباس احمد، تطور النقود المصرية في عصر الأسرة العلوية، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، المجلس الأعلى للآثار، مصر، العدد (١٠)، مايو ٢٠٠٩.
- معاذ محمد عابدين وقاسم محمد الحموري، التزام الضرائب في الدولة العثمانية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد (٣)، اكتوبر ٢٠١٦.

ثامناً: المراجع المترجمة:

- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، ترجمة/ محمد عبدالهادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، ب. ت.
- أدولف جروهمان، أوراق البردي العربية، ترجمة د/ حسن ابراهيم حسن وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٤.
- أنجلو ساماركو، قناة السويس تاريخها ومشكلاتها، دار دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥.
- ب. س. جيرار، الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ج ١، ترجمة/ زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢.

- توماس. و. أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د/حسن ابراهيم حسن وآخرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
- جي فارجيت، محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة/ محمد رفعت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.
- خالد فهمي، كل رجال الباشا، ترجمة/ شريف يونس، دار الشروق، القاهرة، ب . ت.
- دانييل دينيت، الجزية والإسلام، ترجمة د/ فوزي فهميم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب . ت.
- روجيه جارودي، وعود الإسلام، ترجمة د/ ذوقان قرقوط، دار الرقي، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.
- ريتشارد.أ. ساليقان، ورثة الإمبراطورية الرومانية الرومانية، ترجمة د/ جورج نسيم، مؤسسة الشباب، الاسكندرية، ١٩٨٥.
- رينهارت دوزي، ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام، ترجمة/ كامل كيلاني، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.
- س . دنادوني، تاريخ إفريقيا العام، ج٢، اليونسكو، ب . ت.
- فان فلوتن، السيادة العربية والشيعية والاسرائيليات في عهد بن أمية، ترجمة د/ حسن ابراهيم وآخر، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٣٤.
- فليب فارغ ويوسف كراج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة/ بشير السباعي، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٩.
- كلود كاهن، تاريخ الشعوب الإسلامية "منذ ظهور الإسلام حتي بداية الإمبراطورية العثمانية"، ترجمة د/ بدرالدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، القاهرة، ب . ت.
- محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية، ج١، ترجمة/ ناجي رمضان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.
- محمد عاكف آيدين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج٣، ترجمة/ صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، ١٩٩٩.
- مصطفى فايدة، تأسيس عمر بن الخطاب للديوان، ترجمة د/ مسعد بن سويلم، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٩٧.

- نفتالي لويس، الحياة في مصر في العصر الروماني، ترجمة د/آمال الروبي، عين للدراسات والبحوث الانسانية والإجتماعية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧.
- نقولا إيفانوف، الفتح العثماني للاقطار العربية، ترجمة/ يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- هارولد آدرس بل، مصر من الإسكندر الأكبر حتي الفتح العربي، ترجمة د/عبداللطيف احمد علي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
- هاملتون غب وهارولد بروين، المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ترجمة د/ احمد إبيش، دار الكتب الوطنية، الامارات، ط ١، ٢٠١٢.
- هنري دودويل، الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي، ترجمة/ احمد محمد عبدالخالق وآخر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ب. ت.

تاسعاً: المراجع الأجنبية:

- Adolf Grohmann, Arabic Papyri in the Egyptian Library, cairo, 1938, 111.
- Adolf Grohmann, Arabic Papyri in the Egyptian Library, cairo, 1938.
- Andrew Petersen: Dictionary of Islamic Architecture, New York, 1996.
- C.ACCARIAS, Droit Romain, Quatieme Edition, Paris, 1886.
- Charmes Gabriel; Cinq mois an Caire et dans la Basse Egypte, Paris.
- H.I.Bell : The Adminiswration of Egypt under the Umayyad Khalifs, Byz Zeit, 1928,xxv111.
- Matthias Gelzer : Studien zur Byzantinischen Verwaltung Agyptens, Leipzig, 1909.
- Raymond Monier. Manuel elemntaire de droit romain, tome 1, 1947.
- Stanley Lane – poole, M.A,L.D: History of Dgypt in the Middle Ages, London, 1901.
- Wiet (G): L.Egypte Musulmane (Precis de l.histoire d.Egypt .T. II.Le Caire) .

الفهرس

رقم الصفحة	اسم الموضوع	
٢	مقدمة	
٥	الجزية في شرائع الأمم السابقة علي الإسلام	
٥	الجزية في الشريعة اليهودية والمسيحية	المطلب الأول
٥	الجزية في الشريعة اليهودية	الفرع الأول
٨	الجزية في الشريعة المسيحية	الفرع الثاني
١٠	الجزية لدي الأمم السابقة علي الإسلام	المطلب الثاني
١٤	تطبيق الجزية في مصر	
١٤	اقرار الجزية في مصر	
١٦	موقف الرومان المتواجدين في مصر من الجزية	المطلب الأول
١٩	موقف أقباط مصر وسكانها من الجزية	المطلب الثاني
٢٢	وصف الجزية التي طبقت في مصر	المطلب الثالث
٢٨	الفئات الخاضعة والمعفاة من الجزية في مصر	
٢٨	الفئات الخاضعة للجزية	المطلب الأول
٣٢	الفئات المعفاة من الجزية	المطلب الثاني

٣٣	الرهبان	الفرع الأول	
٣٦	كبار السن والصبيان والنساء	الفرع الثاني	
٣٩	الفقراء والمرضي وأصحاب العاهات	الفرع الثالث	
٤١	الرقيق	الفرع الرابع	
٤٤	مقدار الجزية ووقت استحقاقها		المبحث الثالث
٤٥	مقدار الجزية ونوع العملة	المطلب الأول	
٤٥	مقدار الجزية	الفرع الأول	
٥١	نوع العملة	الفرع الثاني	
٥٤	الزيادة في مقدار الجزية	المطلب الثاني	
٥٧	وقت استحقاق الجزية	المطلب الثالث	
٦١	اجراءات ربط وتحصيل الجزية		المبحث الرابع
٦٢	حصر الخاضعين الجزية	المطلب الأول	
٦٨	اجراءات تحصيل الجزية	المطلب الثاني	
٧٠	أسلوب جباية الجزية	المطلب الثالث	
٨٠	حصيلة الجزية ونهاية تطبيقها		الفصل الثاني
٨٠	حصيلة الجزية واستخداماتها		المبحث الأول
٨١	حصيلة الجزية	المطلب الأول	
٨٧	استخدامات الجزية ومصارفها	المطلب الثاني	
١٠٠	إنهاء تطبيق الجزية في مصر		المبحث الثاني
١٠١	إنهاء تطبيق الجزية في مصر	المطلب الأول	

١٠١	تكوين الجيوش الإسلامية في العهود الأولى	الفرع الأول	
١٠٣	دخول غير المسلمين إلي الجيوش الإسلامية	الفرع الثاني	
١٠٦	المساواة بين السكان في الشؤون العسكرية	الفرع الثالث	
١١٢	الأسباب التي دعت لإلغاء الجزية	المطلب الثاني	
١٢٣	الخلاصة والخاتمة		
١٢٨	قائمة أهم المراجع		
١٤٦	الفهرس		